



جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

التبعات السياسية والوطنية لاتفاقية أوسلو 1993 على فلسطينيي الأراضي المحتلة عام 1948

إعداد
أيمن فرح مسلم

إشراف
د. عثمان عثمان

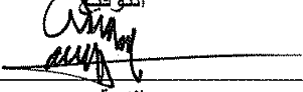
قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية
بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس-فلسطين.

2022م

التبعات السياسية والوطنية لاتفاقية أوسلو 1993
على فلسطينيي الأراضي المحتلة عام 1948

إعداد
أيمن فرح مسلم

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2022/04/04م، وأجيزت:


التوقيع

التوقيع

التوقيع

د. عثمان عثمان
المشرف الرئيسي
د. نايف جراد
الممتحن الخارجي
د. عبد الرحيم الشويكي
الممتحن الداخلي

الإهداء

إلى روح أبي التي تطوف في فضاء الأيمان

إلى أمي التي حملتني وهنا على وهن

إلى زوجتي شريكتي التي مدت لي يد العون

إلى ابنتي سلسبيل وأبنائي آرام ومحمد وريان

اهديهم جميعا نتائج عملي

ايمن

الشكر والتقدير

أتقدم بوافر الشكر والتقدير والعرفان لأستاذي الفاضل الدكتور عثمان عثمان على ما قدمه لي من توجيه وإرشاد وإسناد وما خصه لي من ثمين وقته وجهده لانجاز هذه الرسالة.

وأنتقدم بوافر الشكر للمركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية - مدى الكرمل، حيفا، الذي قدم لي منحته الدراسية للدراسات العليا، والذي مكّني من المشاركة في سيمينار البحث العلمي للدراسات العليا الذي تم في المركز بمدينة حيفا عام (2019-2020) مقدما لي فائدة متقدمة في مهارات البحث العلمي.

الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل عنوان:

التبعات السياسية والوطنية لاتفاقية أوسلو 1993 على فلسطينيي الأراضي المحتلة عام 1948

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

اسم الطالب:	اسم الطالب
التوقيع:	التوقيع
التاريخ:	2022/4/4

فهرس المحتويات

ج	الإهداء	
د	الشكر والتقدير	
هـ	الإقرار	
و	فهرس المحتويات	
ط	الملخص	
1	الفصل الأول: مقدمة ومنهجية الدراسة	
1.1	1.1 مقدمة الدراسة	
1.2	1.2 مشكلة الدراسة وأسئلتها	
1.3	1.3 فرضيات الدراسة	
1.4	1.4 أهداف الدراسة	
1.5	1.5 أهمية الدراسة ومبرراتها	
1.6	1.6 منهجية الدراسة	
1.7	1.7 حدود الدراسة	
1.8	1.8 فصول الدراسة	
1.9	1.9 الدراسات السابقة	
1.10	1.10 التعليق على الدراسات السابقة	
1.11	1.11 مصطلحات الدراسة	
16	الفصل الثاني: الأوضاع السياسية للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م، قبل اتفاقيات أوسلو (1948-1993م)	
2.1	2.1 تمهيد	
2.2	2.2 التجربة السياسية لفلسطينيي عام 1948م منذ عام 1948م، وحتى اتفاق أوسلو	
2.2.1	2.2.1 المرحلة الأولى من 1948-1967م: مرحلة الحكم العسكري	
2.2.2	2.2.2 المرحلة الثانية: 1967م، وحتى اتفاقيات أوسلو 1993م	
65	الفصل الثالث: التحولات السياسية والفكرية التي أحدثتها اتفاقية أوسلو على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948م	
3.1	3.1 تمهيد	
3.2	3.2 مكانة فلسطينيي 48 في مفاوضات السلام الفلسطينية الإسرائيلية	

3.3 إقصاء الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948م، من العملية السلمية.....	73
3.4 انكفاء الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948م محليًا كنتيجة لإقصائهم من اتفاقية أوسلو .	80
3.5 مواقف التيارات السياسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م، من اتفاق أوسلو	82
3.5.1 موقف تيار القبول بالواقع والاندماج في المجتمع الإسرائيلي من اتفاق أوسلو	82
3.5.2 موقف التيار الرفض للاعتراف بالواقع الاسرائيلي والاندماج فيه من اتفاق اوسلو.....	84
3.5.3 موقف تيار القبول بدولة اسرائيل كواقع والرفض لطابعها اليهودي الصهيوني من اتفاق اوسلو	85
3.5.4 موقف تيار القبول بدولة اسرائيل كأمر واقع ،والداعي الى تعزيز الهوية القومية او الدينية (الاسلامية).....	85
3.6 موقف الأحزاب والتنظيمات السياسية الفلسطينية في الأراضي المحتلة عام 1948م، من اتفاق أوسلو	86
3.6.1 موقف الحركة الإسلامية من اتفاق أوسلو، ويتمثل في شقي الحركة الإسلامية الشمالي والجنوبي	87
3.6.2 موقف الحركات القومية.....	92
3.6.3 موقف الاحزاب الشيوعية	99
3.7 التنظيم والفكر الحزبي	102
3.8 التحولات في المواقف السياسية للتنظيمات الفلسطينية في الداخل، والمتعلقة بحل القضية الفلسطينية	105
3.9 فلسطيني الداخل ومؤسسة الدولة الإسرائيلية بعد اتفاق أوسلو	107
3.10 موقع فلسطيني الداخل بين الموقفين الإسرائيلي والفلسطيني	110
3.11 ظهور الجدل حول التصورات المستقبلية (2006-2007م).....	113
3.12 خاتمة الفصل.....	119
الفصل الرابع: تأثير اتفاق أوسلو على مكانة فلسطيني 48 ودورهم في المشروع الوطني الفلسطيني	
.....	122
4.1 تمهيد.....	122
4.2 تعريف المشروع الوطني الفلسطيني	122
4.3 مكانة ودور الفلسطينيين في الداخل المحتل في المشروع الوطني الفلسطيني.....	133
4.4 مكانة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948م، في المشروع الوطني الفلسطيني في حال نجاح حل الدولتين	139
4.5 مكانة فلسطيني 48 المشروع الوطني الفلسطيني في ظل تعثر مشروع التسوية	143

155	 4.6 خاتمة الفصل
157	 خاتمة الدراسة
163	 قائمة المصادر والمراجع
b	 Abstract

التبعات السياسية والوطنية لاتفاقية أوسلو 1993 على فلسطينيي الأراضي المحتلة عام 1948

إعداد

أيمن فرح مسلم

إشراف

د. عثمان عثمان

الملخص

جاءت هذه الدراسة للبحث في اتفاقية أوسلو 1993 وأثرها على الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 سياسياً ووطنياً، حيث أن هذه الاتفاقية قامت بإقصاء فلسطينيي 48 من محادثات السلام الفلسطينية الإسرائيلية، ولم يتم طرح قضاياهم وحقوقهم في مفاوضات السلام الإسرائيلية الفلسطينية على الرغم من أنهم جزء من الشعب الفلسطيني ومن القضية الفلسطينية.

وهدفت هذه الدراسة إلى تحليل تداعيات اتفاقية أوسلو على حقوق فلسطينيي عام 1948 ومكانتهم على المستويين السياسي والوطني، وكذلك التعرف إلى موقفهم من هذا الاتفاق، وكيف قرؤوا هذا الاتفاق، والتعرف إلى كيفية إدارتهم لهذه المرحلة من تاريخهم.

لقد تم استخدام منهج دراسة الحالة في هذه الدراسة حيث أن هذا المنهج يستخدم في معالجة موقف أو مواقف معالجة دقيقة ومعقدة في بيئتها الاجتماعية والثقافية وكذلك الحصول على حقائق متعلقة بالظروف المحيطة بموقف معين، أو معرفة العوامل المتداخلة التي يستند إليها في وصف العمليات السياسية التي تنشأ بين الأفراد أو الدول أو الجماعات نتيجة التفاعل بينهم، كالصراع والائتلاف وتحليل تلك العمليات، كما أنه تم استخدام المنهج التاريخي كون الدراسة تتطرق إلى تطور القضية الفلسطينية عبر حقبات تاريخية وصولاً إلى بداية عملية سلام بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، وتوقيع اتفاقية أوسلو عام 1993، وانعكاسها على فلسطينيي عام 1948.

اظهرت الدراسة صحت فرضيات الدراسة ،وظهر ذلك جليا في نتائج الدراسة التي بينت الى ان اتفاقية اوسلو ادت الى ادراك الفلسطينيين في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 الى ان مصيرهم السياسي اصبح مختلفا عن مصير اخوتهم الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ،ولذلك دفعهم هذا التفاف الى اطلاق مشروع سياسي خاص بهم ، يتمثل بالمطالبة بالمواطنة الكاملة، والمساواة الكاملة ،والمحافظة على الهوية العربية الفلسطينية ،والعمل على تحقيق حكم ذاتي ثقافي خاص بهم .

كما اظهرت الدراسة ان اتفاق اوسلو كان له تأثير على كافة التجمعات الفلسطينية دون ان يفقدها وحدة الارض والقضية والشعب والمصير المشترك.

واظهرت الدراسة انه لا يمكن استثناء الفلسطينيين في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 من المشروع الوطني الفلسطيني ،ولا يمكن انكار دورهم فيه، حيث انهم ما زالوا يواجهون مشروع الدولة اليهودية،بالاضافة لوقوفهم وتأييدهم اقامة دولة فلسطينية على حدود الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 وعاصمتها القدس الشريف،وفي حال فشل عملية السلام فانهم يطرحون مشروع الدولة الوحدة التي سيلتحم داخلها كل الفلسطينيين ،وسيكونون ضمن المركب الفلسطيني في دولة ثنائية القومية.

الكلمات المفاحية: التبعات السياسية؛ التبعات الوطنية؛ اتفاقية أوسلو؛ الأراضي المحتلة عام 48.

الفصل الأول

مقدمة ومنهجية الدراسة

1.1 مقدمة الدراسة

لقد شكلت اتفاقية أوسلو والمعروفة رسمياً باسم إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي، والموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، في مدينة واشنطن الأمريكية، في 13 سبتمبر 1993م، بحضور الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون (bill Clinton) نقطة انطلاق لعملية مفاوضات سلمية بين الطرفين؛ لحل القضية الفلسطينية وإنهاء الصراع القائم منذ مايزيد عن قرن من الزمان، إلا أنّ هذه العملية أدت إلى تجزئة الشعب الفلسطينيّ في طرفي الخط الأخضر؛ فموجب هذه الاتفاقية تم استثناء فلسطيني عام 1948م من جدول أعمال مفاوضات منظمة التحرير الفلسطينية، على الرغم من كونها الممثل الشرعيّ والوحيد للشعب الفلسطيني بكافة أماكن تواجده، حيث إنّ هذه الاتفاقية لم تشر إلى هذا الجزء من الشعب الفلسطيني، ولم تدرج حقوقه للمفاوضات السياسية مع الجانب الإسرائيلي، علماً أنهم جزء أصيل من الشعب الفلسطيني، ومن المشكلة الفلسطينية مع الحركة الصهيونية، التي احتلت الأراضي الفلسطينية عام 1948م، وأقامت عليها "دولة إسرائيل"، وعاملتهم معاملة من الدرجة الثانية، وأخضعتهم للحكم العسكري الإسرائيلي؛ فاتفاقية أوسلو لم تدرج حقوق فلسطيني عام 1948م على جدول أعمال المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية.

هذا الاتفاق أدى إلى ظهور مشروعين سياسيين للفلسطينيين على جانب الخط الأخضر، المشروع السياسي الأول يخص منظمة التحرير الفلسطينية، ويتمثل بإقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس على أراضي عام 67 وعودة اللاجئين، أمّا المشروع السياسي الثاني الذي مثلته معظم التيارات السياسية الفلسطينية في الداخل المحتل حول حقوق فلسطيني عام 1948م، والذي يتمثل بتحقيق المواطنة الكاملة والمتساوية والتي يعبر عنها بتحقيق الحقوق الفردية والجماعية في "دولة إسرائيل"، هذا المشروع

السياسي الخاص بفلسطيني عام 48، فقد جاء بعد أن أدرك فلسطينيو عام 1948م، أن اتفاق أوسلو جاء إعلاناً صريحاً وواضحاً بأن مصيرهم السياسي مختلف عن بقية الفلسطينيين الآخرين، وأن مصيرهم ومستقبلهم أصبح مرتبطاً بالدولة التي يعيشون فيه، وإن اندماجهم في هذه الدولة لا يلحق أي ضرر بالقضية الفلسطينية فحسب، بل يساهم في بقاء الشعب الفلسطيني متمسكاً بأرضه وحقوقه.

أما من جانب إسرائيل فقد أدى اتفاق أوسلو إلى صعود اليمين الإسرائيلي المتطرف، والذي لجأ إلى العنف من أجل نفس اتفاق أوسلو، حيث قام المتطرف اليهودي (باروخ غولدشتن) بتنفيذ مذبحه المسجد الإبراهيمي عام 1994م، بمساعدة عناصر من الجيش الإسرائيلي والمستوطنين، كما تم اغتيال رئيس وزراء إسرائيل (اسحق رابين) الذي كان وقع الاتفاق مع منظمة التحرير على يد اليميني المتطرف (يغال عمير)، وصعود اليمين زاد التطرف في موضوع تعريف الدولة حيث إن الأكثرية اليهودية اعتبرت أنها قدمت تنازلات سياسية كبيرة للفلسطينيين، ما أوجب عليها أن تحافظ على مفهوم الدولة اليهودية وتعزّزه؛ لحماية نفسها من التفوق الديموغرافي للمستقبلي للفلسطينيين داخلها، ولحماية نفسها من الذوبان في الوطن العربي، الذي سيفقد سبب وجودها، حيث عمدت الدولة العبرية إلى إصدار قوانين جديدة، مثل: قانون القومية الذي يجعل اليهود مواطنين من الدرجة الأولى، ويجعل من الفلسطينيين مواطنين من الدرجة الثانية في الدولة، كما أن الدولة صعدت من إصدار القوانين التي تكبل وتقلص خطاب المواطنة ويحجم عملها السياسي بل ويمنعه، وفي الوقت ذاته، وبسبب صعود اليمين المتطرف في "إسرائيل"؛ فقد دخل المشروع السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، والمتمثل في إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية، في مأزق كبير حيث إن الأكثرية السياسية في "إسرائيل" ترفض حل الدولتين الذي يعطي الفلسطينيين حق تقرير المصير.

أدى هذا الاتفاق إلى ردود فعل متباينة لدى فلسطيني الداخل؛ وذلك بسبب شعورهم بالتهميش داخل "إسرائيل"، وألغى أي نفوذ أو دور لهم في النظام السياسي الفلسطيني؛ ما أنتج تحولات في مواقفهم الفردية والجماعية.

1.2 مشكلة الدراسة وأسئلتها

تكمن مشكلة الدراسة، في مدى إمكانية التعرف على الأثر الذي أحدثته اتفاقية أوسلو على فلسطيني عام 1948م، على المستويين السياسي والوطني بعد أن تم استثناءهم من قبل منظمة التحرير الفلسطينية من مفاوضات التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، ما ترتب عليه تهميش قضاياهم المتمثلة في حقوقهم السياسية والوطنية، على الرغم من أنها قضايا نتجت عن القضية الفلسطينية، وبالتالي يكون سؤال الدراسة المركزي:

إلى أي مدى أثرت اتفاقية أوسلو على فلسطيني 1948م سياسياً ووطنياً؟

ويتفرع عن هذا السؤال المركزي أسئلة فرعية لها علاقة مباشرة في موضوع البحث، وهي:

1. ما هي التحولات السياسية والفكرية التي أحدثتها اتفاقية أوسلو لدى فلسطيني عام 1948م؟
2. كيف أثرت اتفاقية أوسلو على فلسطيني عام 1948م في التعاطي مع حقوقهم السياسية والوطنية؟
3. هل حققت اتفاقية أوسلو مكاسب سياسية ووطنية لفلسطيني عام 1948م؟

1.3 فرضيات الدراسة

1. أن اتفاقية أوسلو أثرت بصورة واضحة على تعاطي فلسطيني عام 1948م سياسياً؛ ما دفعهم إلى الاعتماد على الذات في صياغة تصورات ورؤى لحل مختلف قضاياهم السياسية والوطنية داخل الكيان الإسرائيلي.
2. أن هناك تباين واختلاف في مواقف القوى السياسية والاجتماعية لفلسطيني 48 من اتفاق أوسلو، أثر على مطالبهم واهدافهم الفردية والجمعية وعلى علاقتهم بالنظام السياسي الاسرائيلي.

1.4 أهداف الدراسة

1. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تداعيات اتفاقية أوسلو على حقوق فلسطينيي عام 1948م ومكانتهم، على المستويين السياسي والوطني.
2. التعرف إلى موقف فلسطينيي عام 48 من هذا الاتفاق، وكيف قرأوا هذه الاتفاقية، وما هي ردود أفعالهم عليها، والتعرف إلى كيفية إدارتهم لهذه المرحلة من تاريخهم.

1.5 أهمية الدراسة ومبرراتها

هناك عدة مبررات يراها الباحث لهذه الدراسة، وهي:

1. رغبة الباحث بدراسة الموضوع؛ لما يشكله فلسطينيو 1948م من أهمية؛ كونهم جزءاً لا يتجزأ من القضية الفلسطينية.
2. رغبة الباحث في بيان الآثار والشرح الذي أوجدته هذه الاتفاقية على العلاقات، الفلسطينية- الفلسطينية، وتباين المواقف التي نشأت على إثرها.
3. إثراء المكتبة العربية بالبيانات والمعلومات حول موضوع الدراسة؛ لندرة المصادر والمراجع والأدبيات التي تبحث في تبعات هذه الاتفاقية على فلسطينيي عام 1948م.

1.6 منهجية الدراسة

منهج دراسة الحالة

"هو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة، سواء أكانت فرداً أو مؤسسة أو نظاماً اجتماعياً أو مجتمعاً محلياً أو مجتمعاً عاماً. وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مر بها؛ وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة

بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها"¹؛ فمنهج دراسة الحالة يقتضي التعمق في دراسة وحدة واحدة، سواء كانت هذه الوحدة (الحالة) فرداً واحد أو جماعة أو ثقافة أو منظمة أو مجتمعاً أو نظاماً سياسياً أو دولة أو حضارة؛ وذلك بهدف الاحاطة بها، وإدراك خفاياها، ومعرفة أهم العوامل المؤثرة فيها، وإظهار الارتباطات والعلاقات السببية أو الوظيفية بين اجزاء الظاهرة.

ولا يكفي هذا المنهج بالوصف الخارجي أو الظاهري للموقف أو الوحدة، كما يركز على الموقف الكلي للوحدة، وينظر الى الجزيئات من حيث علاقتها بالكل الذي يحتويها على أساس ان تلك الجزيئات هي جانب أو مظهر من مظاهر الحقيقة الكلية². ومنهج دراسة الحالة "يعطي فكرة شاملة ومتكاملة عن الحالة :ماضيها وحاضرها وتطلعاتها المستقبلية".³

استخدامات هذا المنهج؛ يمكن اجمال استخدامات هذا المنهج بالآتي⁴:

1. اذا اراد الباحث معالجة موقف أو مواقف معالجة دقيقة ومعقدة في بيئتها الاجتماعية والثقافية.
2. متابعة التطور التاريخي لوحدة معينة.
3. اذا رغب الباحث في الحصول على حقائق متعلقة بالظروف المحيطة بموقف معين بموقف محدد، أو معرفة العوامل المتداخلة التي يمكن الاستناد اليها في وصف العمليات السياسية التي تنشأ بين الافراد أو الدول أو الجماعات، نتيجة عملية التفاعل بينهم، كالصراع والائتلاف وتحليل تلك العمليات.
4. لمعرفة حقيقة الحياة الداخلية لشخص معين؛ بهدف دراسة احتياجاته، واهتماماته، ودوافعه.

¹ فاروق يوسف احمد، مشكلات وحالات في مناهج البحث العلمي، القاهرة مكتبة عين شمس، 1978 ص51

² شبلي، محمد: المنهجية في التحليل السياسي. كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1997، ص87

³ عبد الحفيظ، سعيد، مناهج البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والتربوية والنفسية، دار النشر الدولي، المملكة العربية السعودية-الرياض-العليا- طريق خريص، ط1، 2015، ص222

⁴ شبلي، محمد: المنهجية في التحليل السياسي. كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1997، صص88-89

المنهج التاريخي

ويستخدم على أنه الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع المعلومات، والتأكد من صحتها وعرضها وتركيبها، واستخلاص النتائج العامة فيها، والتي لا تتوقف أهميتها في فهم أحداث الماضي فحسب، بل تتعداه إلى تفسير الأحداث، لتوجيه التخطيط للمستقبل؛ حيث تبرز أهميته في كونه: يساعد على معرفة تطور المشاكل وحلولها السابقة، ودراسة إيجابيات هذه الحلول وسلبياتها، كما يمكننا هذا المنهج من حلّ المشاكل المعاصرة على ضوء خبرة الماضي¹؛ كون الدراسة تتطرق إلى تطور القضية الفلسطينية عبر حقبات تاريخية، وصولاً لبداية عملية سلام بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، وتوقيع اتفاقية أوسلو عام 1993م وانعكاسها على فلسطيني عام 48 الذين تم تهيمشهم خلالها، وتتبع التحولات العميقة في مواقفهم حتى عام 2019م.

1.7 حدود الدراسة

من خلال دراسة التبعات السياسية والوطنية لاتفاقية أوسلو على فلسطيني 48، فإن حدود الدراسة المكانية هي الأرض الفلسطينية التي احتلت عام 1948م، وعام 1967م، والفترة الزمنية التي تناولتها الدراسة ما بين عام 1993م، وحتى عام 2018م، حيث إنه تم توقيع اتفاق أوسلو عام 1993م، والتبعات التي يحملها عنوان البحث حدثت نتيجة هذه الاتفاقية؛ حيث إنها تصاعدت منذ تاريخ التوقيع وحتى كتابة هذه الدراسة.

1.8 فصول الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول كالآتي:

الفصل الأول: يحتوي هذا الفصل على عناصر خطة الدراسة، والمقدمة، ومشكلة الدراسة، والفرضية، وأسئلة الدراسة، والحدود الزمانية والمكانية وأهميتها وأهدافها، ومنهجيتها، وفصولها، والدراسات

¹ شبلي، محمد: *المنهجية في التحليل السياسي*. كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1997، ص56.

السابقة التي تناولت الموضوع، والتعقيب عليها، إضافة لقائمة المراجع التي تم استخدامها في هذه الدراسة.

الفصل الثاني: الاوضاع السياسية للفلسطينيين في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م، قبل اتفاقيات اوسلو (1948-1993).

الفصل الثالث: التحولات السياسية والفكرية التي احدثتها اتفاقية اوسلو على الفلسطينيين في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م

الفصل الرابع: تأثير اتفاقية اوسلو على مكانة الفلسطينيين في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام ودورهم 1948 في المشروع الوطني الفلسطيني.

1.9 الدراسات السابقة

كتاب عزيز حيدر، بعنوان (الفلسطينيون في إسرائيل في ظل اتفاقية أوسلو، 1997)¹، حيث تحدث في هذا الكتاب عن مستقبل الفلسطينيين في إسرائيل، في ضوء التطورات السياسية الجارية في منطقة الشرق الأوسط، وعرض نظرتهم إلى العملية السلمية وعلاقتهم بإخوتهم في الضفة والقطاع، كما تناول أوضاعهم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، ثم يجمل المؤلف تصوراتهم فيما يخص مستقبلهم في ظل اتفاقية أوسلو.

كتاب عزمي بشارة 1998م (الخطاب السياسي المبتور)²، يحاول الكاتب في هذا الكتاب تفكيك مفاهيم مؤسسة ودارجة في الخطاب السياسي الفلسطيني في إسرائيل، وتفكيك العديد من الظواهر الاجتماعية والسياسية، ومن أهم المفاهيم التي يحاول تفسيرها (المساواة، الحقوق الجماعية، الثقافة والهوية القومية،

¹ حيدر، عزيز: الفلسطينيون في إسرائيل في ظل اتفاقية أوسلو. ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1997.

² بشارة، عزمي: الخطاب السياسي المبتور ودراسات أخرى، ط2، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، رام الله فلسطين، 2002م.

تنظيم الأقلية العربية، المسألة الطائفية، العائلية، الشراكة العربية اليهودية، واليسار، الإسلام السياسي، الطبقة، والمجتمع الاستهلاكي...)، ويركز الكاتب في هذا الكتاب على غياب المدينة الفلسطينية داخل إسرائيل، وأنّ الشعب الفلسطيني في إسرائيل بقي في هوامش الريف، بعد أن حطم قيام إسرائيل مشروع المدينة الفلسطينية، ومشروع الطبقة الوسطى الذي بدأ ينسج حلمه في القدس وحيفا ويافا بين الحريين العالميتين، ويظهر أنّ غياب المدينة يعني غياب المركز الثقافي الموحد، والجامعة، والمكتبة الوطنية، والمسرح الوطني، ودار النشر الوطنية، ومقهى المثقفين، والمجتمع الفردي، والطبقة الوسطى المبلورة حول مطامح سياسية، ومشروع سياسي قومي، وغياب المدينة يعني غياب المجتمع المدني.

كتاب صادر عن مدى الكرمل 2001م، حرره نديم روحانا، وأريج الصباغ -خوري، (الفلسطينيون في إسرائيل، قراءات في التاريخ والسياسة والمجتمع)¹.

يركز هذا الكتاب بجزأيه على تشكل الوعي السياسي والهوياتي والتغيرات الاجتماعية الداخلية عند الفلسطينيين، ويتناول مدخلات اختيرت بعناية من قبل المحررين، ومن قبل هيئة تحرير أقيمت لهذا الغرض؛ بهدف المساهمة في تسليط الضوء على التجربة الجمعية التاريخية والسياسية لهذا الجزء من الشعب الفلسطيني، ويسعى الكتاب إلى تأريخ التجربة الفلسطينية في إسرائيل منذ بدء النكبة، وإلى عرض تجربة الفلسطينيين من وجهة نظر نقدية، وبسرديّة مختلفة عن السردية التي كتبت من المنظور الإسرائيلي المهيمن.

كتاب د. أسعد غانم ومهند مصطفى، بعنوان (الفلسطينيون في إسرائيل...سياسات الأقلية الأصلية في الدولة الاثنية، 2009)²، وتحديثاً في هذا الكتاب عن التغيرات والتحولات الجذرية التي مر بها الفلسطينيون في إسرائيل، حيث قام الباحثان بمراجعة دقيقة نقدية وجذرية لمجمل تجربتهم كمجموعة،

¹ روحانا، نديم ، وأريج الصباغ -خوري (محرران)، الفلسطينيون في إسرائيل، قراءات في التاريخ والسياسة والمجتمع، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، مدى الكرمل، حيفا، 2015.

² غانم، أسعد ومصطفى، مهند: الفلسطينيون في إسرائيل، سياسات الأقلية الأصلية في الدولة الإثنية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، رام الله، 2009م،

وتضمنت هذه المراجعة تقييماً جديداً للضرورة التي مروا بها خلال ستة عقود عموماً، وفي العقدين الأخيرين خصوصاً، ومحاولة لقراءة مجددة للأدبيات السياسية والاجتماعية التي نشرت حولهم وتطورها، من حيث تناولها لقضايا ثلاث: الأوضاع الداخلية، العلاقة مع الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي وباقي أجزاء الشعب الفلسطيني والجانب المتعلق مع الأكثرية اليهودية والدولة. ويتميز هذا الكتاب في تطلّعه لقراءة مغايرة في ضوء النظريات السياسية المتعلقة بالمجموعات وتطورها، خصوصاً فيما يتعلق بصلاتها بالدولة، وتلك المتعلقة بالمجموعات القومية المسيطر عليها وأوضاعها، على ضوء نقاشات المواطنة والحقوق الجماعية والفردية.

تقرير لمجموعة التفكير الاستراتيجي (psg) الذي صدر عام 2017 حول علاقات الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر¹، وهو خلاصة لقاءات مشتركة ونقاشات امتدت على مدار عامين بين مجموعة من سياسيين ومثقفين ونشطاء من جانبي الخط الأخضر. وتم المشروع بالتعاون مع مركز "مدار" المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ومجموعة أكسفورد، وبدعم من وزارة الخارجية النرويجية، ومكتب الممثلة النرويجية (2017-2015) وكونراد ادنور (2017-2016)، حيث عرض هذا التقرير ملخص النقاشات والخلاصات التي توصلت إليها المجموعة، والتي تم خلالها عرض ثلاثة سيناريوهات للخروج من مأزق الحالة الفلسطينية، ويؤكد التقرير، بغض النظر عن الخيار الذي يمكن تبنيه، لم يعد ممكناً عدم إعادة تعريف العلاقة بين شطري الخط الأخضر ورسمها للأسباب التي ذكرت، وأنه حان الوقت لطرح هذه المسألة بشكل علني وصريح ومنهجي، والتعامل مع المسألة بكل جوانبها، وهذا ما حاولت المجموعة فعله، وهنا نقول: إنّ الغالبية في هذه المجموعة ترى في السيناريو الثالث فرصة حقيقية، وتدعو صناع القرار والنخب والرأي العام لوضعه على طاولة البحث والنقاش في المجال العمومي الفلسطيني.

¹ المركز العربي للحريات الإعلامية والتنمية والبحوث: تقرير لمجموعة التفكير الاستراتيجي (psg) حول علاقات الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر، (ج، م) <http://www.ilam-center.org/news.aspx?id=777> بتاريخ 2017/1/8

وفي سياق انعدام التشبيك المؤسسي المتواصل والمستدام، أشارت النقاشات التي خاضتها المجموعة إلى وجود عدة خيارات ممكنة لمؤسسة العلاقات، لكل منها نقاط قوتها ونقاط ضعفها، وكان من بينها خيار انضمام فلسطيني الداخل إلى منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك إلى جانب باقي أبناء الشعب الفلسطيني، غير أنّ هذا الخيار كما أشار غالبية المشاركين في ورشات النقاش، غير محبذ، بل يمكن أن يحمل في طياته بذور إضعاف مكانة الفلسطينيين خاصة في الداخل.

أما الخيار الثاني، تعزيز الوضع القائم من حيث التنسيق المتبادل مع السعي إلى مأسسته.

والخيار الثالث، هو خلق جسم مؤسس جامع جديد، يتم إقراره وإنشاؤه من قبل منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني؛ ليتكامل مع دور المنظمة كونها صانع القرار الوطني السياسي. حيث إنّ هذا الجسم المقترح يشكل إطاراً وطنياً جامعاً وغير سياسي، وهو أحد الخيارات التي خاضت بها المجموعة مطوّلاً.

1.10 التعليق على الدراسات السابقة

يمكن القول إنّ هناك بعض الدراسات القليلة التي تناولت أوضاع فلسطيني 1948م، بشكل عام، وأوضاعهم في ظل عملية السلام، الفلسطينية الإسرائيلية، في بعض الصعد والمستويات، لذا اعتمد الباحث انتقاء بعض تلك الدراسات واستعراضها، حيث راعى التنوع في الموضوع، من حيث الهدف، والفترة الزمنية، ومجال البحث، وأسلوب البحث، والمنهج كغاية استكمالية لأهداف البحث العلمي.

كما اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في مقاربة المتغيرات التي فرضت التغيرات في العلاقات، الفلسطينية الفلسطينية، على طرفي الخط الأخضر، وهو ما شكل قاسماً مشتركاً معها، وشكل تقارباً مع الدراسة الحالية في بعض نقاط البحث، سواء التحليلي للنشأة والمسار، أو من خلال تحليل العوامل الداخلية والخارجية، أو المتغيرات التي شهدتها العلاقات، الفلسطينية الفلسطينية، على جانبي الخط الأخضر.

وتفردت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، بأنها تناولت التبعات السياسية وكذلك التبعات الوطنية لاتفاقية أوسلو على فلسطيني 48، كما رصدت الدراسة موقف فلسطيني 48 من اتفاقية أوسلو.

1.11 مصطلحات الدراسة

الاتفاق، العقد agreement accord: العقد توافق إرادتين أو أكثر لإنشاء رابطة بين شخصين أو أكثر، أو لتعديل رابطة سابقة أو إنهائها. ويقوم العقد على ثلاثة أركان، وهي: الرضاء الصحيح، وموضوع معين أو محل التزام، وسبب مشروع للالتزام. ويقصد بالاتفاق في القانون الدولي التعاقد حول التفاصيل أو الشؤون ذات الأهمية القانونية، فهو يأتي في الدرجة الثالثة من حيث أهمية التعاقد، فالموضوعات التي لا تستحق أن تعقد من أجلها معاهدة treaty أو اتفاقية convention فإنها توضع في اتفاق agreement¹.

اتفاق أوسلو: هو الاتفاقات التي تم التوصل إليها، بعد مفاوضات مباشرة وسرية، جمعت ممثلي الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير، واحتضنتها العاصمة النرويجية أوسلو. وتحتوي وثائق هذه الاتفاقات على الرسائل المتبادلة بين الرئيس ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبين إسحق رابين، رئيس وزراء إسرائيل آنذاك، ويوهان هولست، وزير خارجية النرويج، كما تحتوي على وثائق إعلان المبادئ، الفلسطينية الإسرائيلية، بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية، وقد وقع على مسودتها النهائية بالأحرف الأولى في 19 آب (أغسطس) 1993م، كل من أحمد قريع، وأوري سافير في أوسلو².

اتفاقية: convention treaty: تتضمن المعنى العام للاتفاق، ولكنها تتناول مسائل أكثر أهمية، وترتب التزامات حقوقية أقوى، وإن كانت هذه لا ترتقي إلى مصاف المعاهدة. وتكون بعض الاتفاقيات سرية

¹ كالهون، كريغ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية a dictionary of the social sciences، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2021، قطر، ص 14-15

² اشتيه، محمد (تحرير): موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية، المركز الفلسطيني للدراسات الاقليمية، القدس، 2008، ص 17-

مثل اتفاقية سيكس-بيكو، أو ثنائية أو متعددة أو مفتوحة، تتيح لدول غير متعاقدة فرصة الانضمام اللاحق أو محددة الأمد الزمني. ومنها ما هو محدد الموضوع، كاتفاقية عسكرية، أو اتفاقية تحديد مصير الجرحى، أو تحديد التجارب النووية، وما إلى ذلك. أما الناحية الإجرائية، فتشمل: المفاوضات والتوقيع والإبرام والنشر¹.

الخط الأخضر: هو الخط الذي تحدد في اتفاقيات الهدنة العامة التي كانت عقدها الدول العربية مع إسرائيل في جزيرة "رودس" عام 1949م، وعلى خلفية النتائج العسكرية والميدانية والسياسية التي تمخضت عنها هذه الحرب.

وكانت الغاية الأساسية من تعيين هذا الخط على الحد الأممي الشرقي للمنطقة التي احتلتها إسرائيل، هي عدم جواز تحريك أي قوات عسكرية على طرفي هذا الخط.

وقد شددت اتفاقات الهدنة على "أن لا يفسر هذا الخط بأي شكل من الأشكال بأنه حد سياسي أو إقليمي، إلا إنه مع ذلك، قد استقر العرف السياسي السائد اعتبار "الخط الأخضر" بمثابة الحد الأممي على الجبهة الشرقية التي تفصل بين إسرائيل على الأراضي التي احتلتها عام 1948م، والأراضي الفلسطينية الأخرى، خاصة الضفة الغربية، (التي كانت احتلتها من وجهة نظر المجتمع الدولي، مكانة "الخط الأخضر" باعتباره حدود لدولة إسرائيل).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن دولة إسرائيل عملت، وما زالت تعمل على تعطيل إقرار دستور دائم للدولة، تحت دواعٍ ومزاعم شتى، من أبرزها التنصل من ضرورة النص في متن هذا الدستور على تعيين حدود واضحة لهذه الدولة، بما في ذلك الإعلان عن "الخط الأخضر" كحد أممي لهذه الدولة، من جهة أخرى فإن الخط الأخضر لا يحوز أيّ شرعية قانونية أو دولية؛ لأنه يمثل خرقاً وتجاوزاً لحدود الدولة التي كان قرار التقسيم 181 الصادر في 1947/11/29م، قد عينها بدقة لهذه الدولة، والدولة العبرية قد

¹ الكيالي، عبد الوهاب: موسوعة السياسة الجزء الأول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط2، 2007، ص61

وسعت مساحتها، وأزاحت حدودها المعينة وفق قرار التقسيم ذاته التي كان قد خصصها للدولة الفلسطينية)¹.

(عرب 48) فلسطيني 48: هي المجموعة الفلسطينية التي بقيت في أرض الوطن بعد قيام إسرائيل، والتي اعتادت أن يطلقوا عليها مصطلحات "عرب إسرائيل"، "العرب في إسرائيل والعرب الفلسطينيين في إسرائيل" حتى إن سكان المناطق الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل في حزيران 1967م، أطلقوا عليهم مصطلح "عرب الداخل"، وكأن هؤلاء هم عرب الخارج².

حل الدولتين: يلخص مركز الزيتونة المتخصص بالدراسات الفلسطينية المسار التاريخي لحل الدولتين بالآتي "جرى طرح مبدأ حل الدولتين منذ سنة 1937، وتكرس من خلال قرار الأمم المتحدة رقم 181 سنة 1947، وبموجبه قامت "دولة إسرائيل"، لكن التآمر الدولي والموقف العربي منع قيام "دولة فلسطين" وبالرغم من تبني بوش هذه الرؤية لم تر الدولة الفلسطينية النور، وعندما دعت إدارة أوباما إلى قيام "دولة فلسطين" لم تتعهد بتنفيذ مستلزمات هذه الاعلان، بل اعلنت نيّتها عدم ممارسة الضغط على "إسرائيل" كي تقبل بهذا الحل، في الوقت الذي تتسارع فيه الخطوات الاسرائيلية لفرض الحقائق على الارض، من خلال: الجدار والاستيطان. كما تصر ان يكون "السلام الشامل"، بما فيه التطبيع، ونزع سلاح حزب الله وحماس وزوال التهديد الإيراني، مقدما على قيام دولة فلسطينية"³

كان يقدم حل الدولتين على انه نموذج مثالي يريده المجتمع الدولي، ومعه انظمة عربية رسمية، لا يصلح الفلسطينيون والاسرائيليين اليه، وذلك لانهاء ما يسمى "بالنزاع الفلسطيني-الاسرائيلي"، الامر الذي سيتبعه قضايا الحل النهائي "كلها، وبالتالي اغلاق الملف الفلسطيني. يقوم هذا الحل على اساس قيام دولتين في

¹ اشتية، محمد (تحرير): موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية، المركز الفلسطيني للدراسات الاقليمية، القدس، 2008 مرجع سابق، ص 299-300

² المرجع السابق، ص 366

³ مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، مستقبل الدولة الفلسطينية في ظل حل الدولتين، التقدير الاستراتيجي، رقم 17، 2009

فلسطين التاريخية، تعيشان جنباً إلى جنب، هما دولة فلسطين إلى جانب "دولة إسرائيل"، وهو ما تم إقراره من قبل مجلس الأمن في القرار رقم 242 بعد حرب عام 1967.¹

حل الدولة ثنائية القومية (الدولة الواحدة) في فلسطين الانتدابية: تركز معظم الحلول المقترحة للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني على الفصل الجغرافي والسياسي بين الشعبين في دولتين، إسرائيلية وفلسطينية، ولا يُنظَّم هذا الحل مكانة الفلسطينيين (مواطني إسرائيل). ويحاول خيار الدولة ثنائية القومية في كامل، إسرائيل فلسطين، اقتراح حل شامل لمجمل القضايا العالقة بين الطرفين، وينطلق هذا الخيار من الفرضية القائلة إن عملية الفصل غير قابلة للتطبيق؛ وذلك بسبب المعطيات والحقائق المفروضة على أرض الواقع، ويقترح هذا الخيار حلاً يمنح المساواة بين المجموعتين القوميتين، وإلغاء الهيمنة المؤسسية للأغلبية اليهودية، وإلغاء التمييز الواقع على مجموعات الأقليات، ويعني هذا الخيار إحلال ديمقراطية ليبرالية تتجاهل المبنى الجماعي، أو إحلال ديمقراطية تعاونية تأخذ بعين الاعتبار الانتماء الجماعي كقاعدة لتنظيم الحكم وتوزيع مراكز القوى.²

الدولة القومية: (nation state): هي الدولة التي تجمع شتات شعبها وعناصرها العرقية في نظام سياسي واحد وقوي، ولا مانع من وجود عناصر عرقية أخرى في هذه الدولة.³

قانون الدولة القومية لليهود في إسرائيل: بالعبرية: חוק יסודי: ישראל – מדינתה לאום שלה עםיהודי.

ينص على أن: حق تقرير المصير في دولة إسرائيل يقتصر على اليهود، والهجرة التي تؤدي إلى المواطنة المباشرة هي لليهود فقط، وأن: القدس الكبرى والموحدة عاصمة إسرائيل، "، وأن: العبرية هي لغة الدولة الرسمية، واللغة العربية تفقد مكانتها كلغة رسمية.

¹ سلسلة البحث الراجع، القضية الفلسطينية وحل الدولتين مراحل ومواقف، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، بيروت، العدد الخامس والعشرون، تشرين أول 2017، ص 5.

² غانم، اسعد، ومصطفى، مهند: الفلسطينيون في إسرائيل، سياسات الأقلية الأصلية في الدولة الإثنية، مرجع سابق، ص 333.

³ عبد الفتاح، إسماعيل: معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية، الطبعة الأولى، العربي للنشر والتوزيع، 2008، ص 144.

ويعرف دولة إسرائيل بأنها: الدولة القومية للشعب اليهودي، وفيها يقوم بممارسة حقه الطبيعي والثقافي والديني والتاريخي لتقرير المصير، كما يؤكد أن حق تقرير المصير في دولة إسرائيل حصري للشعب اليهودي.

ويعتبر في البند الثالث منه أن "القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة إسرائيل".

وينزع القانون عن اللغة العربية صفة اللغة الرسمية مقابل اللغة العبرية، ويجعلها لغة "لها مكانة خاصة"، وينص القانون على أن تنظيم استعمال اللغة العربية في المؤسسات الرسمية أو في التوجه إليها يكون بموجب القانون.

ويبلغ العرب في إسرائيل حاليًا حوالي 1.8 مليون، أي حوالي 20% من إجمالي السكان البالغ نحو تسعة ملايين نسمة، وهم يشكون باستمرار من أشكال التمييز والممارسات العنصرية، التي حولتهم إلى مواطنين من الدرجة الثانية أو الثالثة، ووافق على القانون 62 نائبًا من أصل 120 في الكنيست، وعارضه 55 نائبًا وامتنع نائبان عن التصويت¹.

¹ حبلأ، أمين محمد: الجزيرة نت 2018/7/19، <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2018/7/19>

الفصل الثاني

الأوضاع السياسية للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م، قبل اتفاقيات أوسلو (1948-1993م)

2.1 تمهيد

سكن فلسطين عشية النكبة عام 1948م، ما يقارب المليون نسمة، حيث إنّ العرب الفلسطينيين شكلوا الثلثين، أما الثلث الآخر فكان من السكان اليهود. عاش معظم الفلسطينيين والبالغ عددهم حوالي (940000) نسمة، وكذلك أغلب اليهود في المناطق التي سميت فيما بعد دولة إسرائيل. وكنيجة مباشرة لعمليات الطرد الجماعي وعمليات التطهير العرقي والهروب من العصابات الصهيونية، لم يبق من السكان الفلسطينيين سوى (16000) نسمة، والذين شكلوا نسبة 10% من المجموع الكلي للفلسطينيين في ذلك التاريخ، وكان ذلك نتيجة مباشرة للحرب وتبعاتها، ويتمثل الفرق الرئيسي بينهم وبين الفلسطينيين الآخرين في بقائهم على أرضهم، ومن ثم تحولهم إلى مواطنين إسرائيليين أيضاً، وعلى الرغم من ذلك فقد اعتبرتهم السلطات الإسرائيلية وأذرعها الأمنية المتعددة خطراً أمنياً واستراتيجياً، وأنهم يشكلون جزءاً من العدو العربي الفلسطيني؛ فعملت على السيطرة عليهم وإخضاعهم¹.

ويرى بويل أنّ القيادة الصهيونية لم يرغب عنها مشروع أو فكرة الترانسفير، كحل مثالي وعملي للتخلص من الأقلية الفلسطينية التي بقيت في دولة إسرائيل، إلا أنّ هذا الخيار بدأ بالتراجع في العقد الثاني أمام بدائل أخرى للتعامل مع الفلسطينيين، بالرغم من أنّ خيار الترانسفير كان الخيار المهيمن في العقد الأول من قيام دولة إسرائيل².

¹ غانم، أسعد ومصطفى، مهند: الفلسطينيون في إسرائيل، سياسات الأقلية الأصلية في الدولة الإثنية، مرجع سابق، ص31.

² بويل، بيتر: ظل أزرق ابيض: سياسات المؤسسة الإسرائيلية ونشاطها في صفوف المواطنين العرب بين السنوات 1958-1968، منشورات بردس (بالعبرية)، حيفا، 2007، ص ص 73-93.

وتشير المؤرخة الإسرائيلية أوستكي-لازر، أن بقاء العرب في أرضهم بعد مجزرة كفر قاسم أدى إلى استبعاد هذا الخيار، أي خيار الترانسفير¹. ويشير بويمل إلى أن السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين في تلك الفترة بنيت وارتكزت على المحاور التالية: اعتبار الفلسطينيين خطراً أمنياً وطابوراً خامساً، والتعامل معهم على هذا الأساس، ومنع التواصل الجغرافي بين التجمعات الفلسطينية من خلال اتباع سياسة مصادرة الأراضي، ومنع تجنيدهم في الجيش، والتمييز ضدهم في كل المناحي الحياتية، وخلق الشرخ على أساس طائفي ومناطقي وتعميقه، وعدم السماح بإنشاء قيادة فلسطينية، وتجاهل الفلسطينيين كمجموعة قومية، وأخيراً عدم السماح بإنشاء اقتصاد فلسطيني².

2.2 التجربة السياسية لفلسطيني عام 1948م منذ عام 1948م، وحتى اتفاق أوسلو

لعبت عدة أحداث سياسية إقليمية دوراً هاماً وكبيراً في تطور الفلسطينيين في إسرائيل، وانعكست عليهم سياسياً، وثقافياً، واجتماعياً، وكذلك اقتصادياً. والحدث الإقليمي الأول هو حرب 1948م، والمعروف في الخطاب السياسي، الفلسطيني العربي، والذاكرة التاريخية بمصطلح النكبة، أما الحدث الثاني فكان حرب حَزيران عام 1967م، والحدث الثالث هو الانتفاضة الفلسطينية الأولى، ويشكل اتفاق أوسلو في أيلول 1993م، الحدث الرابع، الذي بدأ الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 نتيجة له بتشكيل خطاب سياسي جديد³.

يتفق معظم الباحثين أن الوضع السياسي الذي نشأ بعد النكبة لم يسمح للأقلية الفلسطينية في الأراضي المحتلة عام 1948 بإعادة بناء نفسها سياسياً وتنظيمها، بالرغم من أن المجتمع الفلسطيني كان مجتمعاً

¹ أوستكي-لازر، س، تبلور العلاقات المتبادلة بين العرب واليهود في دولة إسرائيل، العقد الأول 1948-1958، دراسة دكتوراه، جامعة حيفا، حيفا، 1996، د.ص. مأخوذة من غانم أسعد ومصطفى، مهند: الفلسطينيون في إسرائيل، سياسات الأقلية الأصلية في الدولة الإثنية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، رام الله، 2009، ص32

² بويمل، بيئر: ظل أزرق أبيض: سياسات المؤسسة الإسرائيلية ونشاطها في صفوف المواطنين العرب بين السنوات 1958-1968، مرجع سابق، ص73-93.

³ غانم، أسعد ومصطفى، مهند: الفلسطينيون في إسرائيل، سياسات الأقلية الأصلية في الدولة الإثنية، مرجع سابق، ص32.

أصلاً، وأقلية وطن، إلا إنه كان مجتمعاً مغلوباً، قليل الموارد، سواءً المادية أو الثقافية، وكذلك تنقصه النخب الاجتماعية والسياسية¹.

لقد بحث كل من زريق (1979م)، وغانم وروحانا (2001م)، ولوستيك (1980م)، مراحل تطور المجتمع الفلسطيني، ومن الجدير ذكره أنّ انطلاقة الباحثين الأربعة كانت من الواقع السياسي الذي نشأ بعد عام 1948م، إلا أنّهم عالجوه بأدوات مختلفة، حيث إنّ زريق عالج من خلال نموذج الكولونيالية الداخلية، بمعنى (الاستعمار الداخلي) والعلاقات بين مجتمع المستوطنين ومجتمع الأصليين، إلا أنّ (لوستيك) عالج من مبدأ علاقات القوة بين الدولة والمجتمع الفلسطيني، ومحاولات الدولة السيطرة وضبط تطور المجتمع الفلسطيني سياسياً، إلا أنّ غانم وروحانا اعتبروا أنّ تطور المجتمع الفلسطيني لم يكن طبيعياً، بل مأزوماً؛ مما أدى إلى الانعكاس على أنماط التنظيم والسلوك السياسيين وتطورهما، إلى جانب ذلك، فإنّ عالمي الاجتماع الإسرائيليّين (كيمرلغ ومغدال) يشيران إلى أنّ النكبة أحدثت صدمة، وأنّ هذه الصدمة تضاعفت لدى الأقلية الفلسطينية المتبقية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948؛ بسبب غياب قيادة وطنية فعالة، مما أدى إلى ملء الفراغ الموجود من قبل القيادة المحلية التقليدية، بدلاً من قيادة سياسية وطنية².

بعد أن تمكنت الحركة الصهيونية من النجاح في إقامة (دولة إسرائيل)، وتقطيع أوصال المجتمع الفلسطيني في عام 1948م، والتخلص عن ما يزيد عن 86% من السكان الفلسطينيين الأصليين باستخدام سياسة القتل أو التهريب أو التهجير، وتحولت البقية الباقية من السكان الفلسطينيين الأصليين إلى أقلية بدون مرجعية وطنية أو سياسية تعبر عنها، وبالتالي بإمكاننا تقسيم التجربة السياسية لفلسطيني عام 1948م، قبل أوّسلو إلى مرحلتين: الأولى تمتد من عام 1948م، إلى عام 1967م، وهي سنة حرب

¹ غانم، أسعد ومصطفى، مهند: الفلسطينيون في إسرائيل، سياسات الأقلية الأصلية في الدولة الإثنية، مرجع سابق، ص33.

² المرجع السابق، ص33.

حزيران التي احتلت فيها إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة، والمرحلة الثانية منذ عام 1967م، وحتى توقيع اتفاقيات أوسلو في عام 1993م.

2.2.1 المرحلة الأولى من 1948-1967م: مرحلة الحكم العسكري

لقد فرضت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على المناطق الفلسطينية المأهولة بأغلبية عربية فلسطينية، والتي احتلتها عام 1948م، حكمًا عسكريًا؛ بهدف السيطرة على الأرض الفلسطينية ومن بقي من الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة عام 1948م، وقد استخدم الحكم العسكري لتحقيق أهدافه سياسات متعددة عمل على تنفيذها من خلال استخدام القوانين الموجودة قبل الاحتلال الإسرائيلي وتفعيلها، وبالتحديد القوانين العثمانية والقوانين البريطانية للسيطرة على الفلسطينيين وأراضيهم، كما عمدوا إلى استحداث قوانين أخرى جديدة لخدمة أهدافه الاستعمارية.¹

2.2.1.1 سياسات الحكم العسكري الإسرائيلي تجاه السكان الفلسطينيين والأرض الفلسطينية المحتلة

عام 1948م

لقد اتبع الحكم العسكري الإسرائيلي سياسات عديدة تجاه السكان العرب الفلسطينيين، وتجاه الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1948؛ بهدف إحكام السيطرة عليهم وعلى أراضيهم، وأهم هذه السياسات:

أولاً: سياسة تقييد حركة السكان الفلسطينيين، وتنفيذ سياسة فرق تسد

فرضت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948م، حكمًا عسكريًا لم يسبق له مثيل في التاريخ المعاصر، حيث إنَّ السلطات الإسرائيلية حرمت الفلسطينيين حرية ممارسة العمل السياسي، وحرمتهم كافة حقوقهم العامة، فاستخدمت الحكم العسكري كأداة لمصادرة أملاكهم وأراضيهم، مستخدمة 150 نظامًا من أنظمة الدفاع في حالات الطوارئ، التي كانت تستخدمها السلطات

¹ كبحا، مصطفى (محرر): الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل في ظل الحكم العسكري وإرثه، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، مدى الكرمل، حيفا، ص12-13

البريطانية في وقت الطوارئ عام 1945م، لقمع الثورات العربية، ويقول الصحفي (توم سيغف) عن ممارسات الحكم العسكري الإسرائيلي استنادًا إلى وثائق حصل عليها:

تبنى الكنيست الإسرائيلي بعد قيام الدولة أنظمة الدفاع الانتدابية، باستثناء تلك التي استخدمها البريطانيون لتقييد الهجرة اليهودية. لقد جعل الكنيست في غضون بضعة أشهر أنظمة الدفاع البريطانية تكمل أنظمة الطوارئ الإسرائيلية، وأتاح قانون الطوارئ الأساسي للحكم العسكري إغلاق مناطق السكان العرب، وتقييد حرية الخروج منها والدخول إليها، وحصرها بحاملي التصاريح فقط، ومعنى ذلك أن يترتب على كل ساكن التوجه إلى مكاتب الحكم العسكري، وإلى مركز الشرطة؛ للتزود بتصريح كلما أراد الخروج من قريته لأي غرض كان: العمل، أو معاملات تجارية، أو معالجة طبية، أو زيارة الأقارب. وكان باستطاعة الجنود إصدار التصاريح المطلوبة أو الامتناع عن ذلك، ولم يكن مطلوبًا منهم تعليل رفضهم بأكثر من اعتبارات أمنية. وكانوا يذكرون في تصريح التنقل هدف السفر، وأحيانًا الطريق التي سيسلكها تحديدًا، واليوم، وأحيانًا الساعة بالضبط. وكان الحكم العسكري صارمًا جدًا في مسألة التصاريح، ومنح النظام (109) الحكم العسكري صلاحية نفي السكان من قراهم، وخوّل النظام (110) إجبار أيّ كان على المثل أمام مركز الشرطة في أيّ وقت من الأوقات، وفي أيّ مكان يطلب منه، وإرغامه على الإقامة الجبرية داخل بيته، كما أتاح له النظام (111) توقيف أيّ شخص قيد الاعتقال الإداري لفترة غير محدودة، من دون تفسير ومن دون محاكمة¹.

وقد تمثلت أهداف الحكم العسكري السياسية، كما وردت في وثيقة أخذت من أرشيف حزب العمل، بالآتي: "سعت سياسة الحكومة (...) لتقسيم السكان العرب الفلسطينيين إلى طوائف ومناطق (...). إنّ إضفاء مكانة البلدية على قرى عربية فلسطينية من جهة، وأجواء التنافس في انتخابات السلطات المحلية من جهة أخرى، عمقت الانقسام في القرى نفسها، وعمل هذان الأمران: السياسة الطائفية، وزرع

¹ سيغف، توم: الإسرائيليون الأوائل 1949م (ترجمة)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1986م، ص 65.

الخلاف العائلي في القرى، على منع تبلور السكان العرب الفلسطينيين في وحدة وأحدة (.....)، وسيطر الحكم العسكري في تلك الفترة، سيطرة كاملة ومطلقة (....) ومثل أمام السكان المذهولين- المجزيين والمنشقين على أنفسهم والخائفين- ذلك الحكم الجديد المنتصر، الذي لم يكن السكان العرب الفلسطينيين تمكنوا بعد من سبر أغواره، كما مثل أمامهم تلك القوة العسكرية التي أقامت الحكم الأنف الذكر، وعنواناً وحيداً ورئيساً لكافة أجهزة الدولة، التي عملت في القطاع العربي الفلسطيني، بحيث شعر كل مواطن أنه متعلق في شؤونه اليومية بالحاكم العسكري في منطقته. (في تلك الفترة) قاد المجتمع العربي مجموعة من المخاتير والشيخوخ وزعماء العائلات، التي مثلت السكان الفلسطينيين أمام الحكم العسكري؛ فأتاحت لهم حكم جمهور كامل عن طريق عدد مقلص من الأشخاص، كما أن نظام التصاريح والمناطق المغلقة أوجد اعتماداً مطلقاً للمواطن العربي على الحكم العسكري في تلك المجالات المذكورة، ولمقتضى الانتخابات قام (مباي)، بصفته الحزب الحاكم المسؤول مباشرة عن أمن الدولة، بتشكيل كتل عربية نصّب عليها أشخاصاً ينتسبون إلى الزعامة التقليدية؛ لأن مهمتها الأساسية أن تكون جسراً ووسيطاً بين السلطات والسكان العرب الفلسطينيين (...) وبهذه الطريقة تجنب (الحزب) ضرورة بلورة أيّ أيديولوجية من أجل ناخبيه (العرب الفلسطينيين) وضمن عدم تبلور هذه الكتل في كتلة عربية مستقلة (..) وقد أثمرت سياسة التجزئة الطائفية (...) فأوجدت حاجزاً، حتى لو كان مصطنعاً أحياناً بين قطاعات من السكان العرب الفلسطينيين (...), ومكنت تلك السياسة الدولة (...) من منع تبلور الأقلية العربية الفلسطينية في كتلة موحدة، كما أتاحت إلى حد كبير لقادة كل طائفة، متنفساً لتعاطي شؤونها الطائفية عوضاً عن الشؤون العربية العامة¹.

تعتبر مرحلة الحكم العسكري (1949-1966م) من المراحل الهامة التي أثرت على التطور والتنظيم السياسيين للفلسطينيين في أراضي عام 1948م. لقد شكل الحكم العسكري نظاماً كاملاً من العوائق والقيود على حرية حركة فلسطيني 1948م وتقلهم بين التجمعات والمناطق السكنية، والتي أدت إلى

¹ سيغف، توم: الإسرائيليون الأوائل 1949. مرجع سابق، ص 78-79.

إعاقه العمل والتنظيم السياسيين داخل المجتمع الفلسطيني، كما أنه أوقف مسيرة التمدن التي كانت موجودة في المجتمع الفلسطيني في سنوات الثلاثينيات والأربعينيات، حيث خضع نظام التصاريح لاعتبارات أمنية، ووساطات محلية، وتم استخدام رؤساء الحمايل والزعامة المحلية من قبل الحكم العسكري كقنوات أساسية؛ لمنح الامتيازات الحكومية في عدة مجالات، مثل: التعليم، والعمل، وتصاريح التنقل من مكان إلى آخر، وكان الحكم العسكري يسعى إلى فرض السيطرة والمتابعة على الفلسطينيين الباقين في الدولة الجديدة¹.

لقد استخدم نظام الحكم العسكري الإسرائيلي ثلاث أدوات للسيطرة على فلسطيني الأراضي المحتلة عام 1948م، وهي: أداة السيطرة الأولى هي تنمية وتشجيع الانقسامات القائمة على أسس دينية ومناطقية وعائلية، وأداة السيطرة الثانية هي استقطاب نخب عربية فلسطينية من خلال تسهيلات تمنح لها؛ بهدف ثنيها عن العمل على تحقيق أهداف جماعية لمجموعاتها الإثنية، وأداة السيطرة الثالثة هي العمل على تعزيز التبعية الجماعية للمجتمع الفلسطيني وخاصة في المجال الاقتصادي².

لقد أصبح الفلسطينيون الباقون في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م مجموعة هامشية فاقدة للنخب السياسية والثقافية، والطبقة الوسطى والبرجوازية، وشكلت عملية تحويل المجتمع الفلسطيني من مجتمع فلاح زراعي، إلى مجتمع عمالي، وبذلك تم ظهور أهم تحول، اقتصادي اجتماعي، رافق الأقلية الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 خلال مرحلة الحكم العسكري، ونتيجة لسياسة الحكم العسكري، ولافتقار الأقلية الفلسطينية في الأراضي المحتلة عام 1948 لاقتصاد وطني فلسطيني، واختفاء البرجوازية الفلسطينية؛ فإن العمال انتقلوا من العمل في الأرض داخل القرية الفلسطينية إلى العمل في المدينة اليهودية، كما أن سياسة الحكم العسكري نتج عنها عزل الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 عن العالم الخارجي وخصوصاً، العربي الفلسطيني؛ مما أدى إلى تهميشهم

¹ غانم، أسعد ومصطفى، مهذب: الفلسطينيون في إسرائيل، سياسات الأقلية الأصلية في الدولة الإثنية، مرجع سابق، ص33.

² المرجع السابق، ص33.

تَهميشاً مزدوجاً؛ فهم مهمشون داخل إسرائيل، وأصبحوا هامشين على صعيد الحركة الوطنية الفلسطينية¹.

ويرى عزمي بشارة أن الريفي الفلسطيني الذي يتصف بالفقر والهامشية، والذي بقي على الأرض، فقد أرضه الزراعية، وأُخضع لاعتبارات الفكر الصهيوني في التخطيط، وأهمها تقطيع تواصله الجغرافي، ومنع تطور أكثرية فلسطينية في أي منطقة جغرافية محددة داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، وذلك من خلال تطبيق سياسة نشر الاستيطان الزراعي والصناعي، وإقامة المدن اليهودية، إلا أنه ورغم فقدان الأساس الاقتصادي الزراعي لوجود القرية الفلسطينية لم تتطور ظاهرة هجرة الريف الفلسطيني إلى المدينة اليهودية، ولذلك تطورت مع مرور السنين ظاهرة القرية الفلسطينية الكبيرة، التي تحولت إلى مدينة أو بلدة يسكنها عشرات الآلاف من الناس وليس فيها من مقومات المدينة إلا التسمية، وهي تعتمد اقتصادياً إلى حد بعيد على المدينة اليهودية التي يعمل فيها العمال الفلسطينيون، ويعودون للمبيت في قريتهم الكبيرة. إن غياب المدينة يشكل مشكلة كبيرة؛ لأن غياب المدينة يعني غياب المركز الثقافي الموحد، وغياب الجامعة، والمكتبة الوطنية، والمسرح القومي، ودار النشر، ومقاهي المثقفين، وغياب المجتمع الفردي والطبقة الوسطى المبلورة حول مطامح سياسية ومشروع سياسي قومي. غياب المدينة يعني غياب المجتمع المدني².

لقد ظهر خلال مرحلة الحكم العسكري في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 نظامان شديداً التباين فيما بينهما: النظام الأول ديموقراطي، حكم الوسط اليهودي، والنظام الثاني غير ديموقراطي، حكم الفلسطينيين من خلال الحكم العسكري وأذرعه المتعددة. وفي نفس الوقت الذي أعطت فيه الدولة بعض الحقوق السياسية للفلسطينيين، مثل الحق في التصويت، بعد منحهم الجنسية الإسرائيلية إلا أنها حذّت وقلصت حقوقاً سياسية أخرى أقرها النظام الديمقراطي وحقوق المواطنة، مثل الحق في التنظيم السياسي

¹ غانم، أسعد ومصطفى، مهند: الفلسطينيون في إسرائيل، سياسات الأقلية الأصلية في الدولة الإثنية، مرجع سابق، ص34

² بشارة، عزمي: الخطاب السياسي المبتور ودراسات أخرى، مرجع سابق، ص8.

بحرية، وحرية الحركة والتجمع. كما أن نظام الحكم العسكري أدار على صعيد القضاء جهازاً قضائياً خاصاً باللسطينيين، خضعوا من خلاله لنظام المحاكم العسكرية، بينما خضع اليهود للمحاكم المدنية، هذا التخصيص والفصل بين الفلسطينيين واليهود أكد أن لليهود في الدولة حقوقاً جماعية وقومية، بينما للفلسطينيين حقوق فردية وغير متساوية¹.

عمل الحكم العسكري الإسرائيلي من أجل أن تتمكن الدولة من تثبيت سيطرتها على ثلاث قضايا كانت محورية وحيوية لنجاح المشروع الصهيوني وبناء الدولة، القضية الأولى هي مصادرة الأرض الفلسطينية، وتتمثل القضية الثانية بالتحكم في دخول الأيدي العاملة الفلسطينية إلى سوق العمل الإسرائيلية من خلال نظام التصاريح، والقضية الثالثة هي منع الفلسطينيين في الدولة من القيام بأي عمل سياسي منظم وفعال من أجل تغيير واقعهم ومكانتهم؛ وبالتالي سيطر الحكم العسكري على شكل التطور السياسي للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 من خلال أدواته الرسمية؛ حيث تم عزل الفلسطينيين عن النظام الإداري والسياسي والاجتماعي؛ وذلك من أجل تحقيق مراقبة ناجعة على السياسية المفروضة، وقد لخص المؤرخ الإسرائيلي (توم سيغف) أهداف الحكم العسكري السياسية خلال سنواته الأولى بهذه العبارات: "سعت سياسة الحكومة إلى تقسيم السكان العرب إلى طوائف ومناطق.... إن إضفاء مكانة البلدية أو المجلس المحلي على قرى عربية من جهة، وأجواء التنافس في انتخابات السلطات المحلية من جهة أخرى، عمقت الانقسام في القرى نفسها، وعمل هذان الأمران على إنشاء السياسة الطائفية، وزرع الخلاف العائلي في القرى على منع تبلور السكان الفلسطينيين في وحدة وأحد²".

يرى عزمي بشاره أن المجتمع الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 الجماعة العضوية المتماسكة، ولم تنشأ المدينة مكانها، ولذلك، وأمام خطر تفريق الأفراد يعاد صناعة الجماعة

¹ غانم، أسعد ومصطفى، مهند: الفلسطينيون في إسرائيل، سياسات الأقلية الأصلية في الدولة الإثنية، مرجع سابق، ص 34-35.

² سيغف، توم: الإسرائيليون الأوائل 1949، مرجع سابق، ص 78.

العضوية من جديد؛ لتؤدي الحمولة أو الطائفة وظيفة أيديولوجية بدلاً من العقد الاجتماعي القومي بين الأحرار¹.

إنّ الخطاب السياسي الفلسطيني الذي تشكل في فترة الحكم العسكري الإسرائيلي (1948-1966م)، كان خطاباً سياسياً يهدف إلى تجاوز الهزيمة والحفاظ على بقاء الفلسطينيين ووجودهم في وطنهم بعد الحرب، وتحقيق ذلك الهدف من خلال الحضور الزائد للخطاب المدني في مفهومه البدائي، والذي يعمل على استجداء السلطة في إعطاء هامش من الحقوق والحريات للمواطنين؛ وذلك لتحقيق الحد الأدنى من الأمن المعيشي والوجودي، وفي هذه المرحلة كان الخطاب الوطني الذي يشدد على المسألة الوطنية محدوداً جداً إن لم يكن معدوماً؛ فالحكم العسكري استخدم سياسة العزل؛ فعزل الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 عن محيطهم وعالمهم الفلسطيني والعربي والإسلامي، وقد وصلت ذروة نضالهم السياسي في المطالبة بإلغاء الحكم العسكري دون الربط بين عملية إلغاء الحكم العسكري بالقضية الوطنية الفلسطينية؛ بمعنى أنّ الخطاب الفلسطيني الذي تبناه الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م خلال سنوات الحكم العسكري، كان خطاباً مدنياً لا علاقة له بالخطاب السياسي الوطني الفلسطيني، والذي يعتبر الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 جزءاً من القضية الفلسطينية وأحد نتائجها، حتى إنّ حركة الأرض التي ظهرت في عام 1959 قد شددت على الانتماء القومي العربي للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948؛ كونهم جزءاً من الحركة القومية وطموحاتها².

لقد تم تطبيق الحكم العسكري؛ بهدف ضبط سلوك الفلسطينيين ونشاطاتهم، وتعميم سياسة (فرق تسد)، حيث كان العمل السياسي لفلسطينيين عام 1948م يقتصر على المستوى المحلي، وكانت القيادة المرتبطة بالأحزاب الصهيونية مكونة من وجهاء وزعماء عائلات كبيرة معروفة على المستوى المحلي أو على

¹ بشارة، عزمي: الخطاب السياسي المبتور ودراسات أخرى، مرجع سابق، ص 9.

² غانم، أسعد ومصطفى، مهند، الفلسطينيون في إسرائيل، سياسات الأقلية الأصلية في الدولة الإثنية، مرجع سابق، ص 35-36.

مستوى المنطقة، إلا أن تلك القيادة كانت تمثل الأحزاب الصهيونية التي رشحتهم بالأصل أكثر من تمثيلهم للسكان الفلسطينيين، وكانوا بمثابة وسطاء يسعون لتحقيق مصالحهم الذاتية. أما على المستوى القطري، فقد ظهر تياران وحيدان، وهما: الحزب الشيوعي، وحركة الأرض¹.

ثانياً: سياسات التخطيط لابتلاع الأرض الفلسطينية والسيطرة عليها

عملت (إسرائيل) منذ النكبة وحتى يومنا هذا على انتهاج سياسات الأرض والتخطيط التي تمكنها من ابتلاع الأراضي الفلسطينية، وذلك من خلال تقسيمها إلى ثلاثة محاور أساسية متكاملة: أولها محور ملكية الأرض، ويشمل بالأساس قوانين مصادرة الأراضي والسيطرة على الملكية، أما المحور الثاني فهو المحور الإداري ومناطق النفوذ للسيطرة على الأرض والقرارات التخطيطية والاستيطانية، وهو يسلط الضوء على سلخ الأراضي من البلدات الفلسطينية، وعلى إقامة المستوطنات اليهودية، وعلى قوانين وممارسات فصل الحيز، وغيرها، ويشكل المحوران الأول والثاني أساساً لهيئة بنية تحتية للمحور الثالث الموازي: محور التخطيط وسياسات التخطيط².

هدفت هذه السياسات إلى مصادرة الحقوق الجماعية للحيز والملكية والأرض على حد سواء؛ لخلق واقع يتمخض عنه إشكاليات داخل العائلة الواحدة والبلدة الواحدة، إضافة للقضاء على الانتماء للحيز العام الإقليمي والمناطق للسكان الفلسطينيين، وإبعادهم عن الموارد الطبيعية العامة، ومن أهم أدوات السيطرة التي استخدمها النظام الصهيوني للسيطرة على ملكية الأراضي، مصادرة الملكية الخاصة التي يملكها الفلسطينيون؛ بهدف وضع الحيز بيد الجهة المسيطرة؛ بهدف السيطرة، العرقية القومية، والسيطرة، السياسية الاقتصادية، ومن أجل تحقيق السيطرة استخدمت العديد من قوانين المصادرة؛ بهدف تقليص ملكية الفلسطينيين لأدنى حد ممكن، ونذكر هنا القوانين المركزية التي جرى استخدامها لتنفيذ

¹ كيوان، مأمون، فلسطينيون في وطنهم لا دولتهم، مركز الزيتونة للدراسات والاستثمارات، بيروت، 2010، ص184.

² مصطفى، مهند (محرر): سبعون عاماً على النكبة، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، مدى الكرمل، حيفا، أيار 2018، ص54.

المصادرات الكبيرة؛ بهدف مصادرة الأراضي الفلسطينية، وهي¹: قانون الموات عام 1921م، الذي صودرت بمقتضاه الأرض من كل مالك يبعد 2.5 كم من الأرض، ولم يقد بتسجيلها في دائرة تسجيل الأراضي (الطابو)، (طبق هذا القانون بموازاة تطبيق قانون الطوارئ؛ لإبعاد الفلسطينيين عن أراضيهم وتهجيرهم، قانون الأراضي عام 1927م، قانون مصادرة أراضي الوقف، قانون مصادرة الأراضي للاحتياجات العامة عام 1943م، (حسب هذا القانون تم عام 1950م، مصادرة نحو 1200 دونماً من أراضي الناصرة؛ لإنشاء مدينة نتسيرت عليت، وبعدها 5500 دونماً لإنشاء كرمئيل على أراضي قرى الشاغور)، قانون أملاك الغائبين عام 1950م، قانون الجنسية عام 1952م، قانون العودة عام 1950م، قانون التقادم عام 1958م، قانون شراء الأراضي عام 1953م، وبموجب هذه القوانين، تم مصادرة أغلب الأراضي الفلسطينية في المثلث والجليل والنقب². استخدام وتفعيل وتطبيق قوانين الحكم العسكري وأنظمة الطوارئ للسيطرة على الأرض، ومن الأمثلة على ذلك، استخدام: قانون المناطق الأمنية- حالات طوارئ عام 1937م وعام 1945، قانون الأراضي البور (الموات)، الذي يعطي الصلاحية لوزارة الزراعة على أرض لم تستغل للزراعة لمدة عام ومصادرتها، قانون السيطرة عام 1948م، قانون الإعلان عن القرى الفلسطينية مناطق عسكرية مغلقة، والسيطرة عليها على نحو مطلق³. نقل ملكية الأراضي الفلسطينية للدولة، تحديداً لسلطة التطور و(الكيرن كيمت)*. لقد وضعت كل الأراضي بإدارة دائرة أراضي إسرائيل، وكانت النتيجة أن الدولة تمكنت من تملك ما يقارب 93% من الأراضي الفلسطينية ضمن حدودها، والسيطرة عليها، وضمن هذه الأراضي أرض معدة أصلاً للسكن،

¹ الترمان، راحيل: من سينطق ببطولات أراضي إسرائيل؟ فحص التبريرات لمتابعة الملكية القومية على الأراضي، لدى دغان، حانوخ، الأراضي في إسرائيل بين الخاص والقومي، كلية الحقوق جامعة تل أبيب، 2000، ص 265-308.

² مصطفى، مهدي (تحرير): سبعون عاماً على النكبة، مرجع سابق، ص 53.

³ المرجع السابق، ص 54

* الكيرن كيمت (بالعبرية קרן קיימת לישראל): الصندوق القومي اليهودي: هي منظمة صهيونية تأسست عام 1901 كوسيلة لجمع الأموال من اليهود لشراء الأراضي في فلسطين العثمانية، وإقامة المستعمرات اليهودية، ثم في فلسطين الانتدابية، ولاحقاً في فلسطين تحت الاحتلال بهدف إقامة مستوطنات يهودية.

وللتجارة والصناعة والسياحة، إلى جانب أراضٍ تحوي موارد طبيعية هامة وبنى تحتية ومناطق عسكرية¹.

منذ أن تأسست (الكيرن كييمت) وظفت كأداة للحركة الصهيونية؛ لشراء الأرض وتوطين اليهود، ولم تسمح لأيٍّ من السكان الفلسطينيين بشراء أراضيها أو استخدامها، والتي تقدر بنحو 2,5 مليون دونماً، كما أنها تمكنت من تملك عدد هائل من الأراضي التي تطوق بها البلدات الفلسطينية، وتقوم بإدارتها كأحراش وغابات².

بالتوازي مع سياسة مصادرة الأراضي، جرى تصميم مبنى تنظيمي تنفيذي وتنظيمه؛ لتيسير عملية السيطرة الفعلية وبناء المستوطنات والبلدات اليهودية³.

قبل عام 1948م، كان يتبع لكل بلدة فلسطينية منطقة (نفوذ) وحياة سميت (أراضي القرية التاريخية) تقوم بإدارتها، وشكلت منطقة التطور الطبيعي المستقبلي لها وحيزه، إلا أن النكبة عام 1948م وحتى اليوم فرضت واقعاً جديداً مشوهاً؛ حيث تمت مصادرة حيز حياة القرية وتقليصه، وتهجير سكان بعض القرى إلى قرى مجاورة، وفرض تغييرات ديموغرافية وواقع ملكية مختلف، وهدم قرى مركزية في حيز مناطق، كل ذلك تسبب في وضع حد للتطور الطبيعي المدني والمعماري والوظيفي المحلي والمناطق للقرى الفلسطينية؛ لخلق واقع مشوه وفرضه، فيما حاولت فيها البلدات الفلسطينية استيعاب أبنائها في الحيز المتبقي، ضمن الموارد الطبيعية المتبقية، وأهمها الأرض⁴.

عملت المؤسسة الإسرائيلية من خلال أدوات متعددة وعلى مراحل على السيطرة على مناطق النفوذ، وفرض حكم إداري جديد، حيث تم سلخ غالبية الأراضي التي كانت تقع تاريخياً ضمن نطاق البلدات

¹ مصطفى، مهند (تحرير): سبعون عاماً على النكبة، مرجع سابق، ص، 52

² المرجع السابق، ص 52.

³ المرجع السابق، ص 56.

⁴ المرجع السابق، ص 56.

الفلسطينية، وبسط سلطة الدولة عليها مباشرة، أو إلحاقها بمناطق نفوذ البلديات والمستوطنات اليهودية؛ بهدف تسهيل مصادرتها والسيطرة على أوجه استعمالها¹.

التخطيط الحيزي القطري واللوائي اعتمد على ثلاثة مبادئ، كانت الأساس في قوانين البناء والتخطيط: المبدأ الاول، التوزيع الجغرافي للبلدات والمستوطنات اليهودية للسيطرة على الحيز القومي والموارد الطبيعية، أما المبدأ الثاني تمثل في سياسة الحفاظ على التفوق الديمغرافي لليهود في كافة المناطق، والمبدأ الاخير تمثل في إنشاء الحيز اليهودي القومي المسيطر في جميع الأقاليم².

يعتبر مخطط شارون (1950م)، أحد المخططات القطرية الهامة التي صممت ومازالت تصمم الحيز الجغرافي والسياسي على الأراضي في (دولة إسرائيل)، حيث إنّ هذا المخطط عمل على توزيع السكان والاستيطان اليهودي على أنقاض القرى الفلسطينية المهجرة، والسيطرة على الأرض والحيز والموارد الطبيعية، وتم تأسيس عدة مخططات قطرية بناءً على هذا المخطط، حيث عملت المخططات الجديدة على وضع حلول سكنية واجتماعية وأمنية؛ بهدف استيعاب المهاجرين وتوزيعهم، وتهويد النقب والجليل، وتدعيم الحدود، والسيطرة على الموارد الطبيعية، وموازانات ديمغرافية. بالطبع كانت هذه المخططات هي الأداة المنفذة للرؤية والأيدولوجيا السياسيتين للحركة الصهيونية³.

يمكن القول ان المؤسسة العسكرية الاسرائيلية طبقت الحكم العسكري على الفلسطينيين داخل الخط الاخضر، واستغلت كل القوانين الموجودة في العهد العثماني والعهد البريطاني واستحدثت قوانين جديدة بهدف السيطرة على السكان الاصليين للبلاد واراضهم، بهدف انجاح المشروع الصهيوني واستيعاب المهاجرين اليهود الى الدولة الجديد هو توزيع الاراضي عليهم، وتحويل السكان الاصليين الى اقلية

¹ مصطفى، مهني (تحرير): سبعون عاما على النكبة، مرجع سابق، ص 56.

² المرجع السابق، ص 62- 63

³ المرجع السابق، ص 63.

هامشية داخلها لا حول لها ولا قوة في مواجهة المشروع الصهيوني وصولاً لقبولها بالامر الواقع والتعايش معه.

2.2.1.2 الخطاب السياسي للحزب الشيوعي الإسرائيلي في مرحلة الحكم العسكري

الحزب الشيوعي الإسرائيلي يستمد أفكاره كباقي الأحزاب الشيوعية الموجودة في باقي أنحاء المعمورة من الأيديولوجية، الشيوعية الماركسية، ويسعى الحزب الشيوعي الإسرائيلي إلى تنظيم صفوفه على أساس الشراكة العربية اليهودية كنهج استراتيجي، وكأساس وقاعدة للنضال السياسي، وقد استمد الحزب الشيوعي في العهد البريطاني، والذي كان بمثابة حركة هامشية، أفكاره ومواقفه في مختلف المسائل من الإيديولوجية العريضة والواسعة للشيوعية، التي كانت منتشرة بشكل واسع إضافة لشعبيتها الواسعة في فترة ما بين الحربين العالميتين، وتحديداً بعد انتصار الثورة البلشفية في روسيا، وكانت قلة من الفلسطينيين قد آمنت بالفكر الشيوعي في بداية القرن، إلا أن هذه القلة لقيت دعماً من قبل عشرات آلاف المهاجرين اليهود، الذين آمنوا بالشيوعية ورؤيتها، والذين هاجروا إلى فلسطين في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وكان هؤلاء المهاجرين مؤيدين للفكرة ولإمكانية نجاحها في فلسطين¹.

لقد بدأ النشاط الشيوعي في فلسطين قبل قيام دولة الكيان بفترة طويلة، وتم تشكيل أول إطار شيوعي في فلسطين تحت اسم (حزب العمال الاشتراكي) في عام 1919م، وفي عام 1923م أصبح اسمه (الحزب الشيوعي الفلسطيني)، والذي قبل عضواً في الكومنترين، وبدأ بضم العرب الفلسطينيين إلى صفوفه، إضافة إلى مؤسسيه اليهود، إلا أن الحزب حافظ على أغلبية يهودية².

ومن الجدير ذكره أن تدخل الحزب الشيوعي السوفييتي الهادف إلى تقوية الطابع العربي للحزب الشيوعي الفلسطيني، وكذلك حل الكومونتين في مطلع الأربعينات، أدى إلى انقسام الحزب، حيث

¹ غانم، أسعد ومصطفى، مهذب، الفلسطينيون في إسرائيل، سياسات الأقلية الأصلية في الدولة الإثنية، مرجع سابق، ص149.

² ريخس، إيلي، الأقلية العربية في إسرائيل: بين الشيوعية والقومية العربية، مشروع دراسة السياسة العربية، جامعة تل أبيب (بالعبرية)، تل أبيب، 1993، ص ص25-26.

انفصل عنه معظم الأعضاء الفلسطينيين، وشكلوا تنظيمًا شيوعيًا قوميًا تحت اسم (عصبة التحرر القومي)، أما الشق اليهودي، فقد واصل نشاطه داخل الحزب الشيوعي الفلسطيني، وكان بقيادة (ميكونوس - فيلنر - فيلنسكا)¹.

بعد قيام دولة الكيان اتحد التنظيمان وعقدا في تشرين الأول من عام 1948م مؤتمرًا، أعلنوا من خلاله عن إقامة (الحزب الشيوعي الإسرائيلي-ماكي)، الذي انطلق مباشرة للعمل على تنظيم صفوفه وتعزيز برنامجه السياسي من خلال الحصول على الدعم من مواطني الدولة، سواء اليهود أم العرب الفلسطينيين.²

في بداية إقامة الحزب الشيوعي الإسرائيلي كان معظم أعضائه والمصوتين له من اليهود، وأخذ العدد بالازدياد نتيجة للعلاقات الجيدة بين الجانبين السوفيتي والإسرائيلي، ولكن منذ منتصف الخمسينات بدأت العلاقة تتغير واتجهت نحو العدائية؛ بسبب تقارب العلاقات بين مصر من جهة وبين الكتلة الشيوعية بزعامة الاتحاد السوفيتي من جهة أخرى، وبعد أن تم عقد الصفقة الأولى للأسلحة بين مصر وتشيكوسلوفاكيا؛ الأمر الذي أدى إلى تعاظم تأييد العرب للحزب الشيوعي الإسرائيلي، وإلى تحول الحزب تدريجيًا إلى توجه وطابع عربيين، ومن جهة أخرى أدى إلى تناقص تأييد اليهود للحزب الشيوعي الإسرائيلي.³

ويرى (ريخس) أنَّ الحزب الشيوعي نجح في استقطاب الفلسطينيين؛ كونه حزب شرعي يعمل على الساحة الإسرائيلية ويحظى بتأييد في الكنيسة من جهة، ومن جهة أخرى كونه حزب معارض يدافع عن حقوق الفلسطينيين، ويعارض مجمل السياسات الإسرائيلية، سواء أكانت على الصعيد الداخلي، أم على الصعيد الخارجي، ويطالب (إسرائيل) بإعادة اللاجئين، كما أنه يطالبها بالتوقف عن مصادرة

¹ ريخس، إيلي، الأقلية العربية في إسرائيل: بين الشيوعية والقومية العربية، مرجع سابق، ص 26 - 27.

² غانم، أسعد ومصطفى، مهذب، الفلسطينيون في إسرائيل، سياسات الأقلية الأصلية في الدولة الإثنية، مرجع سابق، ص 149.

³ المرجع السابق، ص 149-150.

الأراضي، ويحثها على العمل على تحقيق السلام مع الدول العربية المجاورة، وتنفيذ الشق الثاني من قرار التقسيم، الذي اتخذته الأمم المتحدة في العام 1947م، والمتعلق بإقامة دولة عربية فلسطينية بجوار إسرائيل¹.

عند قيام (دولة إسرائيل) انتهى وجود أي قيادات وطنية فلسطينية منظمة باستثناء الحزب الشيوعي الإسرائيلي، الذي أعيد توحيد شقيه العربي واليهودي (أي ما تبقى من قيادات عصبة التحرر الوطني) في إطار (دولة إسرائيل) الجديدة، على أساس أن الشيوعيين العرب الفلسطينيين يمثلون فقط الأقلية العربية الفلسطينية المقيمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948.

وجاء في وثيقة إعلان الوحدة بين الشيوعيين العرب واليهود في 1948/10/6م: "إن إعادة الوحدة في صفوف الحزب الشيوعي الإسرائيلي باندماج عصبة التحرر الوطني وتغيير مواقفهم ستقوي نضال دولة إسرائيل من أجل الاستقلال، والنضال من أجل حكم ديمقراطي في دولتنا، وستقوي النضال من أجل الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة والجماهير الكادحة".

وفي المؤتمر الأول للحزب بعد قيام دولة الكيان (المؤتمر الحادي عشر الذي انعقد في تشرين الأول 1949م) دعا الحزب إلى الدفاع عن استقلال البلاد، والمحافظة على السلام، وإقامة نظام ديمقراطي مستقل، وصيانة حقوق الأقلية القومية العربية الفلسطينية، وإلى حل القضية الفلسطينية برفض الضم، وبالاعتراف بحقوق الشعب العربي الفلسطيني وتقرير مصيره²، ومنذ ذلك التاريخ، وفقاً لإميل توما، أحد منظري الحزب، "والحزب الشيوعي الإسرائيلي يناضل من أجل إنقاذ الجماهير العربية من سياسة الاضطهاد القومي والتمييز العنصري"³.

¹ ربخس، إيلي، الأقلية العربية في إسرائيل: بين الشيوعية والقومية العربية. مرجع سابق، ص 28-30.

² نخلة، خليل (محرر): مستقبل الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، رام الله، 2008 ص 11

³ توما، إميل، طريق الجماهير العربية الكفاحي في إسرائيل، دار أبو سلمى لنشر الفكر الفلسطيني التقدمي، عكا، 1982، ص 299.

اعتمد الحزب في نضاله الجماهيري على (الشرعية القانونية) في العمل العلني، الذي تركز ضمن العمل البرلماني والهستدروت واتحادات عمالية أخرى، وتمثل الحزب في الكنيست منذ الكنيست الأولى، بعضوين، ثم ارتفع عدد ممثليه إلى خمسة أعضاء عام 1957م، وكان الصوت الوحيد في الكنيست الذي رفع ضد الحكم العسكري على التجمعات العربية الفلسطينية الرئيسة في الجليل والمثلث، وعلى إجراءاته التعسفية في منع حرية الحركة للمواطنين العرب، وقمع المظاهرات والمؤتمرات الاحتجاجية. كما وفر الحزب وسائل إعلامية علنية، بالتحديد جريدة الاتحاد، ومجلة الغد، والجديد، كمنابر تنقيفية حزبية، ووسائل تعبير عن التمييز العنصري الذي يمارسه النظام السياسي الاسرائيلي الجديد ضد الأقلية العربية الفلسطينية، خاصة القوانين والممارسات المتبعة في مصادرة الأراضي العربية الفلسطينية لصالح بناء مستعمرات صهيونية¹.

اعترف الحزب الشيوعي الإسرائيلي بصراحة بمنظمة التحرير الفلسطينية كمثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني خارج حدود دولة إسرائيل (أي قبل الحزب مبدأ تجزئة الشعب الفلسطيني)، وأيد حق الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية في تقرير مصيره، من خلال إقامة دولته المستقلة في الجزء من فلسطين التاريخية، الذي تم احتلاله في حرب حزيران 1967م، وأخذ مواقف ضد هذه الحرب، وهكذا استطاع الحزب أن يثبت نفسه في المراحل الحرجة الأولى من إنشاء الدولة الصهيونية، بأنه المرجعية الشرعية الوحيدة المقبولة، في إطار القانون؛ للنضال ضد الممارسات القمعية للأقلية العربية الفلسطينية المهزومة، ولطلب المساواة لها².

إلا أن الحزب الشيوعي الإسرائيلي إيديولوجياً ومفاهيمياً واستراتيجياً ميز بوضوح بين مواقفه السياسية بين الشعب الفلسطيني خارج إسرائيل، وبين ما تبقى منه نتيجة التطهير العرقي في إسرائيل غداة تأسيس النظام السياسي الجديد، بالرغم من الاعتراف بها كأقلية قومية (أي عربية)، إلا أن الحزب لم

¹ نخلة، خليل (محرر): مستقبل الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، مرجع سابق، ص12

² المرجع السابق، ص12

يعترف بها كأقلية فلسطينية أصلانية. أما الأقلية الباقية في إسرائيل أصبحت (الجماهير العربية في إسرائيل)، والتي من حقها النضال في إطار الدولة اليهودية لتحقيق المساواة في الحقوق المدنية: الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والفردية؛ ولوقف الممارسات العنصرية ضدها¹.

في شهر آب من عام 1976م، بعد يوم الأرض، عقد الحزب الشيوعي الإسرائيلي مؤتمره الثامن عشر، حيث شهد يوم الأرض تظاهراً للجماهير العربية ضد برنامج مصادرة الأراضي العربية الفلسطينية، واستشهد خلال المظاهرات ستة مواطنين فلسطينيين برصاص الجيش والشرطة الإسرائيلية، حيث قررت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الإسرائيلي تعريف الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل بأنها: "أقلية قومية في (دولة إسرائيل)، وجزء من الشعب الفلسطيني"²، وأن نضالها هو جزء من (النضال الديمقراطي داخل إسرائيل)، وأن هذه الجماهير لم تقبل بنصائح العناصر الرجعية بالخضوع والسكينة، واعتبرتها أداة طيعة في أيدي جهاز القمع السلطوي ضد أبناء الشعب الفلسطيني، كما أنها لم تقبل نصائح الفئات اليسارية والقومية المتطرفة الذين يحاولون أن يورطوا الجماهير العربية بمغامرة، وبفصل نضالهم عن النضال الديمقراطي العام داخل إسرائيل، وبالتالي تكون الجماهير العربية قد أبدت نضجاً سياسياً معقولاً في مسيرتها النضالية، وذلك بفضل برنامج الحزب الشيوعي الإسرائيلي الصحيح، وبفضل أدوات نضاله السياسية السلمية، ورفض الحزب بشكل قاطع تصريحات رئيس الحكومة (إسحق رابين)، التي عرّفت إسرائيل بأنها دولة يهودية ونقية وصهيونية، ولذلك، لا مكان للاعتراف بحقوق الجماهير العربية الفلسطينية القومية في (إسرائيل)، ولا الاعتراف بها كأقلية قومية. وأكد الحزب أن من حق الجماهير العربية الفلسطينية النضال ضد سياسة التمييز والاضطهاد القومي من أجل المساواة في الحقوق المدنية والقومية، إلا أن الجماهير العربية الفلسطينية تناضل من أجل المساواة في الحقوق في إطار (دولة إسرائيل)، وهي تعترف بكيان (دولة إسرائيل) المستقل، كما أن اللجنة المركزية للحزب

¹ نخلة، خليل (محرر): مستقبل الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، مرجع سابق، ص 13

² الحزب الشيوعي الإسرائيلي المؤتمر الثامن عشر: موضوعة الحزب الشيوعي الإسرائيلي (راكاج)، مطبعة الاتحاد التعاونية، حيفا،

أقرت "برنامج المساواة في الحقوق المدنية والقومية للجماهير العربية في إسرائيل"، وذلك من أجل ضمان علاقات مساواة وصداقة بين كلا الشعبين في دولة "إسرائيل"¹.

وبذلك فإنّ الحزب مثل الغطاء الشرعي والعلني الوحيد الذي عبر عن الظلم والقمع وعدم المساواة، دون أن يتهم بالإخلال بالقوانين السائدة، وكان الحزب بذلك، المرجع الوطني الوحيد لدى الأقلية العربية الفلسطينية التي بقيت في أرضها تحت نظام حكم عنصري جديد، على الرغم من أنّ تأثير الحزب كان محدودًا جدًا داخل المجتمع اليهودي؛ وبالتالي كانت مكانته السياسية تقع خارج العملية السياسية في الكيان الصهيوني².

لقد اتضح من خلال البحث أنّ هذه المرحلة تميزت بأنّ (الدولة الإسرائيلية) أحكمت قبضتها الحديدية على الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 مستخدمة جهاز الحكم العسكري لكبح جماحهم، وتخلل هذه الفترة ارتباك الجماهير العربية الفلسطينية؛ الذي أدى إلى اضطراب هويتهم نتيجة الهزيمة التي تعرضوا لها، ونتيجة الخوف على المصير الناتج عن سياسة وسلوك المؤسسة العسكرية الإسرائيلية تجاههم، كما تخلل هذه المرحلة اختفاء الزعامة الوطنية، وكذلك، عدم ظهور أيّ تنظيم سياسي أو اجتماعي، الأمر الذي عزز ظهور الحزب الشيوعي الإسرائيلي الذي أصبح بسبب ذلك البوابة الوحيدة للعمل السياسي والحزبي، كما أنّ العامل الديني في هذه المرحلة لم يتم توظيفه في العمل السياسي.

2.2.1.3 خطاب الأحزاب الصهيونية الداعي للتعاون والتكيف مع النظام الاسرائيلي

لقد جاء هذا الخطاب؛ ردًا على الخطاب السابق، وموازيًا له، حيث عرضت الأحزاب الصهيونية المسيطرة والحاكمة من خلال أدواتها القمعية والاستخبارية، وآلتها الإعلامية، بديلًا براغماتيًا يحثها على

¹ نخلة، خليل، (محرر): مستقبل الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، مرجع سابق، ص 13.

² المرجع السابق، ص 13-15.

التعاون مع النظام الجديد، والاستفادة منه، ولكن بشرط أن يقبل بخطابها الرسمي والترويج له، وبشرط الانخراط فيه سياسياً واقتصادياً؛ للاستفادة من بعض الانجازات¹.

وكان هذا الخطاب يعتمد على نظرية أن الدولة الصهيونية الوليدة هي دولة صهيونية يهودية، أقيمت على (أرض إسرائيل التاريخية)؛ لتحقيق حلم وطموح الشعب اليهودي في تقرير مصيره، وإحضار يهود العالم إليه، وأن الأولوية ستكون لذلك، وستعلو فوق أي مطالب أو أي حقوق للأقلية العربية التي بقيت في إطار هذه الدولة، وأن هذه الأقلية التي تم تسميتها (عرب إسرائيل)، والمكونة من طوائف ومذاهب وعائلات وعشائر، لها الحق في ممارسة عاداتها وتقاليدها وشعائرها الدينية، ولكن لا يسمح لها ممارسة أي حقوق سياسية أو وطنية أو قومية جامعة، وأنها ليست أقلية قومية، بمعنى أنها ليست جزءاً من "قوم" أو "شعب"، ووجودها لا يرتبط سياسة أو مصيرياً بالشعب الفلسطيني أو الشعوب العربية الأخرى².

ولتكريس هذا التعريف المشوه، باشر النظام الجديد باتباع سياسات ممنهجة تعتمد على الترهيب؛ لتفتيت الأقلية العربية، وتحويلها إلى مجموعات متناثرة لا روابط بينها، وبالتالي نجحت سياسة النظام الجديد، خصوصاً في مرحلة الحكم العسكري، بتفكيك الأقلية العربية إلى تجمعات قروية غير مترابطة وغير متصلة، وتحجم عن التعبير عن هويتها الجمعية. جاء هذا الخطاب لمواجهة الخطاب الذي طرحه الحزب الشيوعي، ولمواجهة أي خطاب قومي أو وطني آخر، وليقف في وجه الملتفين حوله³.

واستكمالاً لهذا السلوك السياسي الذي انتهجه النظام الجديد؛ تم استقطاب بعض الشخصيات التقليدية لتملاً مكاناً على هوامش الأحزاب الصهيونية الممثلة في الكنيست الإسرائيلي، وجاء ذلك من خلال إقناعها بأنها تمثل طائفتها أو قريتها أو عائلتها في صنع القرار السياسي، وكان هذا السلوك جزءاً من سياسة

¹ نخلة، خليل، (محرر): مستقبل الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، مرجع سابق، ص، 15

² المرجع السابق، ص، 15

³ المرجع السابق، ص 15

تفكيك هذه الأقلية، وتمهيدًا لزرع عملاء ودعاة للنظام الجديد في صلب التركيبة الاجتماعية التقليدية، وذلك بذريعة التمثيل البرلماني، علمًا بأنّ هذه العناصر التقليدية كانت مرتبطة مع أجهزة المخابرات الإسرائيلية، ولعبت على وتر إثارة النعرات القبلية والطائفية من أجل تكريس وجودها، وتحقيق الالتفاف حولها، ولعبت هذه القيادات التقليدية الإقطاعية الصغيرة دورًا في خدمة الاحتلال الإسرائيلي الكولونيالي لفلسطين، وذلك من خلال السمسرة على بيع الأراضي الفلسطينية للحركة الصهيونية، أو الإبلاغ عن العناصر الوطنية، أو عن من لا يرفع العلم الإسرائيلي بمناسبة (عيد الاستقلال)¹.

لقد حقق هذا السلوك للمؤسسات الصهيونية نجاحات متعددة، أولها السلخ الرسمي والسطحي للطائفة الدرزية العربية عن الأقلية القومية العربية؛ وذلك من خلال إنتاج خطاب صهيوني رسمي مشوه ومفبرك يعزل الدروز عن التاريخ العربي والإسلامي، ويظهرهم كأقلية أثنية مستقلة ذات علاقة تاريخية معادية للمسلمين، وأنّهم يتجانسون مع اليهود في النضال من أجل الحرية. واعتمد النظام الإسرائيلي على مجموعة سياسات من أجل تحقيق هذا الهدف؛ فبعد أن تم مصادرة أراضيهم وقراهم، تم فرض التجنيد الإجباري على الشباب الدروز، حيث إنّ ذلك فتح لهم باب رزق جديد، واعتمدوا بشكل كلي على التوظيف في (حرس الحدود)، والجيش، و(مصلحة السجون)، والشرطة المدنية. كما أنّه وبعد الاعتراف بالطائفة الدرزية كطائفة دينية مستقلة عن (المسلمين) في عام 1957م، تم تأسيس (محاكم دينية درزية) في عام 1962م، (مقابل المحاكم الشرعية الإسلامية والمحاكم الكنسية المسيحية لتطبيق قانون الأحوال الشخصية)، ونتج عن ذلك في نفس العام قيام وزارة الداخلية الاسرائيلية بفرض تسجيل (درزي) في خانة (القومية) على الدروز في الهوية الإسرائيلية، وتبع ذلك حملة ممنهجة لتكريس هذا المسمى الجديد، من خلال تحويل الخطاب الرسمي من (عربي) إلى (درزي)، وذلك على كافة المستويات، سواء الإحصائيات الرسمية أو التجمعات السكنية أو المؤسسات التعليمية، وكذلك على مستوى المجالس المحلية القروية أو حتى على مستوى الأكل والتراث، ومن أجل تكريس ذلك، تم افتتاح

¹ نخلة، خليل، (محرر): مستقبل الأقلية الفلسطينية في اسرائيل، مرجع سابق، ص 16

(متحف درزي) في جامعة حيفا عام 1975م، وأصبح العمل على التركيز على بلورة (الوعي الدرزي الإسرائيلي)، وتأكيد (الهوية الدرزية) في المدارس وتنشيتها، و(تدريز) مناهج التربية والتعليم، من خلال إنشاء (لجنة المعارف والثقافة للدروز)، وهدفت جميع هذه السياسات محاصرة الدروز داخل (غيتو تربوي وثقافي)، وعزله عن التواصل مع الأقلية العربية الفلسطينية¹.

لقد استغلت العصابات الصهيونية، ومن ثم السلطات الاسرائيلية، أحداث الاعتداء على القرى الدرزية من قبل الثوار في الاعوام 1936-1939 ؛ بهدف الترويج الى أن هناك عداءً تاريخياً ودينياً وفقهياً بين المسلمين والدروز؛ وذلك بهدف اقناع الدروز بضرورة التعاون مع اليهود كونهم اقلية مضطهدة تاريخياً، وكونهم يتعرضون لنفس الاعتداءات من قبل المجتمع الفلسطيني، الذي يعرف نفسه على انه مجتمع مسلم فقط. لقد قامت الحركة الصهيونية بتضخيم الاعتداءات التي قام بها الثوار واستغلالها، ومحاولة فرض ارادة الثوار بالقوة في الاعوام (1936-1939)م، على القرى الدرزية، حيث قامت السلطات الاسرائيلية بتضخيم الاحداث؛ بهدف بناء وعي عام يتماشى مع الارادة الصهيونية، ويصب في صالح القيادات التقليدية الدرزية، وصولاً لترسيخ صورة تفيد بان التجربة اليهودية والتجربة الدرزية متشابهة وان مصيرهما مشترك، وان بقاء الاقلية الدرزية مرهون ببقاء (اسرائيل)، وبالتالي ضرورة الدفاع عن (اسرائيل)، دافعه ذاتي، ولا يأتي في اطار التماهي مع الحركة الصهيونية².

يعارض أمل جمال الدراسات والادبيات التي تدعي ان مبدأ التقية هو مبدأ ديني، لانه لا تتوفر فيه الدوافع التي قد تبرر السلوك الذي تبنته الطائفة الدرزية بعد عام 1948م، خصوصاً انه عند النكبة في الاعوام (1947-1949)م، لم يعد هناك ضرورة الى اتباع التقية؛ حيث ان الدولة العبرية الجديدة، سخرت جميع الوسائل التي تملكها من أجل أن يؤكد الدروز على هويتهم الطائفية علناً ودون لبس او

¹ نخلة، خليل، (محرر): مستقبل الأقلية الفلسطينية في اسرائيل، مرجع سابق، ص 16-19.

² خيزران يسرى. (محرر). العرب الدروز في اسرائيل، مقاربات وقراءات نظرية وسياسية ناقده. المركز العربي للدراسات الاجتماعية والتطبيقية، مدى الكرمل، حيفا، 2018، ص 32-33

تحفظ، حيث ان الدراسة تدعي ان الحركة الصهيونية من خلال مستشرقها روجت لفكرة مبدأ التقية، وغيروا معناه المعتمد في المعتقدات الشيعية؛ ليبرهن على ان تماشي الدروز مع السلطة الحاكمة هو أمر شرعي، بهدف توفير غطاء ديني لما يرغبون في حدوثه في سلوك الدروز أثناء الحرب وبعدها، هذا التغير والتحريف، وعلى الرغم من عدم صحته، قبلته القيادات الدرزية المتنفذة بشكل مبطن؛ بهدف تحقيق اهداف هذه القيادات المنفعية الضيقة، ولمواجهة الأزمة الأخلاقية التي ولدتها الخدمة العسكرية، كما ان هذه الدراسة تقدم تحليلاً بديلاً يتمثل في مبدأ "حفظ الاخوان" والذي له معاني استراتيجية، وتم استخدامه من داخل الطائفة؛ بهدف تبرير تعامل القيادات الفاعلة في الطائفة مع الحركة الصهيونية، هدفه الحفاظ على بقاء الدروز في وطنهم، وان البقاء في الوطن يضفي شرعية على التعاون مع الدولة الجديدة، وحتى الخدمة في جيشها، وتدعي الدراسة ان مبدأ "حفظ الاخوان"، بالرغم من كونه مبدأ دينياً، الا انه يتضمن، نزعة عقلانية نفعية استراتيجية، توفر تفسيراً وتبريراً للمجموعة الصغيرة بعقد التحالفات اللازمة لحفظ ذاتها، في ظل تهديد حقيقي لكيانها، وخصوصاً بعد تجربة الاعوام (1936-1939)م، وتصرفات بعض قيادات جيش الانقاذ تجاه بعض الدروز خلال العامين (1948-1949)م¹.

فرض التجنيد الاجباري على الدروز عام 1956م، لكن هذا الامر تم مواجهته بالرفض والمقاومة من قبل الدروز في البداية، ويقول فرو: "وعلى الرغم من الزخم الذي شهدته مقاومة التجنيد، بدأ الحاكم العسكري بتسليم اوامر التجنيد بواسطة "وجهاء الطائفة"، لكن معظم من دعوا للانتساب رفضوا استلام أوامر التجنيد"²، الا ان اسرائيل استخدمت سياسة العقوبات على رافضي التجنيد، وفيما بعد، بدأ الاقبال على التجنيد بالازدياد. كما انه تم تشكيل لجنة المبادرة الدرزية عام 1972م، التي تدعو الشباب الى معارضة التجنيد الاجباري، والتي قامت بدور هام جدا في تشكيل وعي لدى الدروز، بانهم جزء من

¹ خيزران يسرى. (محرر). العرب الدروز في اسرائيل، مقاربات وقرارات نظرية وسياسية ناقده. مرجع سابق، ص ص 18-19
² فرو قيس. "التجنيد الاجباري للدروز في الجيش الاسرائيلي-خلفية تاريخية" لدى: نديم روحانا؛ واريح، صباغ خوري. (محرران). الفلسطينيون في اسرائيل: قراءات في التاريخ والسياسة والمجتمع. المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، مدى الكرمل، حيفا 2011، ص ص 58-67

المجتمع الفلسطيني، وبالتالي كان هنالك معارضة ضد التجنيد منذ أن تم طرحه وحتى الآن، وعمليات التهرب من التجنيد مستمرة من خلال وسائل متعددة، منها اثبات وجود مرض نفسي، أو النزوع الى التدين أو لدوافع قومية، وما زالوا يستخدمون هذه الاساليب حتى اليوم،¹ ويقول قيس فرو "بدأ الاحتجاج الايديولوجي يتنامى بسرعة بعد بعد اقامة لجنة المبادرة الدرزية"².

ويشير أمل جمال الى ان سياسات الحكومة الاسرائيلية كانت تركز على قمع الدروز بشكل عنيف في سنوات الخمسين والستين وبداية السبعين، من خلال عمليات الاعتقال للعشرات من الشبان الدروز لرفضهم الخدمة العسكرية المطبقة عليهم بشكل قانوني منذ عام 1956 م، وبعد استخدام هذه السياسة تم استخدام سياسة العنف المعرفي، والتي تعتمد بشكل كبير على سياسات الترهيب والتخويف وصناعة الهوية الدرزية الجديدة، وجاء ذلك بعد فصل التعليم الدرزي عن التعليم العربي، في عملية ممنهجة من العنف المعرفي والذهني تهدف الى انشاء وتكوين هوية درزية جديدة، لالغاء أي تساؤل انتقد تسبب ازمة اخلاقية لدى الشباب الدروز، وخصوصا عند احتكاكهم ومواجهتهم مع الشعب العربي الفلسطيني، وهو المجتمع الام الذي يتم تصنيع وتفعيل الاغتراب عنه ومعاداته لانه يذكر بالتاريخ الحقيقي والانتماء الثقافي والحضاري، خدمة لسياسة "فرق تسد" التي استخدمتها المؤسسة العسكرية الاسرائيلية من خلال اذرعها المختلفة³.

ومن الجدير ذكره في هذا السياق، الاشارة الى التحول الفكري لدى المحامي الدرزي يامن زيدان، وهو من قرية بيت جن في الجليل الاعلى، والذي كان والده يعمل ضابطا في شرطة اسرائيل، حيث قتل أخواه، الاول خلال الانتفاضة الثانية، والثاني في مواجهات اسرائيل وحزب الله في الجنوب اللبناني، ولذلك تم اعفائه من الخدمة العسكرية، كان يامن قد عمل سجانا في مصلحة السجون الاسرائيلية، وقد

¹ خيزران يسرى. (محرر). العرب الدروز في اسرائيل، مقاربات وقراءات نظرية وسياسية ناقده. مرجع سابق، ص76

² روحانا، نديم ، وأريج الصباغ -خوري (محرران)، الفلسطينيون في إسرائيل، قراءات في التاريخ والسياسة والمجتمع، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، مدى الكرمل، حيفا، 2015، ص77

³ خيزران يسرى. (محرر). العرب الدروز في اسرائيل، مقاربات وقراءات نظرية وسياسية ناقده. مرجع سابق، ص29

أدى احتكاكه وعلاقته مع الاسرى الفلسطينيين، الى اعادة تفكيره في الواقع الدرزي، حيث ان تجربته أحدثت تحولاً في فكره وتوجهاته، وبدأ يدافع عن الاسرى وحرّياتهم، وأصبح يعمل الآن في وزارة شؤون الاسرى، وكان في السابق محامي الاسير اللبناني الدرزي سمير القنطار.¹

ويقول يامن زيدان "هذه الصيرورة خلال العقد الاخير كانت بمثابة عودة الى الذات، وهذه الحقيقة غيّبت عن جزء كبير من ابناء الطائفة المعروفة نتيجة المؤامرة الصهيونية بشكل او بآخر، وأكاد اقول انها اشرس هجمة صهيونية على الانسان الفلسطيني؛ فاحتلال الارض موجود وقائم ولكنه ليس أزلياً، ومن الممكن اعادة ما سلب بشتى الوسائل، لكن احتلال الفكر والذات وطمس الهوية هو الاخطر في الاحتلال، لم اكن اعرف ذاتي وكياني الفلسطيني وكنت مضللاً كسائر أبناء الطائفة الدرزية أو جزء كبير منها"²

وهنا لابد من الإشارة الى ان هنالك خلافات داخلية في الطائفة الدرزية، بخصوص هويتها الوطنية، وكذلك فيما يتعلق بانتماءها الثقافي والديني للعالم العربي والاسلامي، هنالك مجموعة لا يمكن الاستهانة بها، التي رفضت الخضوع للامر الواقع ومقتضياته ولم تؤثر عليها سياسات غسل الدماغ والعنف المعرفي، ورفضوا الخدمة العسكرية الالزامية في جيش الاحتلال الاسرائيلي.³

نستنتج من خلال البحث أنّ أهداف الأحزاب الصهيونية في اقترابها من العرب، كانت متمثلة في الحصول على أصواتها لأهداف انتخابية بحتة، ولتحقيق مصالحها الحزبية، كما أنّها كانت تهدف إلى السيطرة التامة على الأقلية العربية، وتنفيذ سياسة فرق تسد؛ لإضعاف العرب وتفكيكهم، من خلال تغذية الخلافات العائلية، وإثارة النعرات الطائفية والمذهبية، وقد نجحت إلى حد كبير في تحقيق ذلك.

¹ خيزران يسرى. (محرر). العرب الدروز في اسرائيل، مقاربات وقراءات نظرية وسياسية ناقده. مرجع سابق، ص 80
² مناع، عاطف: يامن زيدان صوت السجان بالامس... صوت الحق والاسرى اليوم، 25 آب 2013 مستقاة بتاريخ (2016/9/10)،

من <http://www.hona.co.il/news-1,N-8481.htm>

³ خيزران يسرى. (محرر). العرب الدروز في اسرائيل، مقاربات وقراءات نظرية وسياسية ناقده. مرجع سابق، ص 45

2.2.1.4 ظهور الخطاب القومي العربي

على الرغم من كون الحزب الشيوعي الإسرائيلي (راكاح)، الحزب المعارض الوحيد الذي كان معبراً عن القضايا المعيشية للأقلية العربية الفلسطينية، والمحرك الوحيد للجماهير ضد قوانين وممارسات التمييز العنصري، إلا أنه لم يتمكن من تلبية طموحات تعريف الذات للبقية الباقية من الشعب الفلسطيني؛ بسبب انسجام الحزب وموقفه مع موقف الأكثرية اليهودية الصهيونية، والدعوة للتعايش اليهودي العربي الاسمي. ولم يستطع أن يكون حاضنة للصوت الوطني العربي الفلسطيني، لكنه بادر بشكل حثيث في السنوات العشر الأولى بمحاولة توسيع قاعدته، وتجميع القوى الوطنية غير الحزبية معه في إطار توافقي مقبول ومركز على الهدف المحدد من النشاطات، وأدى هذا التنسيق بين بعض العناصر الوطنية والحزب الشيوعي إلى النجاح في عقد مؤتمرات احتجاجية، مثل مؤتمر إلغاء قانون الجنسية، ومؤتمر العمال والفلاحين، ومؤتمر الأراضي، ومؤتمرات للمتقنين العرب . والتصدي إلى عملية مصادرة الأراضي العربية والممارسة القمعية التي كان يطبقها الحكم العسكري ونجحت هذه المحاولة في عام 1958م، بإنشاء تحالف بين بعض الشيوعيين العرب والقوميين العرب في إطار ما سمي بالجبهة الشعبية، لكن كل محاولات تسجيل الجبهة بشكل رسمي أحبطت من قبل السلطات الإسرائيلية، وبعض أعضائها منعوا من الحركة والتنقل وتم اعتقال البعض الآخر¹.

إن محاولة التحالف الداخلي بين هذه الأحزاب الشيوعية والتوجهات القومية السائدة آنذاك في فلسطين لم تدم طويلاً؛ إذ إنه بعد انقضاء عام واحد على تأسيسها انتفضت هذه الجبهة الشعبية، وانفصل التيار القومي العربي والتيار القومي الناصري عن الحزب الشيوعي الإسرائيلي؛ نتيجة للخلاف الذي دار على الساحة العربية آنذاك بين التيار القومي الناصري والاتحاد السوفيتي، والذي عكس نفسه على هذا الائتلاف الداخلي، وأفرز التيار القومي على إثر هذا الخلاف تنظيمًا جديدًا سمي ب(حركة الأرض)².

¹ نخلة، خليل، (محرر): مستقبل الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، مرجع سابق، ص 18

² المرجع السابق، ص 18

2.2.1.4.1 ظهور حركة الأرض ودورها السياسي والوطني

تأسست حركة الأرض في نيسان عام 1959م، خلال عقد اجتماع تأسيسي في مدينة الناصرة بدعوة من منصور كردوش وحبيب قهوجي، اللذين كانا عضوين في الكتلة القومية داخل الجبهة، وكان من مخرجات هذا الاجتماع إصدار قرار بإصدار جريدة من أجل نشر أفكار الحركة¹، وتم اختيار اسم لهذه الحركة، وهو اسم (الأرض)؛ بهدف أن يصبح رمزاً لتمسك الفلسطينيين بأرضهم وتعلقهم بها، وكان المجتمعون المؤسسون مجموعة من الشباب الفلسطينيين الذين يشكلون جزءاً من (اليقظة السياسية) في العالم العربي تحت راية وشعار القومية العربية والوحدة العربية، والذين نشؤوا تحت صدمة النكبة². كانت حركة الأرض قد عرفت نفسها على أنها: حركة قومية تؤمن بالأيديولوجية الناصرية و(الاشتراكية العربية)³، وآمنت الحركة بأنّ الوحدة العربية هي الطريق لتحرير فلسطين، بل أنها ستحررها⁴، ولم يكن لحركة الأرض أي صلة بأيّ حزب سياسي في الوطن العربي، إلا أنه كان لها ترابط وتشابك ثقافي وأيديولوجي ببعض الحركات فيه، صحيح أنّ تركيز هذه الحركة انصب على الوضع الداخلي للفلسطينيين في إسرائيل، إلا أنها اعتبرت نفسها جزءاً من الحركة الثورية القومية العربية التي يقودها جمال عبد الناصر⁵.

استنتج بولس فرح الذي ساهم في تأسيس هذه الحركة بأن حركة الأرض (كانت رفضاً لواقع)، وأنّ المبادرين لتأسيس هذه الحركة "رفضوا أوضاعهم، وحاولوا بنزاهة وإخلاص خلق وعي عربي

¹ قهوجي، حبيب، *القصة الكاملة لحركة الأرض*، منشورات العربي، القدس، 1987، ص20.

² كناعنة، روضة ونصير، *ايزيس (محرران)، في غربة الوطن*، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، رام الله، 2010، ص56

³ قهوجي، حبيب، *القصة الكاملة لحركة الأرض*، مرجع سابق، ص 56 و 64.

⁴ صحيفة "الأرض"، "القومية العربية" حديث الأرض، 5/ 10/ 1959. ص20

⁵ كناعنة، روضة ونصير، *ايزيس (محرران)، في غربة الوطن*، مرجع سابق، ص56.

فلسطيني له هويته، وشخصيته، ومقوماته القومية، وكانت دعوتهم بالحفاظ على الأرض دعوة للتمسك بوطنهم، وتراثهم، ومستقبلهم¹.

تمثلت أهداف حركة الأرض في محورين، هما: محور دولي، ومحور إقليمي؛ فقد دعت الحركة إلى ضرورة تغيير السياسات الإسرائيلية بشكل يسمح لها بأن تصبح جزءاً أصيلاً من الشرق الأوسط، وأن تندمج في العالم العربي، كما أنّ الحركة دعت الحكومة الإسرائيلية إلى ضرورة تغيير سياساتها، والاعتراف بالحركة القومية العربية باعتبارها (القوة الحاسمة) في الشرق الأوسط². كما أنّ حركة الأرض دعت الحكومة الإسرائيلية إلى فك ارتباطها عن الصهيونية والاستعمار، وتبني سياسة محايدة، والاعتراف بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين³.

أمّا على الصعيد المحلي الإسرائيلي فقد طالبت حركة الأرض بالمساواة الكاملة بين العرب واليهود، وإلغاء الحكم العسكري الإسرائيلي، وإلغاء جميع القوانين والسياسات التمييزية، وطالبت بإعادة الأراضي المصادرة إلى أصحابها الشرعيين، وبتحسين التعليم، وتحسين الوضع الاقتصادي للفلسطينيين في (إسرائيل)، وجاءت هذه المطالب كضرورات لتحقيق المطالبة بالمواطنة الكاملة، وكانت حركة الأرض تخاطب من خلال بياناتها الجمهور الإسرائيلي، مؤكدة أنّها ترغب في العمل لصالح كافة الجمهور. ونشير هنا إلى أنّ أهداف حركة الأرض كانت متوافقة مع مطالب الحزب الشيوعي فيما يخص القضايا المحلية، إلا أنّ تبني حركة الأرض لخطاب القومية العربية الشاملة ميزها عن الحزب الشيوعي وباقي المجموعات السياسية الفلسطينية في تلك المرحلة⁴.

¹ فرح، بولس، من العثمانية إلى العبرية، الناصرة: منشورات الصوت، 1983، ص 266.

² صحيفة "الأرض"، "القومية العربية" مرجع سابق، ص 20.

³ قهوجي، حبيب، القصة الكاملة لحركة الأرض، مرجع سابق، ص 21.

⁴ كناعنة، روضة ونصير، إيزيس (محرران)، في غربة الوطن، مرجع سابق، ص ص 56-57.

2.2.1.4.1 تطور حركة الأرض ونشاطها

تطورت حركة الأرض تطوراً ملحوظاً؛ حيث كانت الحركة تتميز بالتنوع الاجتماعي على الرغم من أنّ غالبية أعضائها من الذكور، ومعظمهم كانوا من الأكاديميين، مع وجود نشاط من العمال والفلاحين من مختلف المناطق الفلسطينية في (إسرائيل)¹. وكان أحد الأدلة على انتشار الحركة وتوسعها وازدياد شعبيتها، هو عدد نسخ جريدة الأرض، التي كان يتم توزيعها، حيث وصلت النسخ التي يتم طباعتها إلى 3000 نسخة². إضافة إلى هذا الدليل هناك مؤشر آخر على توسعها، وهو عدد التوقيعات التي حصلت عليها الحركة للتزكية، للمشاركة في الانتخابات لعام 1965م، حيث قدمت الحركة 1500 توقيع، وكانت الحركة قد ادعت أنّ هنالك ألف شخص غيرهم مستعدون للتوقيع³. ويشير قهوجي أيضاً إلى أنّ 150 ناشطاً من نشاط حركة الأرض تعرضوا إمّا للاعتقال والتوقيف، أو للمحاكمة بسبب تأييدهم للحركة⁴. إنّ هذه الأرقام تعطي دلالات على تمتع الأعضاء بمستوى عالٍ من الالتزام، وتحديدًا بعد حظر حركة الأرض عام 1964م، ووجود نواة صلبة تجمعهم⁵. وكانت تقديرات الصحافة الإسرائيلية السائدة في ذلك الوقت لوضع حركة الأرض ليست واحدة، فكان تقدير البعض أنّه إذا كانت حركة الأرض قد انطلقت كجماعة مثقفة صغيرة، فقد أصبحت حركة مؤثرة في المجتمع العربي في إسرائيل⁶، بينما ارتأت مصادر أخرى أنّ حركة الأرض عبارة عن حركة هامشية لا غير⁷. وبغض النظر عن تقديرات

¹ قهوجي، حبيب، القصة الكاملة لحركة الأرض، مرجع سابق، ص 46.

² المرجع السابق، ص 25.

³ قهوجي، حبيب: العرب في ظل الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1948، بيروت: مركز الأبحاث، العربية والانجليزية، م.ت.ف، بيروت 1972، ص 470.

⁴ المرجع السابق، ص 475.

⁵ كناعنة، روضة ونصير، إيزيس (محرران): في غربة الوطن، مرجع سابق، ص 59.

⁶ يديعوت أحرنوت، 27/ 1964/7 و 24/ 1965/10.

⁷ جيروسلم بوست وهآرتس، 25/ 11/ 1964.

الصحف ومواقفها لواقع الحركة، فإنّ حضور الحركة في مقالات الصحف ونبرتها تدلان على أنّ الحركة أصبحت ذات شأن في الواقع السياسي الإسرائيلي¹.

لقد رفضت السلطات الإسرائيلية تسجيل (حركة الأرض) كجمعية عثمانية؛ بذريعة أنّها تمس (بكيان دولة إسرائيل وبسلامتها)، كما جاء في رد حاكم لواء حيفا على مؤسسي حركة الأرض بتاريخ 1964/7/24م، كما أنّ السلطة الإسرائيلية لم تعط رخصة لحركة الأرض لإصدار جريدة اعتمادًا على قانون الطوارئ لعام 1945م.

احتجت الحركة على هذا الوضع في مذكرة علنية أرسلت للأمم المتحدة، ولكن المحكمة العليا الإسرائيلية حكمت ضد الحركة، وفي استمرار سعيها للحصول على الشرعية الرسمية قررت الحركة في 1965م، أن تشارك في انتخابات الكنيست تحت اسم (القائمة الاشتراكية العربية)، ولكنها منعت وتم اعتقال بعض أعضائها، ومن ثم هاجر بعض أعضاء الحركة من الوطن وانضموا إلى صفوف منظمة التحرير الفلسطينية في عام 1970م، وبهذا يكون قد حكم على مشروع (حركة الأرض) بالفشل كتنظيم ذي بعدٍ فكري قومي عربي ناصري².

تجدر الإشارة هنا إلى أنّ قرار الحركة الانغماس في العمل البرلماني لم ينجم عن تفكير واضح حول أجدى الأساليب للتنقيف الشعبي، لكن من الواضح أنّ الدافع السياسي كان هو الضاغطة للحصول على شرعية رسمية علنية، متساوية على الأقل مع الشرعية الرسمية للحزب الشيوعي المنافس الرئيس لحركة الأرض³.

وهنا لا بدّ أن نوضح إذا ما كانت حركة الأرض قد اعترفت ب(دولة إسرائيل) أم لم تعترف، يقول حبيب قهوجي في كتابه (القصة الكاملة لحركة الأرض)، وهو أحد مؤسسي الحركة: لم يكن الاعتراف

¹ كناعنة، روضة ونصير، ايزيس (محرران)، في غربة الوطن، مرجع سابق، ص 59.

² نخله، خليل، (محرر)، مستقبل الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، مرجع سابق، ص 18.

³ المرجع السابق، ص ص 18-19.

بإسرائيل هدفاً للحركة، وكان الهدف في الحقيقة إفراغها من مضمونها الصهيوني السياسي الاقتصادي، والأيدولوجي؛ تمهيداً لدمجها في العالم العربي، حيث إنّ مؤسسي الحركة اتخذوا قراراً استراتيجياً بتقديم مطالبهم على هذا النحو لعجزهم الكامل عن التصريح علناً بأنهم لا يعترفون بإسرائيل؛ لأن ذلك سيؤدي لتعريضهم للاضطهاد والسجن¹.

وبالتالي؛ فإنّ هدف مؤسسي حركة الأرض من قرارهم الاستراتيجي السابق كان حصولهم على الحرية في الحركة، والتي كان من الممكن أن يحرموا منها في حال إعلانهم بأنهم لا يعترفون بإسرائيل، ولكنّ النتيجة هنا واضحة بأنهم اتخذوا قراراً بالعمل ضمن إطار النظام الإسرائيلي معتمدين على النضال القانوني لتحقيق هدفهم باكتساب الشرعية، والدليل على ذلك توجههم باستمرار إلى المحاكم الإسرائيلية، والاستئناف لدى المحكمة العليا ست مرات خلال ستة أعوام، ناهيك عن دعواتهم للإصلاح في إطار النظام الإسرائيلي، وكان الهدف من وراء هذا السلوك وهذه الاستراتيجية ان تكتسب حركة الأرض مكانة قانونية وبالتالي اكتساب الشرعية، وهذه الاستراتيجية تحديدا كانت قد تبنتها في السابق وعملت بها حركة النضال من أجل الحقوق المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي كانت تتضمن الاعتراف بالمبادئ الأساسية للدولة².

ويرى عزمي بشارة أنّ العرب في إسرائيل حتى عام 1967م، انقسموا إلى ثلاثة تيارات سياسية أساسية، واعتبر أنّ التيار الأول تأثر بالحركة القومية العربية بشقيها البعثي والناصري، وكذلك بالحركة الشيوعية داخل إسرائيل، إلا أنّ هذا التيار نجحت السلطات الإسرائيلية بعزله، وذلك من خلال مطاردتها له، كما أنّ هذا التيار كان ضيق الأفق، بحيث إنه لم يتمكن من رؤية تركيبة كينونة السكان العرب، وبالتالي لم يتمكن السكان العرب من التماثل معه. أمّا التيار الثاني فقد تمثل في تيار الشيوعيين العرب، أعضاء (ماكي). إلا ان التيار الثالث تشكل من الفلسطينيين العرب، مؤيدي الأحزاب

¹ قهوجي، حبيب، القصة الكاملة لحركة الأرض، مرجع سابق، ص 22 وص 66.

² كناعنة، روضة ونصير، ايزيس (محرران): في غربة الوطن، مرجع سابق، ص 57.

الصهيونية والفلسطينيين العرب، المؤيدين للقوائم العربية الفلسطينية المرتبطة بالأحزاب الصهيونية، وهذا التيار أصلًا يمثل القوى التقليدية في المجتمع التي تعبر عن خوف السكان العرب، وسعيهم للأمن، وليس من السهل أن نعتبر هذا التيار تيارًا سياسيًا، ويمكن أن نسميه تيارًا اجتماعيًا، بمعنى قوى اجتماعية، عشائرية، حمائلية، وطائفية مرتبطة بالسلطة، وتحديدًا بحزب (مابام) في ذلك الوقت، ولكنه مع مرور الزمن ظهر تيار سياسي براغماتي مرتبط بالأحزاب الصهيونية، ومعبرًا عن بعض المصالح البيروقراطية العربية الفلسطينية في الهستدروت والمكاتب الحكومية، وكذلك جزء من الطبقة الوسطى العربية الفلسطينية¹.

يمكن القول أن حركة الأرض لم تعترف بدولة إسرائيل، على الرغم من محاولتها العمل ضمن القانون الإسرائيلي، وكان هدفها تفرغ الدولة من مضمونها، إلا أن مسعيها لم تنجح، وتم قمعها والقضاء عليها من قبل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية.

2.2.1.5 تأسيس المنظمات الأهلية والحركات السياسية الاجتماعية

لقد تم العمل في هذه المرحلة على التعبير عن الذات السياسية الفلسطينية الوطنية والقومية العربية لدى الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، من خلال تأسيس منظمات أهلية وفقًا لقانون الجمعيات العثمانية المعدل (العاموتوت)، وتمحور التوجه نحو هذا النوع من التنظيم الأهلي حول أنشطة محددة وأهداف علنية واضحة لتكريس وتعميق الثقافة الشعبية حول الذات الفلسطينية تحت الاحتلال، من خلال تقديم خدمات حيوية للتجمعات الفلسطينية المحلية، وبالتالي لعب التيار الذي يحمل فكر (حركة الأرض) دورًا هامًا في إنتاج مجموعة من هذه المنظمات، أبرزها (جمعية الصوت لنشر التوعية الفلسطينية عن طريق الكلمة الحرة الصادقة)، وكان مركزها مدينة الناصرة، و(مركز إحياء التراث

¹ بشارة، عزمي: الخطاب السياسي المبتور ودراسات أخرى، مرجع سابق، ص 27.

العربي) ومقره في الطيبة، و(المؤسسة العربية لحقوق الإنسان)، ومقرها الناصرة، و(جمعية أنصار السجين)، و(جمعية تطوير الثقافة والتعليم في الوسط العربي)¹.

كما قام بعض الناشطين في الطائفة الدرزية، وكرّد على سياسة النظام الصهيوني في محاولات سلخ الأقلية الدرزية عن باقي الأقلية العربية الفلسطينية، بتأسيس (لجنة المبادرة الدرزية) في العام 1972م. وجاءت هذه المبادرة لتحقيق هدفين، هما: السعي لإلغاء التجنيد الإجباري للدروز، والسعي والنضال من أجل تعزيز وتثبيت هوية الدروز العربية الفلسطينية ومنع محاولات سلخهم عن الشعب العربي².

لقد نجح هذا التوجه في تأصيل وتكريس العمل الأهلي الهادف، تحديداً في أواخر الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، إلّا أنّ استمراريته وبقائه وتطوره وتوسع قاعدته وأنشطته كان مرتبطاً أساساً في توفير الدعم الخارجي له من مصادر متعددة، وكان لمبادرات رؤوس الأموال في الخارج وخصوصاً مؤسسة التعاون الفلسطينية، ولمنظمات أهلية غير حكومية سواء أوروبية أو أمريكية ممولة من حكوماتها، حتى في بعض الأحيان من منظمات أهلية أو شبه رسمية يهودية، دور هام في تفعيل هذه المنظمات واستمراريتها، كما أنّ هذه المنظمات استفادت من خبرة المنظمات الأهلية اليهودية، خاصة في مجالات التدريب، والتخطيط، والتواصل والتأثير في مجالات تقديم خدمات صحية وتعليمية واجتماعية، وقد استجابت هذه المنظمات لأهداف مصادر التمويل أجنداتها، المتمثلة في التوعية الحقوقية، وتقديم الخدمات القانونية، وكذلك في رصد انتهاكات حقوق الإنسان الناتجة عن التمييز العرقي، إلخ، وبدأت هذه المنظمات بالعمل على تطعيم النشاطات الثقافية مفاهيم وطنية وقومية محددة تسهم في بلورة فكرة (تعريف الذات)، وحمايتها، وتعزيزها.

وفي الوقت ذاته، ظهرت وتطورت منظمات أهلية ركزت على التخطيط الاستراتيجي والفكري في مجالات التخطيط الحضري والصحي، والدراسات والأبحاث الاجتماعية التطبيقية، وعملت على تكريس

¹ نخلة، خليل (محرر): مستقبل الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، مرجع سابق، ص 20.

² المرجع السابق، ص 20.

مبدأ عودة المهجرين الفلسطينيين الذين تم اقتلاعهم من قراهم وبقوا داخل دولة الكيان الإسرائيلي، وكذلك عملت على النضال من أجل الاعتراف بالتجمعات الصغيرة غير المعترف فيها، إلخ، وكان هدف هذه المنظمات هو القيام بدور تنموي ومجتمعي، وأصبحت هذه المنظمات بفعل نشاطاتها وتحقيق نتائج إيجابية منافسة للعمل السياسي البرلماني من خلال الأحزاب، خاصة نجاح هذه المنظمات في إظهار التمييز الذي تتعرض له الأقلية العربية الفلسطينية، الأمر الذي فشلت فيه الأحزاب البرلمانية؛ مما دفعها إلى المبادرة بتأسيس منظمات أهلية تابعة لها فكرياً¹.

من جهة أخرى، وبالتوازي مع ظهور وعمل المنظمات الأهلية، وبأساليب مختلفة، بدأت محاولات عديدة لتأسيس حركات سياسية اجتماعية، بعضاً منها تطور واندمج في أحزاب سياسية شاركت في الانتخابات المحلية والبلدية، وكان للحركة الطلابية وروابط الأكاديميين دوراً هاماً في إظهار الهوية الفلسطينية في دولة الكيان الصهيوني اليهودي، ومن أبرز هذه الحركات: حركة أبناء البلد، والحركة الوطنية التقدمية، اللتين أصبحتا مركباً رئيساً في حزب التجمع الوطني الديمقراطي، الذي تم تأسيسه في عام 1996م².

إلا أنه وعلى الرغم من أهمية هذه الحركات، فإنه يؤخذ عليها عدم وضوح آليات العمل الشعبي والتنقيف الفكري، حيث إنّ توجهها للعمل البرلماني وللظهور العلني والخطابي أدى إلى شردمتها تنظيمياً، وأصبحت فاعليتها ضعيفة؛ فعلى سبيل المثال تلك الانقسامات التي حدثت في حركة أبناء البلد من جهة، وكذلك الحركة الإسلامية والحركة الوطنية التقدمية، دللت على أن التفكير والوعي لم يكونا بالمستوى المطلوب حول ما يمكن أن ينتج عن (التمثيل) في برلمان الدولة الصهيونية -اليهودية، كما

¹ نخلة، خليل (محرر): مستقبل الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، مرجع سابق، ص 20-21.

² المرجع السابق، ص 21.

أنهما لم يكونا جزءاً عضوياً من مفهوم الأقلية القومية في كيان يقوم بالتمييز ضدها على مستويات عدة: هيكلية وجوهرية وأيدولوجية¹.

يمكن القول ان منظمات المجتمع المدني كان لها دور هام في عملية التنمية الاجتماعية والفكرية، وكان لها دور هام في العمل على تعريف الذات وتشكيل الهوية، كذلك كان لظهور الحركات السياسية الاجتماعية دور هام في تثبيت الهوية الوطنية الفلسطينية، على الرغم من الوعي والتفكير لم يكونا بالمستوى المطلوب.

2.2.2 المرحلة الثانية: 1967م، وحتى اتفاقيات أوسلو 1993م

2.2.2.1 التأثير السياسي لحرب 1967م على فلسطيني الـ48

من الملاحظ أنّ ردود فعل الفلسطينيين داخل إسرائيل بعد احتلال عام 1948م، تمثلت إلى حد كبير في الإذعان والخضوع السياسي، ومحاولة استغلال الفرص الاقتصادية المتاحة، والعزلة الاجتماعية، ولم يحدث في هذه المرحلة تغيرات أو تطورات هامة على جميع المستويات، وفي الحقيقة بدأت التحولات والتغيرات الهامة في أوضاع الفلسطينيين في إسرائيل بعد عام 1967م².

2.2.2.2 تشكل الهوية الوطنية الفلسطينية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948م

بالتزامن مع تطور علاقة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948م مع الإسرائيليين، تجددت وتطورت العلاقة مع الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة والشتات، حيث أقاربهم وأبناء قراهم. كما أنه وبعد عام 1967م، تم البدء بعملية التواصل الثقافي مع كافة الفلسطينيين، من خلال إقامة الفعاليات الأدبية والثقافية، والمهرجانات، والمؤتمرات، وكذلك الأيام الدراسية والاحتفالات والمناسبات

¹ نخلة، خليل (محرر): مستقبل الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، مرجع سابق، ص 20-22.

² حيدر، عزيز: الفلسطينيون في إسرائيل في ظل اتفاقية أوسلو، مرجع سابق، ص 116.

الوطنية، كما أنه تم تعزيز العلاقات السياسية بين الجانبين، وازدادت مشاركة الفلسطينيين في إسرائيل في النضال السياسي الفلسطيني، تحديداً ضد سلوك الاحتلال وممارساته¹.

وتزامنت هذه التطورات كذلك مع عملية تشكل الهوية الفلسطينية وتبلورها في كافة التجمعات الفلسطينية، والتي تركت أثراً على التحولات الجارية بين الفلسطينيين في إسرائيل، والتي أسهمت بشكل كبير في بلورة هويتهم الوطنية الفلسطينية².

في هذه المرحلة كان تبلور الهوية الفلسطينية بين فلسطينيي 48 الحدث الأبرز، إلا أنه لم يؤثر على اختلاف كل طرف فيما يخص نمط حياته أو تنظيمه أو أسلوبه في العمل، حيث كان هذا الاختلاف يزداد ويتعمق كلما زاد تفاعل واندماج فلسطينيي الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 في الحياة العامة لـ (دولة إسرائيل). وفي هذه المرحلة تم توثيق العلاقات بين القيادات المحلية للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بعد عام 1982م، وازدادت قناعات فلسطينيي 48 بأن مصيرهم السياسي أصبح مختلفاً عن مصير بقية الفلسطينيين، حيث إن إطلاعهم على التيارات الفكرية في منظمة التحرير، وتطور العلاقة بين قيادة المنظمة والقيادات الفلسطينية داخل الأرض المحتلة عام 1948م، والمحسوبة على حزب العمل دفعهم إلى البحث عن أساليب وأدوات جديدة للتكيف والتعايش مع الواقع الإسرائيلي، كما أن قناعاتهم ازدادت بأن اندماجهم في (إسرائيل) يصب في مصلحة القضية الفلسطينية، وذلك من خلال إمكانية لعبهم دوراً هاماً في التأثير في النظام السياسي، وصناعة القرار السياسي الإسرائيلي³.

ومن جانب آخر، اعتبر هذا التطور مهماً جداً، حيث إنه سمح بتوسيع حركة الفلسطينيين وفعاليتهم في إسرائيل، والذي يدفع باتجاه تحديد مصالحهم، وتعريف ذاتهم وهويتهم، وكذلك تحديد أهدافهم⁴.

¹ إيلي ريخيس: العرب في إسرائيل وعرب المناطق: العلاقات السياسية والتضامن الوطني 1967-1988، الشرق الجديد، المجلد 32، العدد 125-128، 1989، ص ص165-191.

² حيدر، عزيز: الفلسطينيون في إسرائيل في ظل اتفاقية أوسلو، مرجع سابق، ص ص124-125.

³ المرجع السابق، ص 125.

⁴ المرجع السابق، ص 125.

2.2.2.3 نشأت التنظيم القطري والمحلي لفلسطيني ال48

بدأت منذ بداية السبعينيات مرحلة جديدة من العمل السياسي لفلسطيني عام 1948م، تمثلت في تنظيم الأقلية العربية قطريًا ومحليًا، حيث بدأت بتأسيس أطر قطرية جديدة، أبرزها: لجنة المبادرة الدرزية، ولجنة الدفاع عن الأراضي، ولجان الطلاب العرب في الجامعات، والاتحاد القطري للطلاب الثانويين، إضافة إلى إنشاء تنظيمات سياسية جديدة، أبرزها: حركة أبناء البلد، والجهة الديمقراطية للسلام والمساواة. لقد عملت معظم هذه التنظيمات على المطالبة بالمساواة؛ مما يعني أنّ سلوكها أصبح متجهًا نحو الاندماج في المجتمع الإسرائيلي، مع التأكيد والاتفاق بين جميع هذه التنظيمات بأنّ انتماءها مختلف عن انتماء الأكثرية اليهودية، إلا أنّ التيار القومي المتمثل بحركة أبناء البلد لم يطالب بالمساواة، ورفض فكرة اندماج فلسطيني 48 في إسرائيل؛ خشية ضياع الهوية القومية والوطنية، وكانت حركة أبناء البلد ترى أنّ مصير فلسطيني عام 1948م، مرتبط في إطار الحل القومي العام للقضية الفلسطينية، وأنّه لا يمكن فصله عنها¹.

ويرى عزمي بشارة أنّ فلسطيني 48، وخصوصًا بعد حرب عام 1973م، قاموا بإنشاء مؤسسات محلية قد يصح أن يطلق عليها اسم مؤسسات وطنية، مثل: الاتحاد القطري للطلاب الثانويين، ولجنة الدفاع عن الأراضي، ولجنة رؤساء السلطات المحلية، واتحاد الطلاب الجامعيين، وابتدأ عدد الأكاديميين يزداد، وبدؤوا بتنظيم أنفسهم على المستوى المحلي، حيث شعر الأكاديميون الذين عادوا إلى قراهم بعد انتهاء دراستهم الجامعية بواجب أخلاقي يدعوهم إلى التأثير في الحياة السياسية؛ فأسسوا تنظيمات مستقلة للأكاديميين².

¹ حيدر، عزيز: الفلسطينيون في إسرائيل في ظل اتفاقية أوسلو، مرجع سابق، ص126

² بشارة، عزمي: الخطاب السياسي المبتور ودراسات أخرى، مرجع سابق، ص33.

2.2.2.4 إضراب يوم الأرض عام 1976م

شكل إعلان إضراب (يوم الأرض) في 30 آذار/مارس 1976م، انعطافاً حاداً على مستوى التنظيم والعمل السياسي والتعبير عن الهوية الوطنية، وبذلك وصلت الفاعلية السياسية إلى أوجها في المطالبة من قبل فلسطيني عام 1948م بالاعتراف بهم كأقلية قومية¹.

إنّ أكثرية الفلسطينيين في أراضي عام 1948م منذ أوائل الثمانينات يعرفون أنفسهم بأنهم عرب، بالمعنى القومي والثقافي، وبأنهم فلسطينيون بالمعنى الوطني².

لقد اكتسب موضوع الهوية في حياة فلسطيني عام 1948م أهمية كبيرة؛ لأنه أصبح أحد العناصر المهمة في التنظيم والعمل السياسي والتنافس بين الحركات والأحزاب السياسية، خصوصاً بعد ظهور الحركة التقدمية للسلام، التي عرفت وقدمت نفسها على أنّها حركة وطنية فلسطينية، وبأنّها أحد روافد الحركة الوطنية الفلسطينية في الخارج، وبذلك كانت أول حركة سياسية تطالب بالاندماج في إسرائيل، بشرط أن يكون هذا الاندماج جماعياً وليس فردياً. كما أنّ حركة أبناء البلد، وبالتزامن مع ذلك، شهدت تحولاً سياسياً مهماً، تمثل في زيادة التشديد على الانتماء الفلسطيني، والقبول بحل القضية الفلسطينية على مراحل، وهذا الخطاب الجديد جاء بديلاً عن خطاب التشديد على الانتماء العربي وحل القضية الفلسطينية في الإطار القومي. ونتيجة كل ذلك، توصل فلسطينيو 48 إلى الإجماع على ثلاثة أمور: حلّ القضية الفلسطينية، والمساواة، وأساليب العمل السياسي، وبالتالي تم التأكيد على الانتماء الفلسطيني، والقبول بحل سياسي، لكن بشرط أن يضمن تحسين أوضاعها من خلال حصولها على حقوق متساوية في (إسرائيل)³.

¹ حيدر، عزيز، الفلسطينيون في إسرائيل في ظل اتفاقية أوسلو، مرجع سابق، ص 127.

² روحانا، نديم: التحول السياسي للفلسطينيين في إسرائيل: من الإذعان إلى التحدي، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 2، ربيع 1990، ص 69.

³ حيدر، عزيز: الفلسطينيون في إسرائيل في ظل اتفاقية أوسلو، مرجع سابق، ص ص 127-128.

بالتوازي مع تنامي الشعور بتميز الهوية الوطنية الفلسطينية، تنامي الشعور الديني الإسلامي، وتطور وتحول إلى تنظيم ديني سياسي، وكان هذا التطور يشكل تهديدًا للهوية الوطنية والقومية، ويعمق الثقافة الأصولية والعزل عن المجتمع الإسرائيلي، إلا أن الحركة الإسلامية بقيت ضمن إطار الإجماع السياسي الفلسطيني¹.

2.2.2.5 تطور العمل السياسي في عقد الثمانينات في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م

تجلت في عقد الثمانينات التطورات الداخلية بين فلسطيني عام 1948 داخل (دولة إسرائيل)، وبالتحديد في مجال التنظيم والعمل السياسي، حيث أصبح للسلطات المحلية العربية دورًا هامًا، وكذلك تزايد دورها داخل الحركات السياسية، وكذلك أنشئت حركات سياسية جديدة، والأهم من ذلك تقارب المواقف بين هذه الحركات فيما يخص القضايا الوطنية، وكان من أهم النجاحات التي تحققت في هذه المرحلة تشكيل لجنة المتابعة العليا لشؤون العرب الفلسطينيين في (إسرائيل)، وكان أهم تطور في العمل السياسي هو إعلان إضراب (يوم المساواة) في 24 حزيران /يونيو 1987، حيث كان ذلك الإضراب نتيجة نشاط سياسي هادف ومكثف قامت فيه الأقلية الفلسطينية في أراضى عام 1948م على مستوى القضية الفلسطينية، وكذلك على مستوى العلاقات الداخلية بين الأكثرية والأقلية، ولكن باستخدام شعار (السلام والمساواة)؛ ونتيجة لذلك الفعل السياسي شعرت السلطة الإسرائيلية بفقدان السيطرة على فلسطيني 48؛ مما دفعها لاتخاذ إجراءات متنوعة منها: التهديد، واستخدام نظام الطوارئ، وصولاً إلى استخدام القوة، إلا أن هذه الإجراءات لم تنجح².

وإن أهم التحولات التي حدثت في هذه المرحلة هي أن سلوك الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 تميز بميزتين، أولاهما الشعور بالثقة بالنفس، والقدرة على التأثير في الأحداث، والميزة الثانية هي القدرة على التفاعل مع الأحداث الداخلية والخارجية بسرعة وبشكل منظم، بدلاً من

¹ حيدر، عزيز: الفلسطينيون في إسرائيل في ظل اتفاقية أوسلو، مرجع سابق، ص 128.

² نخلة، خليل (محرر)، مستقبل الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، مرجع سابق، ص 128-129.

الحالة السلبية التي كانوا يعيشونها في السابق، حيث كان الشعور بالعجز والصمت والانتظار هو سيد الموقف¹.

إلا أنها وعلى الرغم من كل التطورات التي حدثت، والأجسام السياسية التي شكلت، والنجاحات التي تمّ تحقيقها، لم تتجح في موضوع تغير مكانة العرب الفلسطينيين في (إسرائيل)، وكذلك لم تستطع التأثير في السلطة لتغيير سياستها².

ويرى محمد أحمد صالح أن حرب 1967م، عززت المكون الفلسطيني لهوية فلسطيني 48؛ حيث تعاطف الفلسطينيون في الأراضي المحتلة عام 1948م، مع الفلسطينيين في المناطق المحتلة عام 1967م، ليس فقط من الناحية السياسية، بل من الناحية الثقافية أيضاً، وحسب هذه الرؤية تمّ التسريع في إعادة توحيد الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة مع فلسطيني 48 بفعل احتلال عام 1967م، كما أنّ إزالة الحواجز مع سكان المناطق المحتلة سمح لفلسطيني 48 بالتعرض لتأثيرات السكان الفلسطينيين الذين كانوا يتمتعون بوعي قومي قوي، كما أنّ احتلال الأراضي العربية الفلسطينية وكذلك الإفراط في التعامل العسكري معهم، عمق الكراهية لإسرائيل، وأدى إلى تعزيز التعاطف مع العالم العربي. في السياق العام بات ينظر إلى فلسطيني 48 أنهم جزء من أمة في حالة حرب مع إسرائيل³.

ونستنتج مما سبق أنّ هذه المرحلة، والتي تم خلالها احتلال ما تبقى من فلسطين أعادت الصلة بين الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر، حيث إنّ جميع الفلسطينيين أصبحوا تحت الاحتلال الإسرائيلي، وبالتالي فشلت السياسة الإسرائيلية الهادفة إلى تفكيك الشعب الفلسطيني، فحدث العكس؛ فبدل أن يتحقق

¹ نخلة، خليل (محرر)، مستقبل الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، مرجع سابق، ص128.

² حيدر، عزيز، الفلسطينيون في إسرائيل في ظل اتفاقية أوسلو، مرجع سابق، ص129.

³ صالح، محمد احمد، هوية فلسطيني 48 بين استراتيجيات الأسرلة وجهود الفلسطنة، 2012، مجلة رسالة المشرق، جامعة القاهرة

- مركز الدراسات الشرقية، 2012م، ص63-64، <http://search.mandumah.com/record/701969>

تغيب الهوية الوطنية الفلسطينية لفلسطيني 48 الذي كانت تبتيه المؤسسة الصهيونية، تعزز الانتماء الوطني الفلسطيني لدى فلسطيني 48.¹

واستنتج عزمي بشارة أنّ لحرب 1967م، دور هام في تكتل الفلسطينيين في إسرائيل كمجتمع له ما يميزه، واعتبرها نقطة تحول في تاريخ المنطقة العربية ككل، بل أهم حدث في تاريخ المنطقة الحديث، وأنّه لم يحدث أي مستجد سياسي يلغي نتائج الحرب، مما يمكن من تسمية المرحلة باسمه. أصبحت إسرائيل بعد حرب 1967م مختلفة عما كانت عليه، سواء على المستوى الاقتصادي أو العسكري أو الاجتماعي أو السياسي، كذلك العالم العربي، اختلف عما قبل حرب 1967م، حيث تراجعت القومية العربية، وتقدم الإسلام السياسي، بعد الحرب، وكان للحرب نتائج مباشرة، أهمها: ميلاد منظمة التحرير الفلسطينية، والتي تبنت العمل المسلح لتحقيق أهدافها، واتخاذ منظمة التحرير الفلسطينية قراراً باستقلال القرار الوطني الفلسطيني عن الدول العربية، الذي يهدف إلى التحرير، وتم استبداله بشكل تدريجي إلى هدف تحقيق السيادة، وذلك بعد أن أخفقت النظرية التي تدّعي أنّ الوحدة العربية تؤدي إلى التحرير، والتي تم استبدالها بنظرية الاعتماد على الذات وحمل السلاح من قبل الشعب الفلسطيني لتحقيق الأهداف.²

ويرى بشارة أنّ هناك فرق بين حرب 1948م، وحرب 1967م، فيما يخص الديمغرافيا الفلسطينية، حيث إنّ في حرب 1967م، وقع ما يزيد عن مليون فلسطيني تحت الاحتلال المباشر، الأمر الذي لم يحدث في حرب 1948م، وهذا الاحتلال المباشر لهذا العدد وكّد صراعاً مباشراً مع دولة (إسرائيل) كدولة محتلة. هذا الوضع الجديد أدى إلى تغيرات هامة في البرنامج السياسي الفلسطيني، وفي بنية حركة التحرر الوطني الفلسطيني، ومن هنا، جاءت خطة المراحل الفلسطينية التي أنتجت رؤية حل الدولتين لاحقاً، ومن هنا كذلك ظهرت الحركة الوطنية الفلسطينية في الداخل.³

¹ حيدر، عزيز، الفلسطينيون في إسرائيل في ظل اتفاقية أوسلو، مرجع سابق، ص 129

² بشارة، عزمي، الخطاب السياسي المبتور ودراسات أخرى، مرجع سابق، ص ص 28-29.

³ المرجع السابق، ص 28-29.

2.2.2.6 ظهور الحركة الإسلامية عام 1971م

لقد ساهمت عدة متغيرات شهدتها هذه الفترة في ظهور الحركة الإسلامية، أهمها: إلغاء الحكم العسكري الإسرائيلي عن فلسطيني 48 في عام 1966م، بعد إقراره منذ الاحتلال الأول الذي قامت به الحركة الصهيونية للأراضي الفلسطينية في عام 1948م، ومن ثم قيام (إسرائيل) بالاحتلال الثاني لما تبقى من فلسطين التاريخية؛ لتفرض حكمًا عسكريًا على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1967م، إلا أن هذا الاحتلال، أي الاحتلال الثاني، وكذلك فض الحكم العسكري عن الفلسطينيين في إسرائيل، فتح الطريق أمام التواصل بين الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر، وفتح المجال أمام الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 للدراسة في الكليات والجامعات الموجودة في الضفة وقطاع غزة، والتحاق طلبة منهم في الكليات الإسلامية في الضفة والقطاع. كما كان لظهور متغيرات جديدة على الساحة الإقليمية في تلك الفترة دورًا هامًا في ذلك، خصوصًا الثورة الإسلامية في إيران، التي أدت إلى تفعيل العامل الديني في الوطن العربي كافة وخصوصًا في فلسطين؛ فظهرت شعارات مثل شعار (الإسلام هو الحل)، وهذا أدى إلى نجاح خطاب الحركات الثورية الذي يرى أن الثورة هي الحل الأنجع لإنهاء الاحتلال¹.

إن الحركة الإسلامية التي تشكلت عام 1971م في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م، لم تتشكل لديها رؤية واضحة لتحديد أهدافها وأساليبها التي ستستخدمها لتحقيق تلك الأهداف، وبداية كان هدفها إنشاء دولة عربية إسلامية في (فلسطين)، وقد عمل الشيخ عبد الله نمر درويش على إنشاء مجموعات (الأسر الجهادية) عام 1979م؛ لتحقيق ذلك الهدف، إلا أن الأذرع الأمنية لدولة الاحتلال الإسرائيلي قضت عليها، وأنهت أهدافها، ونتيجة لذلك لجأت الحركة منذ عام 1983م، إلى تركيز نشاطها على تقديم الخدمات الاجتماعية والثقافية والتربوية والصحية العلنية؛ فقامت بتأسيس جهاز تعليمي مواز، من خلال تأسيس كليتين جامعتين لتدريب القيادات الدينية (الأئمة والوعاظ)، كما أنها قامت بإنشاء المكتبات،

¹ غانم، أسعد، ومصطفى، مهند: الفلسطينيون في إسرائيل، سياسات الأقلية الأصلية في الدولة الإثنية، مرجع سابق، ص 167

ورياض الأطفال، وغرف تعليم الحاسوب، ومراكز جماهيرية متعددة، إضافة لتركيزها على بناء المساجد من أجل تكريس سلطتها الدينية من خلال الدعوة، وتعليم وتحفيظ القرآن الكريم، كما أنها ومن أجل تقديم الخدمات الصحية بشكل مواز للمراكز الصحية الحكومية؛ قامت بتأسيس عيادات صحية عامة، وعيادات لطب الأسنان، ومراكز لعلاج الإدمان على المخدرات، كما أنها ركزت على إنشاء جمعيات أهلية غير ربحية كوسيلة لتحقيق امتدادها محلياً ووطنياً، ولجمع التبرعات من الجمهور، كما أنها عملت على المشاركة في الانتخابات المحلية للمجالس القروية والبلدية، وتمكنت في عام 1983م، من النجاح في رئاسة مجلسين محليين، وفي انتخابات العام 1989م، تمكنت من السيطرة على ست بلديات ومجالس بلدية، وكان من ضمنها بلدية أم الفحم، وتواصل هذا النجاح في انتخابات عامي 1993م و1998م، إضافة إلى نجاحات في مواقع أخرى، وتحديداً بلدية الناصرة.¹

لقد تبنى خطاب الحركة الإسلامية فكرة أن الهوية الإسلامية هي غايته المركزية، دون التكرار لباقي مكونات هوية الفلسطينيين في (إسرائيل)؛ كونهم عرباً فلسطينيين ومواطنين في (إسرائيل)، وعملت الحركة الإسلامية بشكل واضح على مبدأ العمل التطوعي، وعلى جباية (الزكاة)؛ لتحقيق دخل ذاتي.²

2.2.2.7 المواقف السياسية لفلسطيني 48 في ظل الانتفاضة الأولى عام 1987م

تعتبر الانتفاضة الشعبية الفلسطينية الأولى عام 1987م، أهم تطور سياسي بعد حرب 1967م، وكذلك الحدث السياسي الذي سبق عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية، التي أنتجت اتفاق إعلان المبادئ أو اتفاقية أوسلو، وكان لها تأثير واضح في مسألة تحديد وحسم مواقف فلسطيني عام 1948م، خصوصاً فيما يتعلق بالقضايا الأساسية وتوجهاتهم السياسية، ولذلك شكلت الانتفاضة الأولى مرحلة جديدة في العمل السياسي داخل الأراضي التي احتلت عام 1948م، وقد أثبتت الانتفاضة الأولى وأسلوب تفاعل

¹ غانم، أسعد، ومصطفى، مهند: الفلسطينيون في إسرائيل، سياسات الأقلية الأصلية في الدولة الإثنية، مرجع سابق، ص 167 و171

² المرجع السابق، ص 167 و171

فلسطيني 48 معها أن الخط الأخضر يشكل حدوداً فاصلة بين الفلسطينيين على طرفي الخط الأخضر، حيث إنّ واقع كل طرف ومصيره مختلف عن واقع الطرف الآخر ومصيره من الناحية السياسية¹.

وبالتالي فقد أدت الانتفاضة الأولى إلى تصاعد الارتباك في مواقف فلسطيني 48، وتكرس لديهم الشعور بأنهم أصبحوا على هامش المجتمع الفلسطيني، كما كان هذا الشعور بالهامشية قد نشأ حيال المجتمع الإسرائيلي².

ويستنتج عالم الاجتماع ماجد الحاج (1993م)، أنه في مرحلة الانتفاضة الأولى تعزز وازداد تضامن الفلسطينيين في (إسرائيل) مع كفاح ونضال الفلسطينيين في الضفة والقطاع، كما أنه وفي نفس الوقت ازدادت مطالبتهم بالمساواة في الإطار الإسرائيلي، ويشير الحاج إلى أنه في أعقاب الانتفاضة الثانية وبسبب تأييدهم للانتفاضة وما رافقها من عمليات؛ تم تهميشهم من قبل الدولة الإسرائيلية، كما أن عدم مشاركتهم الفعالة في الانتفاضة الأولى أدى إلى تهميشهم في الحركة الوطنية الفلسطينية؛ حيث إنّ الانتفاضة الأولى كانت أداة وخطوة في سبيل التحرير الوطني الفلسطيني. هذا التهميش المزدوج، حسب الحاج، يعقد مكانة الفلسطينيين في (إسرائيل) بشكل أكبر³.

وعلى صعيد السياسة الإسرائيلية؛ فقد عملت السلطات الإسرائيلية على رسم سياسات من أجل إعادة السيطرة على فلسطيني 48، من خلال إجراءات متعددة، حيث إنه وقبل الانتفاضة كان هناك العديد من المؤشرات الدالة على الشعور بفقدان السيطرة على فلسطيني 48 وضعفها، ومن أهم تلك المؤشرات ممارسة الجمهور الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 الضغوط السياسية على السلطة الإسرائيلية، من خلال الاحتجاجات المتتالية لتغيير سياساته تجاههم، وكان من نتائج حركة الاحتجاج: إعلان إضراب يوم المساواة بتاريخ 24 حزيران/يونيو 1987م، وكذلك ممارسة

¹ حيدر، عزيز، الفلسطينيون في إسرائيل في ظل اتفاقية أوسلو، مرجع سابق، ص135.

² المرجع السابق، 136.

³ Al-haj, majid (1993). The Impact of The Intifada on the Orientation of the Arabs in Israel: The case of "Double Periphery". In: Skins Cohen and GadiWolsfeld(eds). Framing the Intifada: Media and people. Nor Wood Ablex Publishing Corporation, pp64-74.

الاحتجاجات كرد فعل على استخدام سياسة القبضة الحديدية في الأراضي التي احتلت عام 1967م، في بداية الانتفاضة، حيث إنّ تلك الضغوط مثلت مصدر إزعاج للسلطة الإسرائيلية، وكذلك زاد من قلقها ومخاوفها أن يزداد تدخل فلسطيني 48، وأن يصبح تدخلًا مباشرًا، وصولًا إلى المشاركة في الانتفاضة، وبادرت المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، ومن خلال وسائل الإعلام الإسرائيلية، بالعمل على تضخيم الأحداث داخل الخط الأخضر؛ بهدف نشر الخوف في صفوف الجمهور الإسرائيلي؛ من أجل تشكيل غطاء يبرر اتخاذ إجراءات فورية. كما قامت المؤسسة الأمنية الإسرائيلية باستخدام سياسة (الجزرة و العصا)، وذلك من خلال استخدام سياسة التهديد بفرض الحكم العسكري تارة، واستخدام أنظمة الطوارئ تارة أخرى، وكذلك التهديد بربط حق التصويت في انتخابات الكنيست بالخدمة العسكرية، وكذلك التهديد بإلغاء المواطنة الإسرائيلية، كما أنّ المؤسسة الإسرائيلية استخدمت سياسة العنف ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948، من خلال تشكيل وحدة الشرطة الخاصة بمعالجة التطورات في التجمعات السكنية الفلسطينية، والتي بدورها استخدمت القوة في العديد من القرى الفلسطينية، خاصة في منطقة الجليل، بذرائع عديدة، كما أنّ المؤسسة الأمنية الإسرائيلية استخدمت أنظمة الطوارئ؛ للحد من حرية التنقل، ولتنفيذ عمليات الاعتقال بشكل أكثر مما كان في الفترات السابقة، كما أنّ المؤسسة الإسرائيلية استخدمت وسائل الإعلام؛ بهدف عزل الفلسطينيين في المجتمع الإسرائيلي نفسيًا واجتماعيًا، كما أنها عملت بشكل مكثف على تعميق سياسة الاستقطاب السياسي، وشراء الولاءات، ولواء النخب الأكاديمية والثقافية والاجتماعية، وكذلك ولواء القيادات السياسية، وقد أحرزت هذه السياسة نجاحًا كبيرًا في تحقيق أهدافها على المدى القصير، وكذلك في إحداث تحولات أساسية في التوجهات السياسية بعيدة المدى¹.

إلا أنّ نجاح المؤسسة الإسرائيلية في تحقيق أهدافها، سواء قصيرة المدى، أو أهدافها بعيدة المدى، المتمثلة في إحداث تحولات أساسية في التوجهات السياسية للفلسطينيين في إسرائيل، لم تكن ناتجة فقط عن الأساليب والسياسات التي انتهجتها تجاههم فقط؛ فهناك بالإضافة لما سبق عوامل عديدة ساهمت في

¹ حيدر، عزيز، الفلسطينيون في إسرائيل في ظل اتفاقية أوسلو، مرجع سابق، ص 137-138.

تحقيق أهداف المؤسسة الإسرائيلية، وأولى هذه العوامل هو التنافس الشديد بين التنظيمات السياسية الفلسطينية، وحاجة هذه التنظيمات إلى الموارد المادية، حيث إنها كانت تلجأ إلى السلطة الإسرائيلية لتوفيرها، وكذلك استقطاب الصوت العربي الفلسطيني من قبل الحزبين الرئيسيين في إسرائيل (العمل والليكود)؛ الأمر الذي أدى إلى زيادة قيمة الصوت الفلسطيني واستعداد جميع الأحزاب للحصول عليه، وكذلك قرار منظمة التحرير الفلسطينية إعلان الدولة الفلسطينية على أراضي عام 1967م، وتجاهلها لفلسطيني 48، من أجل حلّ القضية الفلسطينية، ومحاولة منظمة التحرير الفلسطينية استمالة الشخصيات الفلسطينية المقربة من السلطة الاسرائيلية، خاصة المقربة من حزب العمل، والعامل الأخير الذي ساهم في نجاح المؤسسة الإسرائيلية في تحقيق أهدافها هو شعور رؤساء السلطات المحلية العربية الفلسطينية بالثقة بالنفس؛ كونهم منتخبين انتخاباً مباشراً؛ الأمر الذي أعطاهم الشرعية لاتخاذ المواقف السياسية دون الرجوع إلى الجمهور¹.

ويرى عزيز حيدر أنّ نجاح سياسة الاستقطاب من قبل السلطة الإسرائيلية، والتحويلات في السياسة الفلسطينية في الداخل المحتل، أدت إلى نتائج اجتماعية سياسية، على المستويين القيمي والسلوكي، ويلخص حيدر هذه التحويلات بتراجع العمل الجماعي، والتمسك بالأطر التقليدية المحلية، وبأنّ القيم السياسية والوطنية أصبحت ضبابية، كما أنّ الفجوة بين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948م، وبقية الفلسطينيين قد اتسعت في موضوع الغايات وتقرير المصير السياسي، كذلك القبول بالموقع الدولي والهامشي في المجتمع الاسرائيلي، والسعي للاندماج الفردي في (اسرائيل)، وأصبحت القيادات الفلسطينية في الداخل المحتل تلعب دور الوسيط بين فلسطيني الـ 48 والسلطات الاسرائيلية من جهة، وبين القيادات الفلسطينية من جهة أخرى، كما أنّه تم إعادة النظر في مضمون الهوية الوطنية الفلسطينية، إضافة إلى حدوث انعكاسات واضحة منذ اندلاع الانتفاضة الأولى على صعيد التنظيم السياسي في الداخل المحتل، وتتمثل هذه الانعكاسات بتأسيس الحزب الديمقراطي العربي بقيادة عبد

¹ حيدر، عزيز، الفلسطينيون في إسرائيل في ظل اتفاقية أوسلو، مرجع سابق، ص 139.

الوهاب دراوشة بعد انسحابه من حزب العمل، ويعتبر أول حزب عربي فلسطيني مستقل يتشكل في (إسرائيل) منذ قيامها، حيث إن هذا الحزب تبنى فكرًا سياسيًا جديدًا يعتمد على جمع القوة السياسية بناء على المصالح المشتركة، واستخدامها في دفع الاندماج الفردي في المجتمع الإسرائيلي، وهناك انعكاس آخر، وهو تحول القائمة التقدمية للسلام والمساواة إلى قائمة عربية نقية بعد الانسحاب من حزب العمل، كما أن الحزب الشيوعي والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة أعادتا النظر في موقفيهما، كما أن ظهور الحركة الإسلامية كقوة، سياسية اجتماعية، مؤثرة بشكل كبير على المستويين المحلي والقطري، يعد من أهم الانعكاسات على التنظيم السياسي للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، الذي أحدثته الانتفاضة الأولى.¹

إلا أن صالح (2012م) يرى أن اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى (1987م-1992م) أدى إلى تدعيم المكون الفلسطيني للفلسطينيين في (إسرائيل)، والذي برز في تأييدهم ومساندتهم للانتفاضة، حيث إن المكون العربي ضعف لديهم؛ بسبب معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، وضعف المكون العربي أدى إلى تعزيز وتقوية المكون الفلسطيني، حيث ازداد شعور فلسطيني 48 بأنهم فلسطينيون أكثر من شعورهم أنهم عرب، حيث تميزت هذه الفترة بصعود المكون الفلسطيني.²

يمكن القول أن هذه المرحلة نتج عنها تقوية العلاقة بين الفلسطينيين على طرفي الخط الأخضر، الأمر الذي أدى إلى تعزيز المكون الفلسطيني والإسلامي للفلسطينيين داخل الخط الأخضر، وازدياد الإدراك أن الخط الأخضر يشكل حدودا فاصلة لعملهم السياسي، وأن مصيرهم السياسي أصبح مختلف عن مصير باقي الفلسطينيين.

¹ حيدر، عزيز، الفلسطينيون في إسرائيل في ظل اتفاقية أوسلو، مرجع سابق، ص 140.

² صالح، محمد احمد، هوية فلسطيني 48 بين استراتيجيات الأسرلة وجهود الفلسطنة، 2012، مجلة رسالة المشرق، جامعة القاهرة- مركز الدراسات الشرقية، 2012، ص 64، <http://search.mandumah.com/record/701969>

الفصل الثالث

التحولات السياسية والفكرية التي أحدثتها اتفاقية أوسلو على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948م

3.1 تمهيد

منذ عام 1948، اعتبر الفلسطينيون في الأراضي المحتلة عام 1948م، وقيادتهم السياسية طرفاً متميزاً في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني الأوسع، على الأرض، والسيادة، والحقوق التاريخية في فلسطين المحتلة.

وقد تم إقصاء الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948م، من اتفاقيات أوسلو ومن مفاوضات السلام التي تلتها من قبل منظمة التحرير الفلسطينية و (دولة إسرائيل) واللاعبين الدوليين، الذين ركزوا على الصراع الدائر على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، والمتمثلة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

اعترفت اتفاقيات أوسلو بقضية اللاجئين الفلسطينيين الذين هجروا عام 1948م، باعتبارها قضية مهمة تحتاج حلاً، ورغم تأجيلها للمرحلة النهائية من المفاوضات، إلا أنه، وفي الوقت ذاته، لم تتطرق المفاوضات إلى قضايا الفلسطينيين الذين أصبحوا مواطنين في دولة إسرائيل، وإلى المهجرين الداخليين، والمطالبات المتعلقة بالأراضي والحقوق، ولم الشمل، والأسرى، فهذه القضايا تم تجاهلها من قبل الطرفين: الفلسطيني والإسرائيلي؛ وما زال الفلسطينيون في إسرائيل، وحتى يومنا هذا، يطالبون بضرورة تناول قضاياهم في أية مفاوضات تجري بين الجانبين: الإسرائيلي والفلسطيني في إطار عملية السلام.

عبر الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م، والذين أصبحوا أقلية متنامية، عن غضب وإحباط شديدين؛ بسبب إقصائهم من عملية السلام منذ اتفاقيات أوسلو، حيث عبرت هذه

الاتفاقيات عن رسالة واضحة، مفادها أن الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948م، سيتقرر مصيرهم في سياق مكانتهم كمواطنين إسرائيليين، وبالتالي، لن يكونوا طرفاً في أي حل دائم للصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

3.2 مكانة فلسطيني 48 في مفاوضات السلام الفلسطينية الإسرائيلية

يرى نديم روحانا* أنه لا يسمح للمفاوض الفلسطيني بطرح قضايا تتعلق بالفلسطينيين في إسرائيل، وهذا الأمر كان واضحاً في أوسلو، واستمر في جميع المفاوضات التي لحقتها، كما يرى أن هذه القضايا تتعلق بالحقوق القومية للفلسطينيين في إسرائيل، من ضمنها قضية المساواة للفلسطينيين في إسرائيل، وهناك أيضاً قضايا فلسطينية جوهرية لم تدخل في المفاوضات، مثل قانون المواطنة الذي يتحدث عما يحدث لمواطن أو مواطنة فلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948م، أرادا الزواج من فلسطينية أو فلسطيني من خارج الخط الأخضر؛ مثل هذا الموضوع لن يدخل في المفاوضات، وتم حسمه، بحيث لن يدخل في المفاوضات مستقبلاً. قضية المهجريين الداخليين، يقول روحانا: ألسنا نقول بأن اللاجئين هم القضية التي نريد أن نتحدث عنها؟ هل نستطيع أن نتحدث عن قضية اللاجئين بمعزل عن قضية المهجريين الداخليين؟ وهم لاجئون أيضاً. ويرى روحانا أن موضوع أملاك الغائبين هو حق للاجئين؛ حيث إنه منع أن يدخل قانون أملاك الغائبين في المفاوضات، ليس فقط من باب أنه قانون جائر يستولي على عدد كبير من الأراضي، ويسرق الأراضي من المهجريين وغير المهجريين، لكن حتى فيما يتعلق بقضية تعويض اللاجئين: المهجرون مستبعدون من هذه القضية تماماً، هذه القضايا، عدا عن الوضع العام، استبعدت من المفاوضات.¹

* نديم روحانا: مدير المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية-مدى الكرمل، حيفا

¹ حسن، خضر، (تحرير) الفلسطينيون على جانبي الخط الأخضر في ظروف سياسية متغيرة، وقائع ورشة عمل (4-5 آذار - 2011 في رام الله)، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، مدى الكرمل، حيفا، بالشراكة مع المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، مواطن، رام الله، 2012م، ص 57.

وينتقد روحانا موقف المفاوضين الفلسطينيين في الاستثناء الشامل والكامل للفلسطينيين في إسرائيل، ويشير إلى أن هذا الموقف اختيار فلسطيني في المفاوضات، أي أن الموقف الفلسطيني رأى أنه لا ينبغي أن تدخل قضايا الفلسطينيين داخل (إسرائيل) في المفاوضات.¹

ويناقش روحانا دور القيادة السياسية للفلسطينيين في الداخل المحتل، في فترة طرح برنامج الحل المرحلي عام 1974م وبعده، في قبول هذا الاستثناء وترسيخه، ويرى أن أول من طرح حل الدولتين عملياً هم الفلسطينيون في (إسرائيل)، حيث كان الحزب الشيوعي الإسرائيلي صاحب فكرة مشروع حل الدولتين، قبل أن تتطرق له منظمة التحرير الفلسطينية.²

ويحمل روحانا النخب السياسية الفلسطينية محاولة إسقاط حق تقرير المصير الخاص بالفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948م، حيث أن النخب السياسية الفلسطينية لم تتعامل مع فلسطيني الداخل على أنهم جزء من الشعب الفلسطيني من خلال محاولة إسقاط حقهم في تقرير المصير، فحق تقرير المصير كما تريده منظمة التحرير الفلسطينية يتمثل في إقامة دولة فلسطينية، في الأراضي المحتلة عام 1967م، وبالتالي يشير روحانا إلى أن الإجابة على سؤال: هل الفلسطينيون في الأراضي المحتلة عام 1948م، جزء من الشعب الفلسطيني أم لا؟ وصلت من النخب الفلسطينية ومشروعها السياسي: أنهم ليسوا جزءاً من الشعب الفلسطيني، ويقول مستطرداً: التداخيات توحى بأنهم ليسوا جزءاً من الشعب الفلسطيني؛ إذن فالشعب الفلسطيني سيقدر أن يكون حق تقرير المصير في إقامة دولة هنا، على أساس دولتين لشعبيين. ويرى روحانا أنه عندما يقرر الشعب الفلسطيني أن حق تقرير المصير يتمثل في إقامة دولة فلسطينية في الأراضي المحتلة عام 1967م، فإن هذا يأتي على حساب شعب فلسطيني واحد، هويته تضرب في الصميم؛ لأن هوية الشعب الفلسطيني هي قضية حق تقرير المصير في العودة والمقاومة وتحقيق العدالة، هذا من وجهة نظر نديم روحانا، أما وجهة نظر عدد كبير من الفلسطينيين

¹ حسن، خضر، (تحرير) الفلسطينيون على جانبي الخط الأخضر في ظروف سياسية متغيرة، مرجع سابق، ص57.

² المرجع السابق، ص58.

فهى أنّ هذا الحق يسقط عندما يقال للفلسطينيين فى الاراي الفلسطينية المحتلة عام 1948: أنتم لستم جزءاً فى حق تقرير المصير، وبعدها يُقال لهم: أنتم جزء من الشعب الفلسطينى؛ يصبح المعنى عند إذن مختلفاً وغير مقتنع.¹

ويتهم روحانا قيادة منظمة التحرير بأنها استخدمت الفلسطينيين فى الاراضى الفلسطينية المحتلة عام 1948 لتحقيق مصالحها على حسابهم، وأنها حاولت دفعهم تجاه الأسرلة، ويقول²: "إنّ الرئيس أبا مازن قبل أن يصبح رئيساً، وعندما كان مسؤولاً عن ملف الفلسطينيين فى إسرائيل، توجه لأحد الزعماء الفلسطينيين فى الداخل؛ ليفرض على الأستاذ محمد ميعارى أن يتحالف مع الأستاذ دراوشة؛ من أجل أن يقوم حزب عربى بالضغط على حزب العمل لقبول التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية. أي إنهم كانوا يريدون استخدامنا كـ (إسرائيليين)؛ كانوا يريدون تقوية الهوية الإسرائيلية فىنا من أجل الوصول إلى هذا التفاوض".³

ويرى روحانا أنه لا يمكن أن تكون المفاوضات غير هامة للفلسطينيين فى إسرائيل؛ فمثلاً، يقول فى موضوع الدولة اليهودية: لا يمكن الحديث عن دولة يهودية دون طرح قضية الفلسطينيين فى إسرائيل ودون أن توضع فى الاعتبار، ويقول معبراً عن الموقف الضعيف والهزيل والمتخاذل لمنظمة التحرير الفلسطينية من قضية الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة عام 1948م، بمطالبها لهم: إنّنا نعلم أنّ التعليمات للمفاوضين الفلسطينيين كانت (ارفض كل شيء له علاقة بوطن قومى لليهود، دولة يهودية)، كله مرفوض، ولكن، كان هناك تفاوت بين التوصيات وبين ما يجرى عملياً فى المفاوضات. لسان حال المفاوض الفلسطينى: سموها ما تريدون، سموها دولة يهودية أو ما تريدون. ويتساءل روحانا: كيف دولة يهودية؟ كيف سموها كما تريدون!⁴، كما ويرى أنّ تسميتها دولة يهودية سيخلق إسقاطات على

¹ حسن، خضر، (تحرير) الفلسطينيون على جانبي الخط الأخضر فى ظروف سياسية متغيرة، مرجع سابق، ص59.

² المرجع السابق، ص59

³ المرجع السابق، ص59.

⁴ المرجع السابق، ص59-60.

الفلسطينيين في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، وهذا يعني أنك تعيش في وطن ليس وطنك، أنت في وطن الشعب اليهودي؛ عدا عن أنك مواطن من الدرجة الرابعة أو الخامسة، وعدا عن التمييز، وعدا عن القضايا الاقتصادية والسياسية. علاقتك مع الوطن صودرت تماماً.¹

ويشير روحانا إلى أنّ الأساس في مقاومة الدولة اليهودية مصدران، المصدر الأول هم اللاجئين، والذين لا يمكن أن يتم حل قضيتهم ضمن حل الدولتين، على الرغم من أنه لم يصرح أحد بذلك؛ والمصدر الثاني هم الفلسطينيون في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948؛ حيث إنهم أصبحوا مفسدين لهذا الحل، كما يسمى في علوم الصراع (spoiler)؛ أي مفسد اللعبة، ويستطرد قائلاً أنّ هذا الوصف غير لطيف، لكن، يجب أن تقول لهم: إما أن أشارك في اللعبة أو أخرب اللعبة. لا أقبل هذا الحل؛ حل الدولة اليهودية.²

وينتقد روحانا منظمة التحرير الفلسطينية التي استتبت الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948م، من مفاوضات السلام، وتجاهلها حقيقة أنهم جزء من الصراع وجزء من القضية الفلسطينية، وكذلك تجاهلها أيضاً أنّ الفلسطينيين في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 هم جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني، وأنه لا يمكن أن تتم عملية التفاوض دون إشراكهم، وأنّ عملية التفاوض لا يمكن أن تكون لإنهاء الاحتلال الذي حدث عام 1967، فقط، هذا موضوع طويل، بل إنهاء للصراع؛ حيث إنه لا يمكن أن يتم الحديث عن إنهاء الصراع بين الشعب الفلسطيني والشعب الإسرائيلي، وبين الشعب الفلسطيني والحركة الصهيونية، دون أن يتم أخذ الفلسطينيين في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 بالحسبان.³

¹ حسن، خضر، (تحرير) الفلسطينيون على جانبي الخط الأخضر في ظروف سياسية متغيرة، مرجع سابق، ص 59-60.

² المرجع السابق، ص 61.

³ المرجع السابق، ص 61.

ويرى هاني المصري* أنّ الفلسطينيين في الاراضي المحتلة عام 1948 ساهموا في إفشال حل الدولتين كنتيجة لجريمة تقسيم فلسطين، حتى بالصيغة الأفضل، عن طريق دورهم وحيويتهم ونشاطهم في(إسرائيل)؛ فلعبوا دوراً كبيراً في إفشال الحل، فكل النشاطات تدخل في الحسابات المخفية وغير المباشرة، إن لم تكن في صميم الحسابات المباشرة.¹

ويشير هاني المصري إلى أنّ عملية السلام بدأت من الأساس بالخطأ؛ عندما وافق الفلسطينيون على القرار 242، حيث إنّ هذا القرار لا يتعامل مع القضية الفلسطينية، بل مع العدوان الإسرائيلي عام 1967م، وإزالة آثاره، ويرى هاني المصري أيضاً أنّ أبا عمار أخطأ هو والقيادة الفلسطينية في الموافقة على هذا القرار، وأنه عند العودة إلى وثيقة الاستقلال يجب أن لا نطمحها، فهي لم تعترف بإسرائيل، ولم تعلن التخلي عن فلسطين 48، وحدث الاعتراف والتخلي بعد ذلك.²

ويشير هاني المصري إلى أنّه كان هناك تصور لدى القيادة الفلسطينية بإمكانية إقامة دولة فلسطينية على حدود 67 بالتزامن مع حق العودة. ويقول هاني المصري إنه عندما وقع اتفاق أوسلو كانت القيادة الفلسطينية تقول: إنّ هذا الاتفاق ليس من أجل الضفة وغزة فقط، بل من أجل قضية اللاجئين، وكنت أعارضهم وأقول لهم: إنّ الإسرائيليين يستخدمون التضليل من أجل تمرير العملية، ومع سير المفاوضات اقتنعت القيادة الفلسطينية بعدم إمكانية الجمع بين حق العودة والدولة الفلسطينية.³

ويرى هاني المصري أنّ موضوع عدم رضا إسرائيل بقيام المفاوض الفلسطيني بالتفاوض على قضايا 48 ليس صحيحاً، والحقيقة أنّ إسرائيل تريد من المفاوض الفلسطيني أن يفوض على كل شيء، بدليل

* هاني المصري: مدير عام المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية-مسارات(رام الله)

¹ حسن، خضر، (تحرير) الفلسطينيون على جانبي الخط الأخضر في ظروف سياسية متغيرة، مرجع سابق، ص 63.

² المرجع السابق، ص 64.

³ المرجع السابق، ص 67.

أنها أصرت على أنّ المنظمة هي التي يجب أن توقع الاتفاق النهائي باسم الشعب الفلسطيني كله. والاتفاق ينتظر منه أن يكون نهاية الصراع والكف عن المطالب.¹

ويضيف هاني المصري أنّ صائب عريقات صرح خلال ندوة ما، أنّه لا يمكن أن نسمح للفلسطينيين داخل أراضي 48 بالمشاركة في استفتاء الحل النهائي؛ لأنّ ذلك سيكون جريمة، ولكن من المسموح لنا نحن أن نفاوض عندما يتعلق الأمر بهم، وأن نجري استفتاءً دون تدخلهم. ويرى هاني المصري أنّ هذا الكلام يعيدنا إلى النقطة التي تكلم عنها عزمي بشارة: بالعكس، يجب أن يكون فلسطينيو الداخل شركاء في إعادة صياغة المفهوم للبرنامج الفلسطيني والإستراتيجية الفلسطينية ومنظمة التحرير، هذا هو المطلوب، هذا لا يعني بالضرورة أن يشاركوا كأعضاء في المجلس الوطني؛ حيث يمكن إيجاد شكل من أشكال التنسيق والتواصل.²

ويبيدي عادل مناع* معارضته لنديم روحانا في موضوع أنّ الفلسطينيين في أراضي 48 مفسدون لحل الدولتين، بمعنى أنّهم أصحاب دور كبير في إفساد حل الدولتين، وأنّ دور فلسطيني 48 قليل جدًّا، ولكن الدور الكبير في إفساد حل الدولتين هو دور المستوطنين؛ فهم المفسدون الحقيقيون، فالمستوطنون وإسرائيل وما فعله فلسطينيو 48 مجرد دفعة إضافية.³

ويرى عادل مناع أنّه لو تم التوصل إلى اتفاق بين (إسرائيل) والمفاوضين الفلسطينيين، فلن يتمكن فلسطينيو 48 من فعل شيء. الحقيقة، إنّ المفاوضات وصلت إلى طريق مسدود؛ لأنّ (إسرائيل) غير مستعدة لتقديم الحد الأدنى لقيام دولة فلسطينية حقيقية ومستقلة وذات سيادة.⁴ ويرى مناع أنّ الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948 غير قادرين على تعطيل الحل السلمي؛ نتيجة التربية على وعي

¹ حسن، خضر، (تحرير) الفلسطينيون على جانبي الخط الأخضر في ظروف سياسية متغيرة، مرجع سابق، ص 67.

² المرجع السابق، ص 69.

* عادل مناع: مؤرخ مختص في تاريخ فلسطين الحديث وباحث كبير في معهد فان لير في القدس.

³ حسن، خضر، (تحرير) الفلسطينيون على جانبي الخط الأخضر في ظروف سياسية متغيرة، مرجع سابق، ص 70.

⁴ المرجع السابق، ص 70.

سياسي يعتمد وجهتين: أولاهما، بعد النكبة، حيث كان عند الفلسطينيين في الاراضي المحتلة عام 1948 صراع بقاء، وكلّ ما أرادوه في السنوات العشر الأولى أن يتجنبوا الطرد ، بمعنى أنّ صراع البقاء كان الشيء الأساسي. ونتيجة أنّ الحزب الشيوعي، الذي وافق على التقسيم، وافق على قرار 242، بعد ذلك تبلور عند الفلسطينيين في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 وعي سياسي معين ما زالوا يعانون منه حتى يومنا هذا ولم يتم التخلص منه.¹

ويرى مناع أنّ الفلسطينيين في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 تبلور لديهم في أواخر عام 2010م، التفكير بقدرتهم على أن يكونوا معيقين لحل الدولتين، وأنهم أصحاب دور يتجاوز حقوق المواطنة.²

ويستنتج عزمي الشعبي أنّ دخول منظمة التحرير في المفاوضات مع (إسرائيل) أدى إلى تراجع دور قيادات الفلسطينيين في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، وأنّ الأمر ازداد صعوبة بعد إنشاء السلطة، ووصول قيادة منظمة التحرير إلى داخل فلسطين.³ ويقول الشعبي: "كنت وزيراً في الفترة ما بين 1994-1996م، وكنت أراهم يأتون إلى ياسر عرفات، والبعض منهم ينافقونه، وهو صاحب كاريزما ولا يرفض أحداً، وكان يستخدم بعضهم في نقل رسائل إلى حزب العمل أو غيره".⁴

ويشير عزمي الشعبي* إلى أنّ القيادة الفلسطينية لفلسطيني 48 لم تستطع صياغة شكل العلاقة التي تريدها منظمة التحرير الفلسطينية، عندما أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية قريبة وسهلة، على الرغم من أنّ هذه العلاقة مشتركة، ولا يقررها طرف واحد، سواء من جهة المنظمة، أو من جهة فلسطيني 48، لم توجد أشياء موحدة. ويشير الشعبي إلى أنّ أبا مازن تحديداً، كان يملك الرغبة في أن

¹ حسن، خضر، (تحرير) الفلسطينيون على جانبي الخط الأخضر في ظروف سياسية متغيرة، مرجع سابق، ص70.

² المرجع السابق، ص70.

³ المرجع السابق، ص71.

⁴ المرجع السابق، ص71.

* عزمي الشعبي: مفوض مكافحة الفساد في الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة-أمان(رام الله).

تتحول الجماهير الفلسطينية في الاراضي المحتلة عام 1948 إلى قوة ديمغرافية؛ فكان يقول: يا إخوان لا أحد يتحدث عنها، حتى لا تنفجر قبل الأوان.¹

يمكن القول ان عملية استثناء الفلسطينيين في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 من مفاوضات السلام كان بناء على قرار اسرائيلي، لم تتمكن منظمة التحرير الفلسطينية من معارضته، كما ان قيادات الفلسطينيين في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 لم تطالب بذلك، على الرغم من ذلك يمكن القول انه لا يمكن نجاح عملية السلام بين الطرفين دون حل القضايا المتعلقة بالفلسطينيين في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948.

3.3 إقصاء الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948م، من العملية السلمية

وفقاً للنقاش المفاهيمي الذي تطرحه لورا وايزر (2018) (wise, L. 2018)، تُشكل آلية الاحتواء في سياقات اتفاقيات السلام عنصراً مهماً في التعامل مع الأقليات، ولكن اتفاقيات أوسلو لم تعتبر الفلسطينيين في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 طرفاً، واعتبرتهم غير موجودين، ولم تتناول قضاياهم الداخلية، حيث إنّ سياسات الإقصاء وآلياته حاضرة دوماً في العلاقات بين (إسرائيل) الفلسطينيين في الاراضي المحتلة عام 1948.²

لقد أفضت اتفاقية أوسلو، الموقعة بين حكومة (إسرائيل) ومنظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن عام 1993م، إلى الاعتراف المتبادل بين (إسرائيل) ومنظمة التحرير الفلسطينية؛ حيث نصّ إعلان المبادئ بشكل واضح على أنّ المفاوضات المستقبلية ستغطي كل القضايا المتبقية ومن بينها: القدس، واللاجئين، والمستوطنات، والاتفاقيات الأمنية، والحدود، والعلاقات، والتعاون، والجوار، وقضايا أخرى تحظى باهتمام مشترك. ولكنّ قضايا الأقلية الفلسطينية، مثل: قضية المهجرين الداخلين، ولمّ شمل الأسر،

¹ حسن، خضر، (تحرير) الفلسطينيون على جانبي الخط الأخضر في ظروف سياسية متغيرة، مرجع سابق، ص72.

² Yiftache, O, (1997). The Political Geography of Ethnic Protest: Nationalism, Deprivation and Regionalism among Arabs In Israel. Th Royal Geographic Society. Vol. 22, (1). Pp. 91-110

والعودة إلى القرى والبلدات في إسرائيل، وقضايا أسرى الأقلية الفلسطينية لم تناقش. إنَّ عملية السلام منحت الأولوية للقضايا المحورية للاعبين المركزيين لحل الصراع، الفلسطيني الإسرائيلي.¹ إلا أنَّ الأقلية الفلسطينية لم تشمل في أي إطار من أطر المفاوضات نتيجة إقصاء الفلسطينيين في إسرائيل من اتفاقية أوسلو، فأُمسى هؤلاء ضحايا إقصاء مزدوج لهذه العملية، كما أشار العديد من المسؤولين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948 والنواب العرب الفلسطينيين في الكنيست الإسرائيلي والناشطين السياسيين إلى أنَّهم تم دعوتهم للاحتفاء والاحتفال بعملية سلام لم يكونوا جزءاً منها.²

كان الهدف من وراء إقصاء الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية عام 1948 من اتفاقيات أوسلو عزلها عن الصراع، الإسرائيلي الفلسطيني، ولكنه أسفر عن نتيجة عكسية؛ إذ أصبح الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 أكثر انخراطاً في النزاع من خلال دعم النضال الفلسطيني من عدة مواقع، إلى جانب الانكفاء المحلي لسياستهم وإيلاء قضاياهم الداخلية أهمية خاصة، وأسهمت هذه الصيرورة المزدوجة في تعزيز مكانة الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية عام 1948 بوصفهم لاعباً مركزياً في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.³

ووفقاً ل حسن جبارين، مدير (عدالة) المركز القانوني لحقوق الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، والخبير في الشؤون القانونية للأقلية الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، دفعت اتفاقيات أوسلو الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 إلى تعريف أنفسهم، لأول مرة، كأقلية قومية، والسعي لإحقاق حريات مدنية، وحماية الحقوق الجماعية تماشياً مع ازدياد الاهتمام العالمي بحقوق الأقليات.⁴

¹ Wise,L.(2018)Setting Aside the' Others"Exclusion aimd inclusion of Non –dominant Minorities in Peace Agreements.**Nationalism and Ethnics Politics**,VOI 24,Pp.311-323

² مصطفى، مهدي (محرر): الفلسطينيون في إسرائيل: الحقل السياسي الفلسطيني: تحولات في القيادة ودور الأحزاب بين التمثيل والتنظيم، مؤتمر مدى الكرمل عام 2020، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، مدى الكرمل، حيفا، 2020، ص15

³ المرجع السابق، ص ص15-17.

⁴ Jabareen,H.(2013).20 *Years of Oslo:The Green Line's challenge to the statehood protect. Journal for Palestinians Studies*,43(1).Pp.41-50

ويرى منصور الناصرة* أنه على الرغم من إقصاء الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948م، من اتفاقيات أوسلو، وعلى الرغم من مشاعر الإحباط التي سادت في أوساطهم، إلا أنهم تابعوا نضالهم من أجل الحقوق الفلسطينية التي تخص جميع الفلسطينيين أينما وجدوا بطرق شتى. كما أحدثت شعارات الوحدة التي عرّفت الفلسطينيين في إسرائيل على أنهم (جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني)، ودعم النشاط السياسي الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام 1948م، أحدث فرقاً مجدياً، على الأقل في استراتيجيات منظمة التحرير الفلسطينية. ولكن ما أن اتفق الطرفان على السعي لتحقيق هدف (دولتين لشعبيين)؛ حتى أصبح الانفصال الرسمي بين أجندة إسرائيل منظمة التحرير، المتمحورة حول الأراضي المحتلة والفلسطينيين العرب في (إسرائيل)، مسألة وقت لا أكثر.

ومن خلال الإقصاء خارج إطار أوسلو، دفعت كل من (إسرائيل) ومنظمة التحرير الفلسطينية الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة نحو تعزيز تنظيمهم السياسي، ونحو الانكفاء المحلي لنضالهم كمواطنين في إسرائيل، وعلى الرغم من إقصاء الفلسطينيين في إسرائيل من اتفاقيات أوسلو، ازداد دعم هؤلاء للنضال الوطني الفلسطيني.¹ وبذلك بين ناصرة أن موقف الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948م، رغم استثنائهم من مفاوضات السلام بقي موقفهم ثابتاً من القضية الفلسطينية، ورغم تخلي منظمة التحرير عنهم إلا أنهم استمروا في النضال داعمين للنضال الفلسطيني، سواء ذلك النضال المتعلق بالحقوق الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م، أو حقوق باقي الفلسطينيين أينما وجدوا.

* منصور الناصرة: محاضر في العلاقات الدولية، قسم السياسة والحكم، جامعة بن جوريون، بئر السبع.

¹ مصطفى، مهند، (محرر) الفلسطينيون في إسرائيل: الحقل السياسي الفلسطيني: تحولات في القيادة ودور الأحزاب بين التمثيل والتنظيم، مرجع سابق، ص 1

ومنذ اتفاقيات أوسلو، استمرت إسرائيل في اعتبار الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948 شأنًا داخليًا، لا جزءًا من عملية السلام، وفي هذا الصدد يشير أمل جمال¹ (2013م) إلى أن الإسرائيليين "لا يريدون تقبل حقيقة أن مواطني الدولة الفلسطينيين هم جزء من الصراع، وأن مكانتهم يجب أن تتحدد في إطار مفاوضات السلام، وليس خارجها"². ويضيف أمل جمال أن متابعة المفاوضات بجديّة، من وجهة نظر الإسرائيليين، تتطلب من الفلسطينيين استيفاء شروط معينة، ومن بينها "إقصاء الفلسطينيين مواطني إسرائيل من الدولة الفلسطينية المستقبلية"³. ويوجز جبارين التوجه الإسرائيلي قائلًا: إن الخط الأخضر "شأن متعلق بالسيادة الإسرائيلية الداخلية، لذلك، فإن مكانة الفلسطينيين مواطني الدولة ليس جزءًا من اتفاقيات أوسلو"⁴. ووفقًا للمفاهيم الإسرائيلية؛ فإن اللاجئين الفلسطينيين والسكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1967 "يواجهون مصيرًا مختلفًا عن مصير الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948"⁵.

وعلى الرغم من إقصاء الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948 من اتفاقيات أوسلو، تابعت منظمة التحرير الفلسطينية تأدية دور غير مباشر في النشاط السياسي في أوساط الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948، من خلال تشجيعهم على تعزيز دورهم بواسطة الاتحاد معًا على المنبر البرلماني الإسرائيلي. كما أن منظمة التحرير الفلسطينية تبعث ممثليها لحضور المؤتمرات واللقاءات الجماهيرية التي تعقدها الأحزاب العربية الفلسطينية، حاملين رسائل تؤكد على هذه الاستراتيجية، وفي أحد هذه المؤتمرات الذي عقد عام 1995م، في كفر قرع، قال أحد ممثلي منظمة التحرير: "ترغب

* أمل جمال: مدير فرع الاتصال السياسي في قسم العلوم السياسية في جامعة تل أبيب، له عدة كتب وأبحاث نشرت بعدة لغات، آخر كتاب له حول "الحقوق الجماعية والدولة القومية" الذي نشر من قبل مدى الكرمل في حيفا

¹ Jamal,A.(2013,September) *Twenty Years after Oslo accords:A perspective on the need for mutual ethical recognition*. Rosa Luxemburg Stiftung in Israel,p,12.

² المرجع السابق، ص12

³ المرجع السابق، ص7

⁴ Jabareen,H.(2013).*20 Years of Oslo:The Green Line's challenge to the statehood protect*. Journal for Palestinians Studies,43(1).Pp48

⁵ Jamal,A.(2013,September) *Twenty Years after Oslo accords:A perspective on the need for mutual ethical recognition*. Rosa Luxemburg Stiftung in Israel,p,4.

كفلسطينيين في رؤية المزيد من النواب العرب في الكنيست. من المهم جدًا أن تتحد الأحزاب العربية ضمن حزب واحد".¹

على الرغم من إهمال أحد المشاريع المشتركة لمنظمة التحرير الفلسطينية والفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م، منذ أوصلو، تصدر الفلسطينيون في الأراضي المحتلة عام 1948م، جبهة الدفاع عن القضية الفلسطينية من موقعهم كمواطنين في (دولة إسرائيل)، فعلى سبيل المثال، كثيرًا ما تتدلع في البلدان العربية احتجاجات حاشدة تضامنية مع إخوانهم الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1967م، بعيدًا عن سياسات منظمة التحرير الفلسطينية في موقف متقدم للفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948م، على موقف منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، مثلما حدث في الانتفاضة الثانية في عام 2000م، وعلى إثر المواجهات في غزة و القدس في العام 2014م، وفي الأعوام 2015م، 2017م، 2018م. وفي تموز عام 2017م، نظمت مظاهرات حاشدة في معظم البلدان العربية؛ دعمًا للاحتجاجات في المسجد الأقصى في القدس، والتي اندلعت عند نصب كاشفات معادن عند المدخل، واستمر دعم القضية الفلسطينية عندما أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عام 2017م، اعترافه بمدينة القدس عاصمة لإسرائيل.²

ومن الجدير ذكره أن موقف الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية عام 1948م، من العدوان الإسرائيلي ضد إخوانهم في الأراضي المحتلة عام 1967م، والمتمثل في التضامن من خلال الاحتجاجات متقدم على موقف منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ولا يعبر هذا الموقف الداعم للفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1967م، من قبل فلسطيني الداخل عن تأييد لسياسات منظمة التحرير الفلسطينية.

¹ مصطفى، مهند، (محرر)، الفلسطينيون في إسرائيل: الحقل السياسي الفلسطيني: تحولات في القيادة ودور الأحزاب بين التمثيل والتنظيم، مرجع سابق، ص 17.

² المرجع السابق، ص 17.

وتدعي هنيده غانم مدير عام المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، بخصوص إقصاء الفلسطينيين داخل الخط الأخضر من مفاوضات السلام الإسرائيلية الفلسطينية، أنه كان مطالبات من هامش الهامش بضمهم إلى الحوارات أو المفاوضات، لكنّ معظم ممثلي الداخل لم يطلبوا من المنظمة أن يتم دمجهم بالمفاوضات، كما أنهم كانوا داعمين لمسار المفاوضات، وكانوا ينظرون إلى أن مسارهم هو مسار مشروع المواطنة، وبغض النظر عن المشروع الصهيوني.¹

ويدعي الكاتب والمحلل السياسي أنطوان شلحت أن موضوع إقصاء الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 من القضايا المسكوت عنها، فلم يطرحوا أنفسهم كجزء من القضية الفلسطينية، ومنظمة التحرير لديها فهم معمق، فهم لا يريدون نوعاً من إلقاء المصالح، لكن النتيجة كانت إقصاءهم من مفاوضات السلام، أما إذا سألنا عن الأسباب، فهذا يحتاج إلى بحث، فهناك جيل جديد كامل من فلسطيني الداخل، هذا الجيل جاء وكأنه ليس جزءاً من (إسرائيل)، وهذا يدل على أن (إسرائيل فشلت) في احتوائهم بمنظومتها الاجتماعية والسياسية، وردة الفعل التي حدثت من قبلهم على قضية الشيخ جراح خير دليل.²

ويدعي الشيخ إبراهيم صرصور أنه لم يكن لقيادة المجتمع العربي الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 أي دور رسمي في المفاوضات، بين منظمة التحرير الفلسطينية و(إسرائيل)؛ وذلك لأسباب أهمها أن (إسرائيل) لا يمكن أن تسمح بذلك؛ لما لها من نتائج، من منظورها الصهيوني، تتعارض تماماً مع رؤيتها لحل الصراع، الصهيوني الفلسطيني، من حيث رفضها لوحدة الشعب الفلسطيني من جهة، ورفضها لوحدة الأراضي الفلسطينية من جهة أخرى، والقبول بأن يكون المجتمع الفلسطيني في الداخل جزءاً من المفاوضات، معناه القبول بوحدة الشعب الفلسطيني ووحدة المصير، والقبول بإسقاط حدود حرب 1967م، كأساس للمفاوضات، ويرى أن إسرائيل نجحت في فرض إرادتها

¹ هنيده غانم: مقابلة شخصية، 2020/11/5

² أنطوان شلحت: مقابلة هاتفية، 2020/11/7

على الجانب الفلسطيني في هذا الشأن، تمامًا كما نجحت في فرض إرادتها في الكثير من بنود وفصول اتفاق أوسلو؛ الأمر الذي تسبب في حالة من خيبة الأمل في أوساط المجتمع الفلسطيني داخل الخط الأخضر، ويضيف، إنّ الفلسطينيين داخل الخط الأخضر وفي ظل غيابهم عن طاولة المفاوضات، كان يظنون أنّ منظمة التحرير ستفرض قضاياهم كمجتمع عربي فلسطيني يعاني من التمييز العنصري والقهر القومي، منذ قيام إسرائيل على طاولة المفاوضات، وستطالب بتحسين أوضاعهم على اعتبارهم ضحايا لهذا الصراع، ولكنّ ذلك لم يحدث، والأمر الأكثر إيلامًا هو فشل منظمة التحرير في شمل قضية أسرى الداخل السياسيين، الذين زجت بهم إسرائيل في السجون، بعد أن أصدرت بحقهم أحكامًا بالمؤبد، كجزء من الفصل ذي العلاقة بتحرير الأسرى في اتفاق أوسلو، والذي يقضي بتبويض السجون من الأسرى والأسيرات الفلسطينيين. ويضيف، إنّ فشل منظمة التحرير الفلسطينية في تحرير أسرى الداخل الذين سجنوا؛ بسبب انتمائهم للفصائل الفلسطينية، وخصوصًا حركة فتح، وتنفيذهم لعمليات في إسرائيل بتعليمات من قيادة فصائلهم؛ أدى إلى إحباط كبير يكاد يقتل ما تبقى من الثقة في قيادة السلطة والمنظمة، وهذا ما عبّر عنه عميد الأسرى الفلسطينيين، الأسير كريم يونس في رسالة مفتوحة للرئيس محمود عباس، والتي نشرتها جميع وسائل الإعلام، أدان فيها موقف القيادة الفلسطينية حيال أسرى الداخل بأشدّ العبارات؛ زاد من تعقيد الصورة، وضعف الثقة بالمنظمة، فهي لم تعد تمثل المجموع الوطني الفلسطيني، كما أنّها لم تعد قادرة على تمثيل الأمانى الوطنية الفلسطينية الأصيلة، بعد أن تحولت إلى أداة في يد السلطة الفلسطينية، وفقدت قدرتها على فرض أجندتها الوطنية، خصوصًا في مسألة الوحدة الوطنية، ويضيف إبراهيم صرصور، على الرغم من ذلك، فإنّ الحركة الإسلامية منذ عهد مؤسسها ورئيسها الشيخ عبد الله نمر درويش، فقد ظلت قنوات الاتصال مفتوحة بينها وبين قيادة المنظمة في الداخل والخارج؛ وذلك لقناعتها بأنّ استمرار هذه العلاقة سيشكل فرصة للعب دور في ترتيب الأوراق الفلسطينية قدر المستطاع، وسيساهم في تهدئة الأوضاع بين الفصائل، وتوحيد الصف الفلسطيني في وجه الاحتلال وأخطاره، وأضاف الشيخ إبراهيم صرصور، إنّ مؤسس الحركة الإسلامية

الشيخ عبد الله نمر درويش، واكب بحكم علاقته القوية مع كل الطيف السياسي والفصائلي الفلسطيني جميع التطورات السياسية قبل نشوء السلطة الفلسطينية وبعدها، وتشكلت لديه رؤية وفهم للخريطة السياسية في فلسطين، ساعدته كثيراً في التعامل مع مختلف القضايا التي فرضت نفسها على الساحة بمنطق براغماتي يقف على مسافة واحدة من الفرقاء الفلسطينيين؛ حيث إنه وعلى الرغم من أن الحركة الإسلامية تنتمي إلى التيار الإسلامي، إلا أنه بسبب وسطية الشيخ عبد الله نمر درويش حظي بثقة جميع الفصائل الفلسطينية، وفي قلبها حركة حماس، إضافة إلى ثقة الرئيس ياسر عرفات، والكثير من قيادات السلطة السياسيين والأمنيين، وقيادات حركة فتح؛ الأمر الذي جعل له دوراً كبيراً في رأب الصدع، وتقريب وجهات النظر، والمساعدة في تطوير الفكر وآليات العمل عند جميع الأطراف، بما في ذلك حركة حماس.¹

يمكن القول أنه رغم اقضاء الفلسطينيين في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 من عملية السلام، إلا أنهم استمروا في النضال من أجل تحصيل حقوقهم في المواطنة والمساواة، وتعزز لديهم التمسك بهويتهم الوطنية الفلسطينية، واستمروا في دعم نضال اخوانهم الفلسطينيين أينما وجدوا.

3.4 انكفاء الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948م محلياً كنتيجة لإقصائهم من اتفاقية أوسلو

يرى منصور الناصرة، ومن خلال تحليل نزاعات قائمة لدى مجموعات سياسية في إسرائيل، أن اتفاقيات أوسلو عززت من (الانكفاء المحلي) للسياسة الفلسطينية ضمن سياق إسرائيلي شبه مطلق، حيث إن اتفاقيات أوسلو بذلك أسهمت في عزلها عن النضال الوطني الفلسطيني الأوسع والأشمل؛ ويرى أن هذه الصيرورة تمخض عنها زيادة المشاركة السياسية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948م، لصالح الأحزاب العربية بدلاً من تعزيز مكانة الأحزاب الصهيونية المسيطرة كما كان في السابق، كما أن اتفاقيات أوسلو ساهمت بشكل كبير، وإن كان ذلك غير مقصود، في دفع الفلسطينيين في

¹ إبراهيم صرصور: مقابلة الكترونية، 2020/11/9

الأراضي المحتلة عام 1948 باتجاه التنظيم كأقلية وطنية أصلانية، وذلك على المستويين: السياسي والأهلي، بالتالي، نتج عن (الانكفاء المحلي) لسياسة الفلسطينيين في إسرائيل تكريس وترسيخ المكانة (الوطنية) لنضالها وتصورها الذاتي.¹

ويرى ناصرة أنه وعلى الرغم من الانكفاء المحلي الظاهري للسياسة الفلسطينية في إسرائيل من خلال إعادة إطلاق مشروع الأقلية العربية الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، (وان كانت مؤطرة من حيث الحقوق الاجتماعية والسياسية)، حيث شهدت السنوات التالية (تعميمًا) متسارعًا لنضالهم، بتماهيهم مع نضال أبناء جلدتهم الفلسطينيين، ودعمهم الواضح لحل الدولتين، بغض النظر عن الهدف الخفي الرامي إلى عزلهم عن النضال الشامل، حتى فترة اتفاقيات أوسلو كانت ديناميّة (التعميم) للمجموعات السياسية الفلسطينية في إسرائيل، موجهة أساسًا إلى ما يبدو نضالًا مشتركًا متزامنًا يقوده الفلسطينيون حيثما وجدوا؛ من أجل الفلسطينيين حيثما وجدوا.²

إلا أنّ خلايلة يحمل المسؤولية لمنظمة التحرير الفلسطينية في تعزيز المركب المدني على حساب المركب الوطني لدى الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948م، حيث إنه يرى أنّ اتفاقيات أوسلو الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل عام 1993م، تعدّ عاملاً أساسيًا لتغيير سلم أولويات أو تفضيلات المواطنين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948. باختصار، خلال اتفاقيات أوسلو، أخرج صناع القرار اليهود فلسطيني 48 من الجدولة الإسرائيلية، وأخرج صناع القرار الفلسطينيون فلسطيني 48 من جدول أعمال الحركة الوطنية الفلسطينية؛ نتيجة لهذا الاستبعاد المزدوج، توصل الفلسطينيون في الأراضي المحتلة عام 1948م، إلى استنتاج ينضوي تحت المصلحة الشخصية. بذًا، وبسبب اتفاق أوسلو، شدد المواطنون العرب داخل إسرائيل في هويتهم وفي أهمية

¹ مصطفى، مهند، (محرر)، الفلسطينيون في إسرائيل: الحقل السياسي الفلسطيني: تحولات في القيادة ودور الأحزاب بين التمثيل والتنظيم، مرجع سابق، ص 12.

² المرجع السابق، ص 12.

المواطنة والمركب المدني على حساب القومي؛ فتراجعت قوة الأحزاب. تبعًا لذلك، تغلبت الاعتبارات المحلية واليومية على الأخرى الوطنية، وسنحت الفرصة للفصل بين سياسة الأحزاب الوطنية والسياسة المحلية المدنية. إلى جانب ذلك، سعى الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 إلى هوية جمعية بديلة غير وطنية بطبيعتها؛ استجابة لاتفاق أوسلو، ولهذا السبب حدثت العودة إلى العشائرية، الأمر الذي أدى إلى ابتعاد السكان عن الأحزاب القائمة على أسس قومية واضحة؛ مما أضعف سلطتهم التنظيمية والانتخابية.¹

يمكننا القول أن اقضاء الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، أدى إلى زيادة المشاركة السياسية لدى الفلسطينيين داخل الخط الأخضر لصالح الأحزاب العربية الفلسطينية، بدلا من تعزيز الأحزاب الصهيونية، وأن هنالك من يحمل منظمة التحرير الفلسطينية مسؤولية تعزيز المركب المدني على حساب المركب الوطني الفلسطيني داخل الخط الأخضر.

3.5 مواقف التيارات السياسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م، من اتفاق أوسلو

3.5.1 موقف تيار القبول بالواقع والاندماج في المجتمع الإسرائيلي من اتفاق أوسلو

أدى توقيع اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل عام 1993م، إلى ترسيخ الآثار التي أنتجتها انتخابات الكنيست الإسرائيلي عام 1992م، وزيادتها؛ حيث إن هذا الاتفاق شكل رافعة قوية للتيار الفلسطيني الذي يسعى إلى القبول بالواقع والانخراط في المجتمع الإسرائيلي؛ وأضاف إلى هذا التوجه تحولاً جديداً، يتمثل في تخفيض سقف الاندماج وشروطه؛ وأصبحت الأكثرية الفلسطينية تقبل به وفقاً لشروط الأكثرية اليهودية، كما أن اتفاق أوسلو كرس لديهم الشعور بأنهم يشكلون مجموعة هامشية في المجموع الفلسطيني، على نفس الحالة التي هم عليها في المجتمع الإسرائيلي، وأن دورهم معدوم وليس له أي تأثير في العملية السلمية، وأنهم ليسوا طرفاً في التطورات السياسية الجارية حولهم. كما أن

¹ مصطفى، مهند، (محرر)، الفلسطينيون في إسرائيل: الحقل السياسي الفلسطيني: تحولات في القيادة ودور الأحزاب بين التمثيل والتنظيم، مرجع سابق، ص 120.

اتفاق أوسلو لم يربط بين حلّ القضية الفلسطينية التي هم جزء منها وبين تحسين مكانتهم وأوضاعهم في إسرائيل؛ بمعنى أنّه فك الارتباط الذي كان راسخاً وثابتاً في الفكر السياسي عند جميع أطراف العمل السياسي العربي في إسرائيل على امتداد خمسة عقود تقريباً. وكانت جميع حكومات إسرائيل المتتالية روجت لفكرة أن السلام مع الفلسطينيين والدول العربية سينعكس إيجاباً على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948م، وسينتج عنه تحسن أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية؛ وقد لعبت القيادات العربية الفلسطينية دوراً في تكريس هذه الفكرة؛ إذ إنّها لم تطلب من الأقلية العربية أكثر من الانتظار حتى يأتي الحل من الخارج؛ ولتسويق الفكرة استندت إلى عدة مبررات تتمثل في أنّ التوصل إلى سلام بين إسرائيل والفلسطينيين سيؤدي إلى تلاشي الشك في ولاء العرب لدولة إسرائيل، وأنه سيقضي على التمييز ضد العرب، حيث إنّ الحجج الأمنية لن يكون لها مبرر، والسلام سيحررهم من قيود الاندماج في الدولة الإسرائيلية، وخاصة إذا شعروا بأن الاندماج سيكون على حساب القضية الفلسطينية، كما أنّ قيام الدولة الفلسطينية سيشعرهم بالكرامة القومية، والسلام سيمكنهم من لعب دور الوسيط بين كافة الأطراف؛ الأمر الذي سيرفع مكانتهم ويساعدهم في تحقيق مكاسب اقتصادية ومعنوية، علماً بأنّ تحسين مكانتهم وأوضاعهم مرهون في كل الحالات بعلاقتهم مع السلطات الإسرائيلية.¹

كما أنّ اتفاق أوسلو شجع محاولات الاندماج الفردي في إسرائيل، حيث إنّّه أزال جميع المعوقات من أمام هذا الاندماج، وتحديداً الرادع الوطني، إلا أنّ الفلسطينيين في إسرائيل أدركوا بعد توقيع الاتفاق أنّ العلاقة بين حل القضية الفلسطينية وتحسين مكانتهم علاقة وهمية، حيث كان يُنظر إلى الاندماج الفردي قبل توقيع الاتفاق وفي ظل السياسة الإسرائيلية السابقة تجاه شعبهم الفلسطيني كنوع من الخيانة.²

وتدعي هنيدي غانم، مدير عام المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، أنّ محاولات الأسرلة وتيار الأسرلة كانت موجودة قبل أوسلو، بمجرد أن تجسد أوسلو، وظهر مشروع الدولة الفلسطينية وإنهاء

¹ حيدر، عزيز، الفلسطينيون في إسرائيل في ظل اتفاقية أوسلو. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مرجع سابق، ص 144-145.

² المرجع السابق، ص 146

الاحتلال، ظهر مشروع المواطنة المتساوية، والشيء الجديد الذي حدث مع منصور عباس أنه قال: أنا أعمل من أجل فلسطيني 48، ولن أتدخل في موضوع ال 67، أما التيار القومي فكان يقول: البعد القومي مهم، ودعم إنهاء الاحتلال مهم، أما منصور عباس فموقفه غير واضح من البعد القومي.¹

ويدعي أنطوان شلحت، الكاتب والمحلل السياسي، أن اتفاق أوسلو عزز تيار الأسرلة، لكن تيار الأسرلة وصل إلى طريق مسدود؛ لأن إسرائيل دولة اليهود وليست دولة الإسرائيليين.²

ويدعي الشيخ إبراهيم صرصور، القيادي في الحركة الإسلامية الشق الجنوبي، أن اتفاق أوسلو عزز تيار (الفلسطنة) في أوساط المجتمع العربي الفلسطيني داخل الخط الأخضر، والانحياز غير المتلتم للفلسطينيين في الداخل عمومًا وجيل الشباب خصوصًا، إلى الثوابت الدينية والوطنية للفلسطينيين بشكل لا يقبل المساومة ظهر جليًا في هبة الكرامة في شهر أيار الأخير وفي شهر رمضان المبارك.³

يمكن القول أن هناك من يدعي أن اتفاق أوسلو عزز تيار الأسرلة الذي كان موجود أصلاً قبل اتفاق أوسلو، إلا أن هذا التيار اصطدم بمشروع الدولة اليهودية، وهناك من يدعي أن اتفاق أوسلو عزز تيار "الفلسطنة".

3.5.2 موقف التيار الرفض للاعتراف بالواقع الاسرائيلي والاندماج فيه من اتفاق اوسلو

هذا التيار تيار ضعيف نسبياً، وليس له تعبير تنظيمي، وما يميزه عن التيارات الأخرى أنه يرفض رفضاً قاطعاً الاعتراف بالواقع الاسرائيلي؛ وذلك يعود لأسباب قومية ودينية، ويقوم هذا التيار بالأساس على المثقفين ورجال الدين، الذين يرفضون الاندماج بالأحداث والأنشطة، ويرفضون المشاركة في انتخابات الكنيست. أن هذا التيار يتعرض لضغوط متعددة من جميع الأطراف، وبالتالي، تشكل لديه شعور بأنه محاصر الأمر الذي يقيد مجال نشاطه ويضيق مجال فكره، وطبعاً يرفض هذا التيار اتفاق

¹ هنيده غانم: مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² أنطوان شلحت، مقابلة هاتفية، مرجع سابق.

³ هنيده غانم: مقابلة شخصية، مرجع سابق.

اوسلو، ومن الجدير بالذكر، أن هنالك الكثير من الافراد الذين يشاركون في الحياة العامة بشكل فعال جداً، وكذلك في الاحداث، وقد يشغلون وظائف عامة، ويظهرون درجة عالية من الاندماج في الواقع، الا انه يعبرون عن مواقف سياسية مبدئية مناقضة لسلوكهم العام.¹

3.5.3 موقف تيار القبول بدولة اسرائيل كواقع والرفض لطابعها اليهودي الصهيوني من اتفاق اوسلو

هذا التيار يعترف بدولة اسرائيل كدولة أمر واقع، ويقبل بها من هذا المنطلق، الا انه يرفض طابعها كدولة يهودية صهيونية، ويعمل على تحويلها لدولة لجميع مواطنيها، ومن اجل تحقيق هذا الهدف فانه يقبل المشاركة والاندماج في جميع المجالات والاحداث، ويتكون هذا التيار من شقين: الشق الاول، ويمثل الاكثرية ويعبر عن نفسه سياسياً وتنظيماً من خلال الحزب الديمقراطي العربي، والجهة الديمقراطية للسلام والمساواة، أما الشق الآخر، فهو أقلية تتشكل معظمها من المتعلمين والمتقنين، وبدون تنظيم سياسي، ولا يعبرون عن فكرهم من خلال برامج سياسية خاصة بهم، ويستغلون وسائل الاعلام للتعبير عن فكرهم، وهذا التيار بطبيعة الحال يوافق على عملية السلام بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي.²

3.5.4 موقف تيار القبول بدولة اسرائيل كأمر واقع، والداعي الى تعزيز الهوية القومية او الدينية (الاسلامية)

هذا التيار متشدد اكثر من التيارات الأخرى في موضوع تعزيز الهوية القومية أو الدينية (الاسلامية)، ويطالب بالادارة الذاتية للفلسطينيين داخل الاراضي المحتلة عام 1948، خصوصاً في موضوع التعليم والثقافة، وكذلك المساواة وتحويل اسرائيل الى دولة كل مواطنيها، بمعنى أنه الاندماج في النظام والمجتمع الاسرائيلي دون التخلي عن الهوية الجماعية، والذي يعمل على تعزيزها، وتحصيل الحقوق على اساس جماعي وليس على اساساً فردياً، ويتكون هذا التيار من حركتين متناقضتين فكرياً، وتعيشان

¹ حيدر، عزيز، الفلسطينيون في إسرائيل في ظل اتفاقية أوسلو. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مرجع سابق، ص182

² المرجع السابق، ص181

حالت صراع سياسي، تتمثل الاولى في الحركة الاسلامية، بينما تتمثل الاخرى في حركة ابناء البلد وفي التجمع الوطني الديمقراطي¹.

موقف الحركة الاسلامية قبل انقسامها الى شقين شمالي وجنوبي من اتفاق اوسلو كان في البداية موافق على الاتفاق بشكل مشروط، ولكن حدث تغير في موقف الحركة حيث ان الشق الشمالي تراجع عن تأييد هذا الاتفاق وابقى الشق الجنوبي على موقفه المشروط، اما حركة ابناء البلد فهي تعاض اتفاق اوسلو، اما التجمع الوطني الديمقراطي فكان في البداية معاضا للاتفاق الا ان موقفه تغير واصبح مؤيد للاتفاق .

3.6 موقف الأحزاب والتنظيمات السياسية الفلسطينية في الأراضي المحتلة عام 1948م، من اتفاق

أوسلو

نتج عن إقصاء الفلسطينيين في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 من اتفاقيات أوسلو عملية مزدوجة تتمثل في الانكفاء المحلي لنضال الأقلية الفلسطينية وسياستها، وتعميم النضال من خلال تعزيز النداء من أجل إحقاق حقوق الفلسطينيين والدعم العلني لحل الدولتين، وعلى الرغم من دعم الفلسطينيين في في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 لحل الدولتين على مدار عقود؛ فإن إقصاءهم من اتفاقيات أوسلو أسهم في تعزيز نضالهم من أجل حق الفلسطينيين في نيل استقلالهم، كما ورد في معظم الأوراق الرسمية للأحزاب، وبغض النظر أن حل الدولتين لم يعد واقعياً.²

لطالما تمحورت الأجندات السياسية لدى جميع الأحزاب العربية الفلسطينية في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 حول المطالبة بإحقاق العدالة لجميع الفلسطينيين، بما في ذلك الفلسطينيون في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، كما أفادت سابقاً مجموعة التفكير الاستراتيجي للفلسطينيين في

¹ حيدر، عزيز، الفلسطينيون في إسرائيل في ظل اتفاقية أوسلو. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مرجع سابق، ص181

² مصطفى، مهند (محرر) الفلسطينيون في إسرائيل: الحقل السياسي الفلسطيني: تحولات في القيادة ودور الأحزاب بين التمثيل والتنظيم، مرجع سابق، ص13.

إسرائيل، "التسوية بين الشعبين المقيمين على هذه الأرض تكمن في حل الدولتين"¹، وبالفعل، لم تُبدِ الأحزاب العربية دعمها لحل الدولتين إلّا منذ اتفاقيات أوسلو، مع اختلاف محاور التركيز ودرجات الحماسة، وفي استفتاء شعبي أُجري عام 2009م، أعرب 74% من الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 عن دعمهم لحل الدولتين²، بينما أشار استفتاء شعبي أُجري عام 2017م، إلى انخفاض النسبة إلى 44%، بينما دعم 26% بديل حل الدولة الواحدة³.

وبصرف النظر عن النسب أعلاه؛ فإنّ الفرضية الأساسية للبرنامج السياسي الحالي للأحزاب العربية الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 هي دعم حل (دولتين لشعبين) ضمن سياق (حل عادل للقضية الفلسطينية)، كما أنّ دعم الأقلية العربية الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 لحل الدولتين لم يكن بالإجماع في جميع الأوقات، وكما يستدل من الاستفتاءات أعلاه فقد طرأ تراجع ملحوظ.⁴

3.6.1 موقف الحركة الإسلامية من اتفاق أوسلو، ويتمثل في شقي الحركة الإسلامية الشمالي والجنوبي

ظهر التنظيم الإسلامي في فلسطين الانتدابية قبل العام 1948م، واهتمت حركة الإخوان المسلمين التي بدأت عملها في مصر في العشرينات بما يحدث في فلسطين بحلول منتصف الثلاثينات فقط، تحديداً بعد انطلاق المقاومة ومواجهة سلطة الحكم البريطاني والهجرة اليهودية في العام 1936م، حيث وصلت إلى فلسطين وفود ونشطاء في حركة الإخوان المسلمين من مصر؛ للوقوف مع الفلسطينيين وتشجيعهم والشد من أزرهم في كفاحهم، وتأسس أول فرع لحركة الإخوان المسلمين في القدس عام 1946م، وفي

¹ مركز الإعلام: التقرير الاستراتيجي الثاني: الناصرة، 2018م، ص 6.

² تحالف السلام الفلسطيني. 2009.

³ عواودة، وديع، استطلاع رأي لفلسطيني الداخل يكشف عن رسالتين هامتين لإسرائيل ولقادة العمل السياسي وراء الخط الأخضر. القدس العربي (2017-15 شباط). مستقاه من: <http://www.alguds.co/?p=675353>.

⁴ Rouhana&Sabbagh-Khoury,A.(2015).*Settler-Colonial citizenship: conceptualizing the relationship between Israel and it's Palestinian citizens*. *Settler Colonial Studies and Israel - Palestine*,5(3).Pp.205-225.

حرب عام 1948م، انضمت ثلاث سرايا من متطوعي حركة الإخوان المسلمين إلى الجيش المصري الذي شارك في الحرب ضد الجيش اليهودي.¹

أدت نتائج حرب 1948م، إلى تشتت الشعب الفلسطيني، وقيام إسرائيل وفرضها حكمًا عسكريًا على التجمعات السكانية الفلسطينية، وضرب نشاط الإسلام السياسي الحزبي، وبالتالي لا يمكن الإشارة إلى وجود أيّ نشاط تنظيمي إسلامي في الخمسينات والستينات ولغاية منتصف السبعينات لدى الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948م، إلّا أنّ افرازات نتائج حرب عام 1967م، وتحديدًا اللقاء المتجدد بين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948م، وبين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1967م، ووجود حركات أصولية دينية ومؤسسات تعليم ديني في الأراضي المحتلة عام 1967م، ساهم في خلق ظروف جديده لظهور الاسلام السياسي -الحزبي مجددًا ونموه لدى الفلسطينيين في الداخل المحتل².

نتج عن دراسة الطلاب الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948م، في المعاهد والكلّيات الدينية في الأراضي المحتلة عام 1967م، وحصولهم على لقب (شيخ) القيام بنشاطات غير منظمة في ميدان الوعظ والإرشاد والدعوة في مدنهم وقراهم؛ حيث تواجد المسلمين، وإلقاء الخطب الدينية في المساجد، وإحياء المناسبات الدينية الإسلامية، كل ذلك عبد الطريق لتنظيم التيار الاسلامي عل شكل جسم، سياسي اجتماعي.

في عام 1979م، وحتى عام 1981م، أعلن التنظيم عن موقفه من اليهود وقيام إسرائيل بتشكيل تنظيم سري شبه عسكري اطلقوا عليه (أسرة الجهاد)؛ لمواجهة اليهود ودولة إسرائيل، حيث آمنوا بفكرة (الجهاد المسلح)، وتم القضاء على هذا التنظيم من قبل أجهزة الأمن الإسرائيلية من خلال إلقاء القبض على أعضاء هذا التنظيم وقادته في العام 1981م، ومحاكمتهم وسجنهم لفترات متفاوتة³.

¹ غانم أسعد، مصطفى مهند، الفلسطينيون في إسرائيل، سياسات الاقلية الاصلية في الدولة الإثنية. مرجع سابق، ص 166

² المرجع السابق، ص 167

³ المرجع السابق، ص 166.

في عام 1983-1989م، تولى الشيخ عبد الله نمر درويش من كفر قاسم في المثلث، والذي كان قد اعتقل على خلفية (أسرة الجهاد) موقع رئيس تنظيم (الشباب المسلم) الجديد، وبأشر هذا التنظيم العمل على عملية التنظيم في المدن والقرى العربية التي يعيش فيها المسلمون، وعملت على تأسيس الجمعيات وجمع التبرعات والقيام بالنشاطات وكذلك عملية التنظيم القطري، وشكلت المساجد بشكل عام مركزاً لأعضاء الحركة، وموقعاً هاماً للدعوة؛ لأهمية العودة إلى الدين، وكذلك للاستقطاب لصفوفهم¹.

منذ عام 1989م، بدأت الحركة عملها السياسي من خلال دخول انتخابات الحكم المحلي في العام 1989م، وحقت نجاحاً كبيراً أمام الحزب الشيوعي والجهة، وفي عام 1992م، بدأ النقاش في إمكانية المشاركة في انتخابات الكنيست والترشح لها، وتم اتخاذ قرار عدم المشاركة²، إلا أن النقاش في موضوع دخول انتخابات الكنيست الإسرائيلي ظهر مجدداً قبيل انتخابات 1996م، وأدى الحوار حول الدخول أو عدمه إلى انشطار داخل الحركة الإسلامية بين تيار يؤيد المشاركة في الانتخابات البرلمانية بقيادة عبدالله نمر درويش وتيار، آخر يعارض المشاركة في انتخابات الكنيست بقيادة الشيخ رائد صلاح³.

3.6.1.1 الحركة الإسلامية، الشق الشمالي

يقود هذا التيار الشيخ رائد صلاح والذي تربطه علاقات قوية ومتينة مع الحركات الإسلامية في الضفة وقطاع غزة، ويعارض هذا التيار المشاركة بالانتخابات البرلمانية الإسرائيلية معارضة شديدة⁴ وتمثل حالة الحركة الإسلامية صيرورة مزدوجة منذ اتفاقيات أوسلو؛ وذلك بدعمها للنضال الفلسطيني في القدس، والتركيز على جوانب الانكفاء المحلي الهادف للبناء المجتمعي في المدن والبلدات العربية، بعيداً عن البرلمان الإسرائيلي، واعتُبر الجناح الشمالي للحركة الإسلامية منظمة سياسية مركزية دعت علناً

¹ غانم أسعد، مصطفى مهنا، الفلسطينيون في إسرائيل، سياسات الاقلية الاصلية في الدولة الإثنية. مرجع سابق، ص 167

² المرجع السابق، 168

³ المرجع السابق، ص 168-169

⁴ حيدر، عزيز، الفلسطينيون في إسرائيل في ظل اتفاقية أوسلو، مرجع سابق، ص 171

للانكفاء المحلي لسياسة الأقلية، عبر التركيز على البناء المجتمعي، ورفض المشاركة في السياسة الإسرائيلية، إلى جانب مواصلة دعمها للقضية الفلسطينية في القدس وفي أماكن أخرى.¹

على الرغم من نشوء عدة أحزاب سياسية فلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، أدت الحركة الإسلامية في إسرائيل، بقيادة رائد صلاح، دوراً مركزياً في نقد اتفاقيات أوسلو، ونقد حل الدولتين؛ وذلك لعدم تطرق هذه الاتفاقيات إلى حقوق الفلسطينيين في إسرائيل. يتبنى كلا جناحي الحركة الإسلامية رؤية متشابهة فيما يتعلق بدعم مجتمعاتهما من خلال تقديم خدمات مدنية ومناصرة القضية الفلسطينية، ولكنهما يختلفان بشأن بنود مهمة في اتفاقيات أوسلو. كانت الحركة الإسلامية (الجناح الشمالي) أكثر الأطراف شجراً لاتفاقيات أوسلو. وقد وجد أن العامل المركزي المسبب للانشقاق بين جناحي الحركة، حيث كان خلافهما حول أوسلو والقضية الفلسطينية، وليس فقط اختلاف وجهات نظرهما بشأن المشاركة في انتخابات الكنيست. في نقده لاتفاقيات أوسلو، شدد الشيخ رائد صلاح على أن اتفاقيات أوسلو تلغي حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى بيوتهم، وبالتالي، شكلت نتيجة أوسلو كارثة بالنسبة للفلسطينيين؛ وذلك أنها أجلت حل قضية القدس واللاجئين، وفي الوقت نفسه منحت إسرائيل الحرية المطلقة في سياسات تهويد القدس.²

3.6.1.2 الحركة الإسلامية الشق الجنوبي

يمثل هذا التيار الشيخ عبد الله نمر درويش، وهو تيار براغماتي لا يرغب في الاحتكاك بالسلطات الإسرائيلية أو مواجهتها، ويميل باتجاه الاندماج في الواقع الإسرائيلي؛ ولذلك عمل على المشاركة في الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية عن طريق التصويت لمصلحة قائمة عربية حليفة، ويعتبر هذا التيار

¹ مصطفى، مهندر، (محرر)، الفلسطينيون في إسرائيل: الحقل السياسي الفلسطيني: تحولات في القيادة ودور الأحزاب بين التمثيل والتنظيم، مرجع سابق، ص 17-18.

² Barkan, L. (2010) *The Islamic Movement in Israel: Switching focus from Jerusalem to the Palestinian case*. MEMRI Inquiry and Analysis Series Report, no. 628. pp. 6-8

أكثر وضوحاً في مواقفه ودعمه لعملية السلام ولاتفاقية أوسلو، كما أنّ له علاقات قوية مع السلطة الفلسطينية¹.

ووفقاً لرئيس الحركة، الشيخ حماد أبو دعباس، "يتابع الجناح الجنوبي للحركة الإسلامية النضال من أجل حقوق الفلسطينيين، بما في ذلك حق العودة ونقد السياسات الإسرائيلية الممارسة في القدس الشرقية؛ ويتابع تقديم خدمات المساعدة الإنسانية للقرى في النقب وفي أماكن أخرى"².

ينص ميثاق الحركة الإسلامية على أنّ الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 هم جزء من الشعب الفلسطيني، وعلى "دعم الفلسطينيين في إقامة دولة في الضفة الغربية وغزة والقدس"³.

على الرغم من الشقاق الذي حدث في الحركة الإسلامية، وحظر الجناح الشمالي، فإنها تتبنى موقفاً واضحاً حيال القضية الفلسطينية، وتحصر نضالها في الحيز المحلي بغية تمكين المجتمعات المحلية، واستغلال البرلمان الإسرائيلي كمُنبرٍ لدعم قضيتهم، ويتجلى دعمهم لحل الدولتين وتأميم النضال في تصدرهم للعمل الفلسطيني فيما يتعلق بالبلدة القديمة في القدس⁴.

ويدعي أنطوان شلحت أنّ اتفاق أوسلو شق الطريق أمام الانشقاق في الحركة الإسلامية، لكنه ليس السبب الوحيد⁵.

ويدعي الشيخ إبراهيم صرصور، القيادي في الحركة الإسلامية الشق الجنوبي، أنّ موقف الحركة الإسلامية في الداخل من اتفاق أوسلو هو الرفض، دون قيد أو شرط، وأنّها لم ترفضه رفضاً قاطعاً ابتداءً، وإنّما ذهبت بوعي نحو الهدف من غير استبعاد لكل المخاطر، ومن غير التنازل عن الحل

¹ حيدر، عزيز، الفلسطينيون في إسرائيل في ظل اتفاقية أوسلو، مرجع سابق، ص 171

² أبو دعباس حماد: مقابلة شخصية، رهط، 2018.

³ ميثاق الحركة الإسلامية، 2019.

⁴ مصطفى، مهند، (محرر)، الفلسطينيون في إسرائيل: الحقل السياسي الفلسطيني: تحولات في القيادة ودور الأحزاب بين التمثيل والتنظيم، مرجع سابق، ص 19-20.

⁵ أنطوان شلحت: مقابلة هاتفية، مرجع سابق.

الاستراتيجي المنسجم مع رؤيتها لحل أزمة الأمة من المحيط إلى المحيط بما فيها فلسطين، ولكن برؤية ثابتة، حيث رأت الحركة الإسلامية كل الاحتمالات، ووضعت كل البدائل، وأضاف، إن الحركة الإسلامية تشعر بالمسؤولية الكبرى تجاه شعبها؛ واتخذت القرار بهذا الخصوص على النحو الذي وصفه سابقاً والذي اتخذته بالاجماع وبمشاركة كل أعضاء القيادة القطرية، بما في ذلك الشيخين رائد صلاح وكمال الخطيب، ويؤكد الشيخ إبراهيم صرصور أن هذا هو الموقف الصحيح في ظل الظروف المعقدة التي يعيشها الشعب الفلسطيني والأمة العربية والإسلامية، وأضاف، إن من يدعي أن اتفاق أوسلو كان السبب في الانشقاق في الحركة الإسلامية الذي قاده الشيخان صلاح والخطيب؛ فهو متجن على الحقيقة تماماً؛ فلم يكن هذا الاتفاق سبباً من أي جهة للانشقاق المشؤوم، حيث إن الموقف من اتفاق أوسلو جاء انعكاساً لإجماع مشروط من القيادة دون استثناء، واستمرت قيادة الحركة على ذلك إلى أن نفضت يدها تماماً من تأييدها المشروط لهذا الاتفاق، بعد أن تحول إلى غطاء لخطط الاحتلال في تشديد القبضة على فلسطين؛ تمهيداً لاغتيال حل الدولتين.¹

3.6.2 موقف الحركات القومية

3.6.2.1 حركة التجمع الوطني الديمقراطي

تأسست هذه الحركة عام 1995م، وتكون التجمع الوطني الديمقراطي من: حركة ميثاق المساواة، ومجموعة من أبناء البلد غير المعترضين على المشاركة في انتخابات الكنيست الإسرائيلية، وما تبقى من القائمة التقدمية للسلام، وآخرين، واختير القيادي عزمي بشاره قائداً له، ليصبح لاحقاً واحداً من أبرز الشخصيات السياسية في السياسة الفلسطينية والعربية في المنطقة.²

¹ إبراهيم صرصور: مقابلة إلكترونية. مرجع سابق.

² مصطفى، مهند، (محرر)، الفلسطينيون في إسرائيل: الحقل السياسي الفلسطيني: تحولات في القيادة ودور الأحزاب بين التمثيل والتنظيم، مرجع سابق، ص14.

أكد النائب زحالقة (من التجمع الوطني الديمقراطي) قائلاً: "فور تأسيس الحزب تبيننا توجه الحركة القومية الفلسطينية. ندعم قيام دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام 1967م، وإزالة المستوطنات، وإحقاق حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى بيوتهم (بما في ذلك تلك الواقعة داخل إسرائيل)". روج الحزب أيضاً لفكرة (دولة واحدة لجميع مواطنيها) التي لقيت رواجاً كبيراً بين صفوف هذه الأقلية¹.

لقد جاء تشكيل هذا الإطار السياسي بمبادرة من ثلاث قوى، وهي: حركة أبناء البلد، وحركة ميثاق المساواة، والتيار المنشق عن القائمة التقدمية بقيادة المحامي محمد الميعاري، وقد قرر التجمع خوض انتخابات الكنيست، وتقدم بطلب رسمي لتسجيله، كما أنه عقد مؤتمره التأسيسي، وانتخب قائمة مرشحيه، وأعد برنامجه السياسي، وانتخب مؤسساته وكذلك قائمة مرشحيه برئاسة عزمي بشارة؛ وأجرى في الوقت نفسه مفاوضات مع الجبهة الديمقراطية؛ من أجل خوض الانتخابات في قائمة واحدة، وتكللت هذه المفاوضات بالنجاح، وتمخض عنها صياغة برنامج مشترك وتقاسم المقاعد، ونتج عن ذلك تمكن التجمع من إيصال أحد مرشحي القائمة المشتركة لعضوية الكنيست ممثلاً عنه².

ويرى عزمي بشارة أنه في حال فشل مشروع إقامة دولة فلسطينية على حدود عام 1967م، فإنه يجب "أن يشكل الفلسطينيون وفلسطينيو 48 كياناً فلسطينياً سياسياً واحداً، ضمن كيان سياسي أكبر ثنائي القومية، فيه كيان سياسي يهودي وكيان سياسي عربي يشكلان كياناً سياسياً يهودياً عربياً ذا برلمانين من ناحية، وبرلمان مشترك من ناحية أخرى"³. كما يضيف عزمي بشارة "يجب أن يتحول إلى مطلب فيما بعد، وأنا لا أتحدث هنا عن دولة ديمقراطية علمانية، وإنما عن دولة ثنائية القومية، أي نظام شبه فيدرالي بين كيانين قوميين. وفقط في هذا الإطار يمكن حل موضوعين مثل اللاجئين والاستيطان، لكن،

¹ زحالقة مقابلة شخصية، نائب في الكنيست، 4 كانون الأول، 2014م.

² مصطفى، مهند (محرر) الفلسطينيون في إسرائيل: الحقل السياسي الفلسطيني: تحولات في القيادة ودور الأحزاب بين التمثيل والتنظيم، مرجع سابق، ص 14.

³ بشارة، عزمي، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 7، العدد 28، خريف عام 1996م، ص 43.

في مثل هذا السياق يمكن تحمل الاستيطان أصلًا لأنه سيصبح هناك دولة واحدة، وإذا أراد الإسرائيليون الاستيطان بالصفة فلا بأس؛ إذ نحن أيضًا يحق لنا أن نقطن في يافا مثلًا¹.

وتدعي هنيده غانم، مدير عام المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، أنّ التجمع جاء كنتاج للتناقض ما بين البعد القومي والمواطنة وكرغبة في حمل البعدين معًا، وقد تأثر باتفاق أوسلو؛ حيث إنّ الاتفاق أوجد الدافع لاطلاق مشروع المواطنة المتساوية، بمعنى دولة جميع مواطنيها، وليحمل بعد المواطنة والبعد القومي معًا².

ويدعي أنطوان شلحت، الكاتب والمحلل السياسي، أنّ تشكيل التجمع لم يأت ردًا على اتفاق أوسلو، فقد ظهر التجمع في فترة مدريد، وجاء مرتبطًا بهذا التطور وتطورات أخرى منذ الانتفاضة الأولى، وحتى الاتفاق وما تلى الاتفاق من تطورات، لكن إقامة الحزب كانت مهمة؛ لأنه الحزب الوحيد الذي كان يطرح حل القضية الفلسطينية والديمقراطية والمساواة³.

ويدعي الشيخ إبراهيم صرصور، أحد قادة الحركة الإسلامية داخل الخط الأخضر، أنّ تشكيل التجمع لم يأت كرد على اتفاق أوسلو؛ حيث إنه تشكل عام 1995م، وشارك بانتخابات الكنيست عام 1996م، ويضيف، إنّ الحركة الإسلامية هي الحركة الوحيدة التي كان تأييدها لاتفاق أوسلو مشروطًا، وكان موقفها أقرب إلى التشكيك في الاتفاق منه إلى التأييد، بعد أن تشكل التجمع الوطني الديمقراطي كان موقفه أقرب إلى موقف الحركة الإسلامية من حيث التشكيك في الاتفاق؛ بسبب أنّ الجانب الإسرائيلي لن يكون شريكًا صادقًا في اتفاق يقي بالحقوق الفلسطينية، من حيث إقامة الدولة الفلسطينية على حدود عام 1967م، وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين، وغيرها من ملفات. وأضاف، إنّ موقف التجمع كان مطابقًا لموقف الحركة الإسلامية أيضًا، من حيث تأكيدها على المحافظة على منظمة التحرير الفلسطينية

¹ بشارة، عزمي، مجلة الدراسات الفلسطينية، مرجع سابق، ص 43.

² هنيده غانم: مقابلة شخصية. مرجع سابق.

³ أنطوان شلحت: مقابلة هاتفية، مرجع سابق

كمرجعية ضابطة لحركة التشكيلات الفلسطينية الأخرى، كذلك في رؤيتها لضرورة الفصل بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، والتي هي من إفرازات أو سلو، خاصة فيما يتعلق بمهمات الشتات، وحركة التحرر، وضرورة انضمام حماس إليها، وأضاف، إنَّ هناك تطابقاً في موقف الحركة الإسلامية وحزب التجمع بخصوص ضرورة أن تكون هناك استراتيجية موحدة، وحضور للحركات المعارضة داخل الحياة العامة وداخل المجلس التشريعي الفلسطيني، الذي يمثل العنوان القانوني أمام العالم، ومن هذا الباب دعت الحركة الإسلامية والتجمع حماس والجهاد إلى ضرورة خوض هذه الانتخابات، فمقاطعتهما للانتخابات عام 1996م، كان خطأ، وصححت حماس الخطأ في عام 2006م؛ حيث خاضت الانتخابات، فغياب مشروع المعارضة السياسي لا يمكن أن يكون في صالح الشعب الفلسطيني، ووجوده فيه ضمان لعدم تفرد فرد أو فصيل، مهما كان تاريخه ناصعاً، بالعملية السياسية كلها.¹

3.6.2.2 حركة أبناء البلد

تأسست هذه الحركة عام 1972م، وقام بتأسيسها مجموعة من النشطاء القوميين في منطقة المثلث، وجاء تأسيسها كرد فعل على مساندة الشيوعيين للمجلس المحلي ورئيسه في أم الفحم في ذلك الوقت، الموالي لحزب (العمل) الإسرائيلي، في انتخابات المجلس المحلي التي أجريت عام 1973م، حيث فازت الحركة بمقعد واحد من أصل خمسة عشر مقعداً، شكل هذا النجاح بالنسبة للحركة إنجازاً جيداً، شكل لها رافعة هامة للعمل القطري؛ وقامت الحركة على أثر ذلك بتشكيل فروع لها في قرى وبلدات عربية أخرى. ومن الجدير بالذكر، أن هذه الحركة ومنذ نشأتها، ترفض المشاركة في انتخابات الكنيست الإسرائيلي كرفض لإعطاء الشرعية للمؤسسة الاسرائيلية².

¹ ابراهيم صرصور: مقابلة الكترونية، مرجع سابق.

² غانم أسعد، مصطفى، مهند، الفلسطينيون في اسرائيل، سياسات الاقلية الاصلية في الدولة الإثنية: مرجع سابق، ص 165-166

كما أنّ الحركة عززت نشاطها في أوساط الطلاب الفلسطينيين في الجامعات الإسرائيلية؛ لدرايتها بأنّ الطلبة يشكلون أرضية خصبة لنشاطها، خصوصاً أولئك الذين يمتلكون استعداداً عاليًا للمخاطرة، وأطلقت الحركة على فروعها في الجامعات اسم (الحركة الوطنية التقدمية)، وركزت نشاطها في الجامعات على ترويج نظرية حركة أبناء البلد وتعزيز الالتزام (بالعمل الوطني) في صفوف الطلبة؛ بهدف أن يواصل هؤلاء الطلبة عملهم ونشاطهم بعد عودتهم إلى بلداتهم وقراهم، إلّا أنّه في أواخر السبعينات ومطلع الثمانينات تراجعت قوة الحركة أمام صعود قوة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة.¹

في التسعينات، تقلص نشاط الحركة؛ بسبب المتغيرات المتسارعة التي مرت بها المنطقة، وبحلول انتخابات الكنيست عام 1996م، تحالفت حركة أبناء البلد مع نشطاء قوميين آخرين؛ ليشكلوا حزباً جديداً أطلقوا عليه اسم (التجمع الوطني الديمقراطي)؛ لخوض انتخابات الكنيست، مما أدى إلى انشقاق في صفوف الحركة؛ الأمر الذي أدى إلى تراجع كبير في قوة الحركة، والتي ظهرت من خلال انقسامات جديدة في صفوفها، كما نتج عن انسحاب الشق الذي دخل إلى صفوف التجمع في منتصف التسعينات، والذي سارع إلى الانسحاب من التجمع، ساهم أيضاً في إضعاف الحركة.²

شكل اتفاق أوسلو صدمة قوية لفكر الحركة السياسي إضافة لحرب الخليج، الأمر الذي شكل لها صدمة عميقة، وتراجعت قوتها في الانتخابات المحلية، وانخفض تأثيرها في الجمهور الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام 1948م، وذلك على صعيد دعوتها لمقاطعة الانتخابات العامة. وبعد مراجعات قامت بها الحركة، قررت منح أعضائها حرية التصويت في انتخابات الكنيست سنة 1996م، ودعم قائمة التجمع

¹ غانم أسعد، مصطفى، مهند، الفلسطينيون في إسرائيل، سياسات الاقلية الاصلية في الدولة الإثنية: مرجع سابق، ص 156

² المرجع السابق، ص 165

الوطني الديمقراطي، بشرط أن يخوض الانتخابات بقائمة مستقلة، وبعد ذلك انضمت إلى التجمع، الذي قام بالتحالف لاحقاً مع الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة.¹

دعمت حركة أبناء البلد حق العودة للاجئين الفلسطينيين، معتبرة أنّ منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. قاطعت الحركة المشاركة في النظام البرلماني الإسرائيلي، وانصبت كل جهودها على الأوساط الطلابية والحكم المحلي.²

3.6.2.3 القائمة التقدمية للسلام

تم تأسيسها عام 1984م، ورأسَ أحد مؤسسي حركة الأرض، محمد ميعاري، حزباً عربياً-يهودياً مشتركاً، وهو القائمة التقدمية للسلام، والتي أعلنت عن تضامنها المطلق مع القضية الفلسطينية.³ اعتبر الحزب أنّ السلام مع الفلسطينيين هو حجر الزاوية لأجندته السياسية، مع التشديد على حل الدولتين وحق جميع الفلسطينيين في تقرير المصير، ودعا إسرائيل إلى الانسحاب إلى حدود عام 1967، والإعلان عن القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية، مشدداً على ضرورة إدراج قضية اللاجئين الفلسطينيين في أيّ اتفاقية سلام تبرم بين إسرائيل والعالم العربي.⁴

تأثرت القائمة التقدمية بشكل عميق بالأحداث السياسية التي شهدتها هذه المرحلة على الصعيدين الداخلي والخارجي، لدرجة أنها كادت أن تتفكك وتحل؛ ففي الوقت الذي بدأت فيه القائمة تتحول إلى حركة سياسية عربية، بعد أن كانت حركة، عربية يهودية مشتركة، بدأت منظمة التحرير الفلسطينية العمل على تعزيز وتقوية علاقاتها بالقيادات العربية المعتدلة، والتي تربطها علاقات بالأحزاب الصهيونية،

¹ حيدر، عزيز، الفلسطينيون في إسرائيل في ظل اتفاقية أوسلو، مرجع سابق، ص 173-177

² مصطفى، مهند (محرر) الفلسطينيون في إسرائيل: الحقل السياسي الفلسطيني: تحولات في القيادة ودور الأحزاب بين التمثيل والتنظيم، مرجع سابق، ص 14.

³ Rouhana&Sabbagh-Khoury,A.(2015).*Settler-Colonial citizenship:conceptualizing the relationship between Israel and it's Palestinian citizens*. *Settler Colonial Studies and Israel – Palestine*,5(3).Pp.205-225.

⁴ غانم أسعد، مصطفى مهند، الفلسطينيون في إسرائيل، سياسات الاقلية الاصلية في الدولة الاثنية: مرجع سابق، ص 171-172

إضافة إلى تعرضها على إثر حرب الخليج وما نتج عنها من أزمة فكرية. وفي انتخابات الكنيست عام 1992م، فشلت القائمة التقدمية في إيصال ممثلين عنها إلى الكنيست، كما أنها تعرضت لهزة أخرى؛ بسبب اتفاق أوسلو، أدت هذه الأزمات والاهتزازات المتتالية مجتمعة إلى انسحاب أعداد كبيرة من الناشطين الأساسيين، وابتعاد المؤيدين من حولها، ثم إلى انشطار في صفوفها؛ وانعدمت فاعليتها، وتوارت عملياً عن الساحة السياسية، إلا أن بعض قياداتها أجروا نقاشات وحوارات ومفاوضات مع قوى سياسية جديدة ومع جهات كثيرة لخوض انتخابات الكنيست سنة 1996م، واقترح بعض قياديينها الآخرين برنامجاً سياسياً يتماشى مع البرنامج السياسي للحركات السياسية الأخرى، والتي تدعم عملية السلام وتدعم الاندماج في المجتمع الإسرائيلي، كما أن الشق الذي يقوده محمد ميعاري انضم إلى صفوف التجمع الوطني الديمقراطي، بينما اتحد التحالف الديمقراطي، الذي يمثل الشق الثاني في القائمة التقدمية، مع قائمة انتخابية أخرى تضم عدداً من المستقلين. أما الشق الثالث والأخير فقد اتحد مع الحركة العربية للتغيير.¹

3.6.2.4 الحركة العربية للتغيير

تأسست الحركة العربية للتغيير عام 1992م، على يد أحمد الطيبي الذي كان يعمل مستشاراً للرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، حيث أسسها ليخوض انتخابات الكنيست الإسرائيلي الرابعة عشرة عام 1996م، إلا أنه انسحب من الانتخابات؛ لعدم وثوقه في اجتياز نسبة الحسم، ولعدم تمكنه من التحالف مع أحزاب أخرى، إلا أن الحركة العربية للتغيير بقيادة الطيبي خاضت انتخابات الكنيست الخامسة عشرة عام 1999م، بعد تحالفها مع التجمع الوطني الديمقراطي، حيث حصلت على مقعدين في الكنيست الإسرائيلي، إلا أن هذا التحالف لم يكتب له النجاح، وتم فضه بعد يوم واحد من الانتخابات، وفي عام

¹ حيدر، عزيز، الفلسطينيون في إسرائيل في ظل اتفاقية أوسلو، مرجع سابق، ص 170

2003م، كما تحالفت الحركة العربية للتغيير مع الجبهة الديمقراطية، وحصل أحمد الطيبي على المقعد الثالث، حيث تمكن هذا التحالف من الحصول على ثلاث مقاعد في انتخابات الكنيست الاسرائيلي¹.

تتعرض وجهة نظر أخرى حيال الصراع، الإسرائيلي الفلسطيني، في الأجندة السياسية للحركة العربية للتغيير برئاسة النائب أحمد الطيبي؛ يدعم الحزب عملية السلام وحل الدولتين الذي يشمل الإعلان عن القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية، وطرح حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرارات الأمم المتحدة.²

3.6.3 موقف الأحزاب الشيوعية

3.6.3.1 الحزب الديمقراطي العربي

في عام 1988م، تأسس الحزب الديمقراطي العربي برئاسة عبد الوهاب دراوشة، المنتمي سابقاً إلى حزب العمل الإسرائيلي (مباي). يشير دراوشة في مقابلة أجريت معه إلى أن قراره تأسيس (أول حزب عربي معترف به في إسرائيل) عام 1988م، ارتبط ارتباطاً مباشراً بدعمه لحل الدولتين.³

كما أن الحزب الديمقراطي العربي جاء تأسيسه على خلفية أحداث الانتفاضة الأولى، وجاء قرار دراوشة بتشكيل الحزب الجديد، كحزب عربي يتطلع إلى تمثيل الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948م، والتعبير عن تطلعاتهم ومواجهة التحديات والمشكلات التي تواجههم، وشارك الحزب الديمقراطي العربي في انتخابات الكنيست الإسرائيلي عام 1988م، وكانت القائمة التي شكلها الحزب قد تضمنت شخصيات تمثيلية لقطاعات مختلف من المجتمع الفلسطيني في الداخل المحتل، كما أن برنامج الحزب الانتخابي تضمن تحقيق المساواة للفلسطينيين في الداخل وإقامة دولة فلسطينية إلى جانب

¹ مصطفى، مهند، وغانم، أسعد، الفلسطينيون في إسرائيل: سياسات الأقلية الأصلية، في الدولة الإثنية، مرجع سابق، ص 179

² مصطفى، مهند (محرر) الفلسطينيون في إسرائيل: الحقل السياسي الفلسطيني: تحولات في القيادة ودور الأحزاب بين التمثيل والتنظيم، مرجع سابق، ص 15.

³ دراوشة، مذكرات شخصية. 1994

إسرائيل كحلّ للمشكلة الفلسطينية، وفاز الحزب في انتخابات الكنيست الإسرائيلي عام 1988م، بمقعد واحد شغله رئيس قائمة الحزب عبد الوهاب دراوشة، وفي انتخابات الكنيست الثالثة عشرة، ضاعف الحزب الديمقراطي العربي عدد مقاعده في الكنيست، ليحتل مقعدين.¹

عمل الحزب على تشكيل كتلة عربية كبيرة وفاعلة؛ حيث بادر إلى تشكيل "القائمة العربية الموحدة"، إلّا أنّ هذه المحاولة فشلت، وتم تشكيل (وحدة مصغرة) مع مجموعة من المستقلين، ومع الشق الجنوبي للحركة الإسلامية، جناح الشيخ عبد الله نمر درويش، وحصل هذا التحالف على أربعة مقاعد في الكنيست عام 1996م، وفي عام 1999م، حصلت القائمة المشتركة على خمسة مقاعد، بعد أن انضمت إليها جبهة الوحدة الوطنية، بقيادة عضو الكنيست هاشم محاميد الذي انشق عن الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، بعد أن مثلها في الكنيست.²

وفي انتخابات الكنيست عام 2003م، حصل التحالف على مقعدين فقط، احتلها عبد المالك دهامشة عن الحركة الإسلامية الشق الجنوبي، وطلب الصانع عن الحزب العربي؛ وذلك بسبب انشقاق هاشم محاميد وبعض المستقلين الذين حاولوا خوض الانتخابات بقائمة مستقلة.³

3.6.3.2 الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة

تم تأسيس هذه الجبهة في آذار من عام 1977م، بعد مرور عام على أحداث يوم الارض، وقد أقيمت هذه الجبهة بمبادرة من الحزب الشيوعي الإسرائيلي الذي انعقد في (15-18 كانون الاول 1976م). إنّ هذه الجبهة أقيمت في صيغتها القطرية، كتحالف بين الحزب الشيوعي الإسرائيلي وحركة الفهود السود اليهودية، التي ظهرت في أواخر الستينات؛ كرد فعل على أوضاع اليهود الشرقيين السيئة،

¹ غانم، أسعد، الفلسطينيون في إسرائيل جزء من المشكلة وليس الحل: قضية مكانتهم في زمن السلام. دولة، نظام وعلاقات دولية (41-42)، 1996م، ص: 132-156. (بالعبرية)

² غانم، أسعد، مصطفى مهني، الفلسطينيون في إسرائيل، سياسات الأقلية الأصلية في الدولة الإثنية: مرجع سابق، ص 174

³ المرجع السابق، ص 174-175

برئاسة (شارلي بيطون)، كما أنّ مجموعة قيادات عربية غير شيوعية التحقت بصفوف الجبهة؛ تعبيراً عن تضامنهم مع نضال الحزب الشيوعي برئاسة حنا مويس (أول رئيس للجنة القطرية للسلطات المحلية العربية)، إضافةً لكل من جمال طربية، ومحمد زيدان، وطارق عبد الحي، وكانت الجبهة تتسم بالمرونة الكبيرة بخصوص الالتحاق في صفوفها، كما انضمت إلى الجبهة أجسام عديدة أخرى، منها: لجنة المبادرة الدرزية، وحركة اليسار الاشتراكية الإسرائيلية (شاسي)، والجبهة الديمقراطية من أجل الناصرة.

وصرح محمد نفاع أمين عام الحزب الشيوعي سابقاً عن الجبهة بقوله، ملخصاً فكرة إقامتها: "الجبهة ليست حزباً ولا يراد لها أن تكون حزباً، بل إطار واسع شعبي جماهيري، مع العلم أنّ الجبهة تحوي عملياً صفات الحزب ومعاييرها، فلها دستوراً وهيئتها وبرنامجه وعضويتها"¹.

حافظت الجبهة على موقفها الداعم لحل الدولتين ومنح الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 حقوقاً متساوية،² وعصفت بهذه الجبهة أزمات أدت إلى إحداث تحولات عميقة فيها من جميع الجوانب، حيث إنّ انهيار الاتحاد السوفيتي أفقدها عمودها الفقري، ألا وهو الحزب الشيوعي، وتمويله المادي، وقد خسر بسبب ذلك أهم مصادر تأثيره في العمل السياسي، وتحديدًا المنح الدراسية للطلاب في الدول الاشتراكية، والتي تعتبر المدرسة الرئيسة لأيديولوجيته وفكره السياسي؛ وأصبحت منظمة التحرير الفلسطينية مصدر التأثير الرئيس الذي يساهم بشكل كبير في صوغ المواقف السياسية للحزب وللجبهة على حد سواء، وخصوصاً في موضوع حل القضية الفلسطينية، وكذلك موضوع مكانة العرب في إسرائيل، وأصبحت منظمة التحرير الفلسطينية المرجعية الوحيدة لبرنامج الجبهة حالياً؛ وبسبب ذلك وافقت الجبهة على الحلول التي تقبل بها منظمة التحرير الفلسطينية، وكانت الجبهة في السابق موافقة على هذه الحلول، ولذلك أصبح من الصعب الحديث عن فكر مستقل، وقرار مستقل، ومواقف ذاتية

¹ الاتحاد، 29 تموز 1999م، ص14

² الاتحاد، 29 تموز 1999م، ص3.

ومستقلة في المسائل الرئيسية التي تخص العرب في الداخل والخارج، وتطالب الجبهة بمساواة الفلسطينيين في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 ودمجهم في الدولة، حيث إنّ هذه المطالب كانت وما زالت على جدول أعمالها. ويلاحظ أنّ الجبهة قلصت من الاهتمام بالمشكلات العامة ومن المطالبة بالتغيير الشامل في سياسة الدولة الإسرائيلية تجاه الأقلية العربية الفلسطينية، وتحولت عملياً إلى الاهتمام والعمل على حل مشكلات السكان العرب الفلسطينيين المحلية، إمّا عن طريق التوسط لدى السلطة الإسرائيلية، أو الضغط عليها¹.

ومع ذلك لا تزال الجبهة تشكل القوة السياسية الأكبر بين القوى الفلسطينية في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، وتحصل على الدعم من شرائح اجتماعية معينة، وخصوصاً في منطقة حيفا والناصرة والجليل الغربي، والتي مازالت تحتفظ بولائها السياسي، وبالتالي تدعم الجبهة في كل الحالات، كما أنّ الجبهة نجحت في تشكيل قاعدة قوية لها، والمتمثلة في تحالفها مع عائلات كبيرة على قاعدة الدعم المتبادل في الانتخابات المحلية، وكذلك انتخابات الكنيست².

3.7 التنظيم والفكر الحزبي

يرى مهند مصطفى أنّ عقد التسعينات، والنصف الأول من العقد الأول للألفية الثانية، شهدا نمواً غير مسبوق في مستوى التنظيم السياسي للفلسطينيين في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 ، حيث إنّ هذا النمو تمثل في صعود المجتمع الأهلي الفلسطيني³، وفي تعددية سياسية عبرت عنها تيارات أيديولوجية ثلاثة: القومي، والشيوعي، والإسلامي⁴، وفي تغيير في أنماط التصويت لانتخابات الكنيست، انعكست في ارتفاع نسبة التصويت لصالح القوائم العربية الفلسطينية، وانخفاض ملموس في نسبة التصويت للقوائم الصهيونية واليهودية، وجرى التعبير عن المشاركة السياسية في تفاعل الجمهور

¹ حيدر، عزيز، الفلسطينيون في إسرائيل في ظل اتفاقية أوسلو، مرجع سابق، ص 167-168.

² المرجع السابق، ص 68.

³ Agbaria, A.K., & Mustafa, M. (2012). Two states for three peoples: The 'Palestinian-Israeli' in the future vision documents of the Palestinians in Israel. Ethnic and Racial Studies, 35(4). 718-736

⁴ مصطفى، مهند، وغانم، أسعد، الفلسطينيون في إسرائيل: سياسات الأقلية الأصلية، في الدولة الإثنية، مرجع سابق.

العربي الفلسطيني مع الاحتجاج السياسي والنضال الشعبي؛ حيث بلغ ذروته خلال انتفاضة القدس والأقصى، والتي كانت حدثاً مؤسساً في تاريخ الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948. وكان قد سبقها مسيرات العودة إلى القرى المهجرة، والعودة إلى عام 1948م، كحدث وإحداثيّة مركزيّتين في فكر وهوية الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948¹.

وشهدت هذه المرحلة تنوعاً في أدوات الاحتجاج السياسي، على صعيد العمل الجماهيري، وعلى صعيد العمل البرلماني الذي تطور على يد جيل جديد من القيادات السياسية والبرلمانية العربية²، إضافة إلى استخدام مهني فعال للنضال القضائي الذي نجح في تحقيق إنجازات عينية على المستويين الفردي والجماعي³، كما أنّ هذه المرحلة شهدت تطوراً في خطاب الفلسطينيين السياسي، وانعكس على خطاب كافة التيارات السياسية الفلسطينية فكرياً وسياسياً⁴. وقد ظهرت وثائق التصور المستقبلي لتبرهن على ضرورة تطوير مشروع سياسي جماعي، يعمل على دراسة وتشخيص الحاضر؛ ليكون قادراً على التنبؤ بالمستقبل ويضع رؤية سياسية للمستقبل⁵.

إنّ التنظيم السياسي عند الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 في حالة تغير متواصل، ويقوم بتبني أفكار جديدة وبلورتها، ويبحث باستمرار عن أساليب جديدة للتعبير والعمل السياسي، وهذا ناتج عن التطورات السياسية في القضية الفلسطينية، وكذلك التطورات السياسية السريعة في المنطقة العربية، إضافة إلى كون كافة التنظيمات الفلسطينية الفاعلة في الأراضي المحتلة عام 1948م، لم تطرح فكراً سياسياً خاصاً بها، بحيث يكون نتاج الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية المحلية؛ فكانت ولا زالت تابعة فكرياً، ومادياً، لمراكز فكرية وسياسية خارج الخط

¹ مصطفى، مهند (محرر)، 70 عاماً من النكبة، مدى الكرمل-المركز العربي للدراسات الاجتماعية، التطبيقية، 2018م، ص15-16.

² Jamal, A. (2006). *Arab leadership in Israel: Ascendance and fragmentation*. *Journal of Palestine Studies*, 35(2). 1-17

³ مصطفى، مهند، وغانم، أسعد، الفلسطينيون في إسرائيل: سياسات الأقلية الأصلية، في الدولة الإثنية، مرجع سابق، ص352

⁴ Jamal, A. (2008). *The counter hegemonic role of civil society: Palestinian Arab NGOs in Israel*. *Citizenship Studies*, 12(3). 283-306

⁵ Agbaria, A.K., & Mustafa, M. (2012). *Two states for three peoples: Th'Palestinian-Israeli' in the future vision documents of the Palestinians in Israel*. *Ethnic and Racial Studies*, 35(4). 718-736

الأخضر، حيث تعتبرها مصدر شرعيتها ومرجعيتها¹. فهناك تيار يرى أنّ السلطة الفلسطينية هي مرجعيته الرئيسة على الصعيد الفكري وعلى صعيد المواقف في القضايا الأساسية، ويتمثل هذا التيار في الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، والحزب الديمقراطي العربي، والحركة التقدمية، والحركة العربية للتغيير، والتي هي تنظيم سياسي جديد مدعوم بشكل واضح وصريح من السلطة الفلسطينية، وكما أنّ هذه التنظيمات داخل هذا التيار تنافست على نيل الدعم من منظمة التحرير الفلسطينية، ومن السلطة الفلسطينية بعد تشكيلها؛ محاولة الحصول على الدعم وحرمان التنظيمات الأخرى منه، بالإضافة إلى أنّ هذا التيار بتنظيماته المختلفة ظهر نشاطه جلياً بعد مؤتمر مدريد، وازداد نشاطه بعد انتخابات الكنيسة سنة 1992م؛ بهدف الحصول على الدعم من السلطات الإسرائيلية، التي تعتبر المصدر الأساسي للنفوذ السياسي والدعم المادي؛ وحصل هذا بعد انهيار الحواجز الوطنية وسقوطها أمام عملية الاندماج في المجتمع والنظام الإسرائيليين².

ويرى عزيز حيدر أنّ هذه التنظيمات الثلاثة داخل هذا التيار، أصبحت تخشى على مستقبلها؛ بسبب ظهور التنظيم السياسي الجديد، المتمثل في الحركة العربية للتغيير، حيث إنه يحظى بدعم كبير وقوي من السلطة الفلسطينية، كما أنّ هذه التنظيمات شعرت بخطر أكبر؛ بسبب التسويق الإعلامي الذي وفرته السلطات الإسرائيلية لها، ولذلك اتجهت هذه التنظيمات إلى البحث عن بدائل أخرى للحصول على الدعم، حيث إنّ قيادة الحزب الديمقراطي العربي توجهت إلى بعض البلاد العربية للحصول على هذا الدعم، مثل الأردن ومصر، كما أنّ الجبهة الديمقراطية بدأت الاعتماد على مراكز القوة المحلية، خصوصاً أنّ رصيدها كبير نسبياً، وتوجهت لبناء جسور مع بعض الدول العربية؛ أمّا الحركة التقدمية فقد تفككت وانتهى وجودها من الحلبة السياسية، وانضمت إلى قوائم انتخابية أخرى¹.

¹ حيدر، عزيز، الفلسطينيين في إسرائيل في ظل اتفاقية أوسلو، مرجع سابق، ص 176.

² المرجع السابق، ص 176.

¹ المرجع السابق، ص 177.

ويرى عزيز حيدر، أن التيار الثاني لا يرى في السلطة الفلسطينية ولا في السلطة الإسرائيلية مصدرًا للقوة، ولا يتخذ أيًا منهما مرجعًا لمواقفه وفكره السياسي، ويتمثل هذا التيار في الحركة الإسلامية وحركة أبناء البلد، حيث إن الحركة الإسلامية ما زالت تابعة فكريًا وسياسيًا للحركات الإسلامية خارج الخط الأخضر، وخصوصًا حركة حماس في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولتنظيم العالمي للإخوان المسلمين، على الرغم من إنكار الحركة الإسلامية لهذه العلاقة ولهذه التبعية الفكرية، أما حركة أبناء البلد، فقد كانت في السابق ترى في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مرجعيتها السياسية والفكرية، إلا أنها بدأت بالتخلي عن تبعيتها، وتعمل على إنتاج فكر جديد يتناسب مع واقعها المحلي، الأمر الذي أسس لانطلاق مبادراتها في تأسيس التجمع الوطني الديمقراطي، والتي بدأت بتليين مواقفها في مسألة مقاطعة انتخابات الكنيست.¹

3.8 التحولات في المواقف السياسية للتنظيمات الفلسطينية في الداخل، والمتعلقة بحل القضية

الفلسطينية

لقد تأثر الفكر السياسي للتنظيمات السياسية الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 بالحقائق السابقة، وأصبح مرناً وقابلًا للتحويل والتعديل، وقد أدى هذا إلى إحداث تغييرات سريعة في المواقف السياسية، خاصة تلك المواقف المرتبطة بحل القضية الفلسطينية والاندماج في (إسرائيل)، وتتقارب هذه المواقف إلى درجة التطابق في معظم الأوقات، ويمكن تلخيص هذه المواقف كالاتي²:

أولاً: هناك إجماع بين جميع التنظيمات السياسية الفاعلة في الانتخابات البرلمانية على قبول الحل السياسي كما تراه السلطة الفلسطينية، بناء على اتفاق أوسلو (مع الانتباه إلى أن حركة أبناء البلد تعارض هذا الحل، فهي تحولت إلى تنظيم يخوض الانتخابات تحت عباءة التجمع الوطني الديمقراطي).

¹ حيدر، عزيز، الفلسطينيون في إسرائيل في ظل اتفاقية أوسلو، مرجع سابق، ص 178-179

² المرجع السابق، ص 179-180.

ثانياً: هناك إجماع بين هذه التيارات على أنّ الحل السياسي بين منظمة التحرير و(إسرائيل) حسب أوسلو لا يشمل العرب الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948.

ثالثاً: إنّ حزب التجمع العربي الديمقراطي كان في البداية معارضا لاتفاق أوسلو ولا يقبل بمخرجاته، فالحل السياسي لم يشمل الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 وقد كتب عوض عبد الفتاح لموقع عرب48 مقالاً سياسياً تنقيفياً، قال فيه: "وقد كان لافتاً وغير متوقع لإسرائيل ولفريق أوسلو، أن يصدر الردّ الأول، العمليّ، والتنظيميّ، والفكريّ، والسياسيّ عن فلسطيني الـ48، ويتمثّل هذا الردّ في إقامة حزب التجمّع الوطني الديمقراطيّ عام 1995م، الذي رفض أوسلو وأصرّ على مواصلة مجابهة الصهيونيّة، عبر المطالبة بتفكيك البنية اليهوديّة الصهيونيّة والكولونياليّة لدولة إسرائيل شرطاً لتحقيق العدالة، وإقامة نظام ديمقراطيّ على أنقاض الصهيونيّة ومشروعها الاستعماريّ، ومع ذلك، فإنّ التجمّع (وقد كنت أميناً عاماً له على مدار سنوات) يدرك الحاجة إلى مواصلة تجديد فكره السياسيّ وتطويره، وتجديد رؤيته للعلاقة مع المشروع الوطنيّ الفلسطيني¹. إلّا أنّه وبعد انتخابات الكنيست عام 1996م، حدث تغيير في موقف التجمع، حيث صرح عزمي بشارة، الذي يعد من أهم شخصيات التجمع، وهو ممثّلها في الكنيست، أنّ استلام اليمين للحكم في إسرائيل يدفع التجمع مكرهاً إلى قبول اتفاق أوسلو، بل إلى التمسك بمضمونه والإصرار على تطبيقه أيضاً؛ بمعنى أنّ التجمع أصبح ينظر إلى الاتفاق بوصفه إنجازاً وطنياً للفلسطينيين، في ظل التحولات السياسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، وتحديداً ما بعد الانتخابات¹.

رابعاً: بالنسبة للحركة الإسلامية، فإنّ مواقفها تنقسم إلى شقين، يتمثّل في الجناح الشمالي المعارض لاتفاق أوسلو، والموقف الثاني المؤيد لاتفاق أوسلو، والذي يمثله الشق الجنوبي².

¹ <https://www.arab48.com>

¹ عزمي بشارة: مقابلة صحفية في صحيفة "كوله عير"، 13/12/1996.

² مصطفى، مهند، (محرر)، الفلسطينيون في إسرائيل، الحقل السياسي الفلسطيني: تحولات في القيادة ودور الأحزاب بين التمثيل والتنظيم، مرجع سابق، ص 17-18

يمكننا القول ان هنالك انقسام في مواقف الفلسطينيين في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948من اتفاق أوسلو فهناك من ايد الاتفاق وهنالك من عارض الاتفاق .

3.9 فلسطيني الداخل ومؤسسة الدولة الإسرائيلية بعد اتفاق أوسلو

إذا حاولنا فهم طبيعة ديناميكية العلاقة بين الفلسطينيين في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948, ومؤسسة الدولة منذ منتصف التسعينات وبعد اتفاقية أوسلو؛ فسنرى تحولاً مركزياً في هذه الديناميكية. ملخص هذا التحول أنّ سياسة إسرائيل تجاه المواطنين الفلسطينيين تحولت، على نحو ما، إلى سياسة رد فعل على خطاب الفلسطينيين وفعاليتهم السياسية؛ ويأتي ذلك بحسب اعتقاد (أريج صباغ-خوري) جراء التحول المركزي في الخطاب السياسي الفلسطيني على مستويين أساسيين، المستوى الأول هو مستوى النكبة الفلسطينية، وإعادة فتح الملفات المتعلقة بها في الخطاب السياسي الفلسطيني، بعد أن حجب هذا الشأن عن الحيز السياسي العام حتى منتصف التسعينات من القرن المنصرم، أمّا المستوى الثاني، فهو ذلك المتعلق بالمطالبة بضرورة احداث التحول الديمقراطي في إسرائيل وتحويلها إلى دولة كل مواطنيها.¹

وترى أريج صباغ-خوري أنّه إذا كانت إسرائيل قد انشغلت كل الوقت بتصوير الفلسطينيين الذين في غزة وفي الضفة الغربية على أنّهم (إرهابيون)؛ فلن تتمكن من فعل الأمر نفسه تجاه الفلسطينيين في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948؛ لأنّهم ينشطون داخل إطار المواطنة، المحدودة طبعاً، وداخل إطار قوانين اللعبة الديمقراطية التي يتحدّون من خلالها الهيمنة اليهودية؛ وهذا يساهم في فهم الحرب التي تشنها إسرائيل بأذرعها المختلفة لإسكات الخطاب السياسي، الذي يجعل التاريخ الفلسطيني والنكبة مركبين أساسيين في معادلة حل الصراع بين الشعب الفلسطيني (بكافة أماكن تواجده)، والإسرائيليين من ناحية، ومن ناحية أخرى يتحدّى يهودية الدولة ويطالب بدمقرطتها.¹

¹ مصطفى، مهند، (محرر)، 70 عاماً من النكبة، مرجع سابق، ص12.

¹ المرجع السابق، ص32.

منذ منتصف التسعينيات، بدأ يظهر في صفوف الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 عمل قطري وجماهيري منظم، يرمي إلى الإسهام في مسعى إعادة المهجرين واللاجئين إلى قراهم، ويعيد بناء الذاكرة الجمعية الفلسطينية المرتبطة بالنكبة؛ ففي عام 1998م، أعلنت جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين في (إسرائيل)، بالتعاون مع لجنة المتابعة العليا لقضايا الجماهير العربية، عن تنظيم مسيرة العودة ضمن فعاليات إحياء الذكرى الخمسين للنكبة، وتزامن ذلك الحدث مع الذكرى السنوية ليوم الإعلان عن إقامة (دولة إسرائيل)، الذي يعرف ب (يوم الاستقلال)؛ بغية إبراز الوجه الآخر لـ (استقلال إسرائيل). منذ ذلك اليوم، تقوم الجمعية المذكورة، بالتعاون مع لجنة المتابعة العليا والأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية بإحياء ذكرى النكبة، وأخذ إحياء ذكرى النكبة يتحول إلى محور أساسي في خطاب الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، وأخذت قضية المهجرين واللاجئين والمطالبة بعودتهم تبرز في هذا الخطاب؛ وجاء ذلك بعد غياب العمل الجماعي في مسألة المطالبة بحق عودة اللاجئين والمهجرين خلال سنين طويلة.¹

لقد جاء اقتراح (قانون النكبة) الإسرائيلي (الذي اجتاز القراءة الأولى في الكنيست في آذار عام 2010م) كرد فعل على هذا التحول في الخطاب وفي الفعالية السياسية لدى الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948م، وتزامن اقتراح هذا القانون مع مسيرة إحياء الذكرى الستين للنكبة، على أراضي قرية صفورية المدمرة (في أيار عام 2008م)، وهو الدليل على خوف من جدية تجذر مفهوم إحياء ذكرى النكبة وتكريسه، وتحوله إلى أحد محاور الفعل السياسي الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948. وتجب الإشارة هنا إلى أنّ الكنيست الإسرائيلي قام عام 2001م، بسن قانون ضمان إسقاط حق العودة، الذي ينص على عدم السماح بعودة اللاجئين إلى مناطق واقعة داخل حدود دولة إسرائيل، إلّا بتصديق أغلبية مطلقة من أعضاء الكنيست، بالرغم من أنّ هذا القانون جاء متوافقاً، من الناحية الزمنية، مع فترة دخول حكومة (إسرائيل) في المفاوضات مع الفلسطينيين بشأن الحل الدائم،

¹ مصطفى، مهند، (محرر)، 70 عاماً من النكبة، مرجع سابق، ص13.

لكن من المهم وضع هذا التشريع في سياق رد الفعل الإسرائيلي على النقلة الحاصلة في الخطاب الفلسطينيّ في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، كما بيناه سابقاً¹.

تظهر ملامح سياسة رد الفعل الإسرائيلية أيضاً، في التغيير الطارئ على وتيرة الملاحقات السياسية وطبيعتها للقيادة الفلسطينية في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، والتي تبين أنّ (إسرائيل) تنظر بعين القلق إلى خطابها الجديد، الذي يرفض طابع الدولة اليهودي. ولا يكتفي الكنيست، على الأقل في دورتيه الأخيرتين، بسن قوانين تنقص من حقوق المواطنين الفلسطينيين، بل ويعمل على ترسيخ طابع الدولة اليهودي وتعزيزه، بواسطة تشريع قوانين أساس جديدة، مثل: (قانون القومية)، أو تعديل القوانين القائمة².

إنّ هناك من يعزو تحليله لهذه الإجراءات الإسرائيلية إلى المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، ومطالبة (إسرائيل) بأن يتم الاعتراف بها دولياً على أنّها دولة يهودية، وهو تحليل على صواب، إلّا أنّه غير كاف، حسب اعتقادي؛ إذ من المهم رؤية الأمور في سياق ما طرأ على العلاقة بين الفلسطينيين في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 و(دولة إسرائيل)؛ ولا سيما أنّه لم يكن ثمة تيار مركزي قوي في الخطاب السياسي العربي في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، يطالب بنحويل (إسرائيل) إلى دولة جميع مواطنيها، ودمقرطتها، والاعتراف بالفلسطينيين كمجموعة قومية. ولو راجعنا الوثائق الثلاث التي صدرت عن جمعيات فلسطينية مختلفة: (وثيقة التصور المستقبلي) التي رعتها اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، (وثيقة حيفا) التي رعاها مدى الكرمل-المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، (وثيقة الدستور الديمقراطي) التي صدرت عن مركز عدالة-المركز القانوني لحقوق الأقليات الفلسطينية في إسرائيل؛ لوجدنا أنّها جميعاً ترفض الطابع اليهودي للدولة، وتطالب بدمقرطتها. وعليه، فإنّ الممارسات الإسرائيلية المذكورة هي جزء من ردود أفعال المؤسسة

¹ مصطفى، مهند، (محرر)، 70 عاماً من النكبة، مرجع سابق، ص 15-16.

² المرجع السابق، ص 12.

الإسرائيلية على الخطاب والتنظيم السياسي للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 داخل البرلمان الإسرائيلي وفي الحيز السياسي العام: الإسرائيلي والفلسطيني على حد سواء.¹

يمكن القول ان اسرائيل تستخدم كافة اذرعها لإسكات الخطاب السياسي للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م، الذي يجعل التاريخ الفلسطيني والنكبة مركبين أساسيين في معادلة حل الصراع بين الشعب الفلسطيني (بكافة أماكن تواجده)، والإسرائيليين من ناحية، ومن ناحية أخرى يتحدى يهودية الدولة ويطالب بدمقرطتها.

3.10 موقع فلسطيني الداخل بين الموقفين الإسرائيلي والفلسطيني

هناك ارتباط وثيق بين الرؤى السياسية والأيدولوجية للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 بموقعهم الخاص، بين عدة حقول سياسية متناقضة ومتنافرة ومتوترة، وهم لا يملكون القدرة على الاندماج الكامل فيها أو الخروج بشكل تام عنها؛ حيث إن الفلسطينيين في إسرائيل هم جزء أصيل من الشعب العربي الفلسطيني، الذي تمثله منظمة التحرير الفلسطينية باستثنائهم هم، انطلاقاً من كونهم مواطنين في دولة (إسرائيل)، التي تمثل كل يهود العالم لا كل مواطنيها؛ أي أنهم يتموضعون في الحقلين وبينهما، في حالة من البينية البنيوية التي تشكل ما يسميه بورديو (1998م)، الهابتوس الجمعي لهم، والذي يعرفه بأنه: "مجموع الاستعدادات التي يكتسبها الفرد عبر تجاربه الشخصية، لتتحول مع الوقت إلى بنيات ناظمة للسلوك، وفي نفس الوقت ناتجة عنه"¹، وتفسر هندية غانم هذا التعريف فتقول: "وهو ما يعني وجود علاقة متبادلة وتفاعلية بين الذات والموضوع، تتجاوز السيرورات السوسولوجية عامة، ولكنها أيضاً لا تتعامل مع الفرد بوصفه حراً من أي محددات، واعتماد الهابتوس هو مهم؛ لأنه يعطي مساحة لثلاثة أسباب:

¹ مصطفى، مهند، (محرر)، 70 عاماً من النكبة، مرجع سابق، ص14.

¹ المرجع السابق، ص50.

1. يتيح فهم العلاقة التبادلية بين مكانة الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 ضمن حقول متباينة ومتوترة في حالة من البينية وسلوكه السياسي، لا بوصفه ليس مستقبلاً ومتأثراً فحسب، وإنما كذلك بوصف جزء من عملية تشكيل شرطه ذاته، وشروط الحقول التي يتواجد فيها؛ وهو ما يعني أنّ البينية، وإن كانت حالة موضوعية، فهي نتاج لتشكّل اجتماعي أسهم هو فيه، وصار يشكله ويشكل سلوكه لاحقاً.

2. وجود صلة علائقية بين الذات والبنى (بين الفلسطيني والدولة الصهيونية، والهوية القومية)، وهذا يعني أنّ الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 عبر خياراته يسهم في تشكيل الحقل السياسي الإسرائيلي، وأنّ الصهيونية كذلك تعيد صياغة مفاهيمها وفق جدلية العلاقة مع الفلسطيني.

3. مكانة الفلسطيني الموضوعية البينية ضمن الحقول المختلفة (على ما تحتويه من حقول ثقافية، واجتماعية، وسياسية، وقومية، واقتصادية متنافرة ومتشابكة)، بالرغم من أنّها مبنية أصلاً على حالة نقصان؛ إذ إنّ الفلسطيني ليس مواطناً تاماً؛ لأنه ليس يهودياً، وليس شريكاً تاماً في المشروع الفلسطيني؛ لأنه مواطن إسرائيلي؛ وهذا يحرره من ثقله المركز في الحقلين، ويوفر سلسلة من الخيارات والفرص التي تتجاوز ثنائيات الهوية، وهو ما حاولت أن تفعله -حسب تقديري- وثائق الرؤى.¹

إنّ التناقض ليس مسألة رمزية بين الحقول، ولكنّه، مرتبط أصلاً بطبيعة المشروع الصهيوني؛ فهو مشروع قومي استعماري استيطاني، قام بإنجاز مشروع الدولة اليهودية القومية، متبعاً سياسة المحو وسياسة الإحلال؛ حيث تمكن من محو المشهد الفلسطيني وإحلال المشهد الصهيوني بدلاً عنه، وبالتالي حولهم إلى أقلية مواطنة داخل الدولة الصهيونية عام 1948م، وأصبح الفلسطينيون في الاراضي

¹ مصطفى، مهند، (محرر)، الفلسطينيون في إسرائيل، تحولات المشاركة السياسية في العقدين الأخيرين ورؤية نحو المستقبل، مؤتمر مدى الكرمل 2019م، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، مدى الكرمل، حيفا، 2019م، ص50-51.

الفلسطينية المحتلة عام 1948 يقفون بين كينونتين متناقضتين، لا يملكون القدرة بأن يكونوا جزءاً كاملاً منهما، أو مركباً منفصلاً عنهما تماماً، بل هم جزء مشمول في كلا المتناقضين على أساس الاستثناء؛ فهم مواطنون إسرائيليون، ويتم استثنائهم من المواطنة الإسرائيلية الكاملة؛ لأنهم فلسطينيون، حيث إن المواطنة الإسرائيلية الكاملة لليهود فقط، وفي الوقت ذاته فإن الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 والتي اطلق عليها اسم دولة اسرائيل ينتمون للشعب الفلسطيني من الناحية التاريخية والقومية، إلا أن أغليبيتهم ليست شريكة في المشروع الوطني الفلسطيني الذي تمثله منظمة التحرير الفلسطينية منذ مشروع الدولة الواحدة، مروراً ببرنامج الحل المرحلي، وبعد ذلك قبول حل الدولتين وإنهاء الاحتلال، ومن ثم الوصول إلى طريق مسدود الآن.¹

إن الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، ومنذ النكبة، طوروا أطراً تمثيلية خاصة بهم، وعندما تأسست المنظمة في منتصف الستينيات، لم ينضموا بشكل جماعي لأطر منظمة التحرير الفلسطينية، بل بشكل فردي وشخصي، والذي يميز الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 عن سائر الفلسطينيين في كافة أماكن تواجدهم، هو تموضعهم خارج منظمة التحرير ومشروعها، والاندماج في العمل السياسي على أساس القواعد الإسرائيلية ومن خلال مؤسساتها، وهذا السلوك هو الذي شكل خصوصيتهم كجزء من أبناء الشعب الفلسطيني الذين يمتلكون تمثيلهم الخاص، والذي سمح باحتوائهم في الهوية القومية، لكن على قاعدة إقصائهم من تحقيق التحرر الوطني العام. تجلت الحالة البينية في مفهوم الخصوصية؛ بمعنى أنه لا يمكن احتواء فلسطينيي 48 في أي من الحيزين على نحو كامل دون التنازل عن مقابله، حيث إن الاحتواء الكامل في الدولة الإسرائيلية يشترط اليهودية، كما أن الانخراط الكامل بالمشروع الفلسطيني الذي تتبناه منظمة التحرير الفلسطينية يقود إلى التنازل عن مشروع المواطنة.¹

¹ مصطفى، مهند، (محرر)، الفلسطينيون في إسرائيل، تحولات المشاركة السياسية في العقدين الأخيرين ورؤية نحو المستقبل، مرجع سابق، ص 52.

¹ المرجع السابق، ص 53.

ومن المهم في هذا السياق، الإشارة إلى أنّ الحالة البينية تتميز بكونها مفتوحة على خياراتٍ وبدائلٍ متعددةٍ وواسعةٍ، ولا تتوفر في ميادين سياسية واضحة القوانين والمعالم، بل على العكس من ذلك؛ فإنّ البينية التي تعني عدم حسم الانتماءات، والتأرجح بين حقول مختلفة دون احتواء، يمكن أن تؤدي إلى التحرر من ثقل الانتماء التام، وبالتالي تفتح آفاقاً جديدة للعمل والتعبير والإبداع.¹

3.11 ظهور الجدل حول التصورات المستقبلية (2006-2007م)

لقد بدأ الاجتهاد الفكري التأملي من خلال مبادرات فكرية تحليلية مركزة عملت على تبيان وتوضيح العلاقات المعقدة والمركبة، بدءاً بتحديد عميق وشامل لتعريف الذات؛ بمعنى: كيف عرف فلسطينيو 48 ذاتهم؟ ومروراً بتحديد العلاقة مع المجتمع اليهودي في إسرائيل، وكذلك تحديد العلاقة مع التجمعات الفلسطينية في الأجزاء الأخرى من فلسطين؛ وصولاً إلى تحديد العلاقة مع التيار التحرري الوطني الفلسطيني ومع منظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك العلاقة القومية مع الوطن العربي ومع حركاته المقاومة المنغمسة داخله.²

لقد تبلورت بدايات العمل الفكري، ما بين العامين 2006-2007م، في أربع وثائق رؤى أساسية: وثيقة (التصور المستقبلي)، الصادرة عن اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية في إسرائيل؛ ووثيقة (الدستور الديمقراطي)، والصادرة عن مؤسسة (عدالة)، (ووثيقة حيفا) الصادرة عن مركز مدى الكرمل، إضافة إلى (وثيقة دستور للجميع)، الصادرة عن مركز مساواة.¹

ويرى مهند مصطفى "أنّ التصورات المستقبلية تمثل سياسة الأمل؛ لأنها كانت محاولة لبناء تصور جماعي للفلسطينيين في إسرائيل، يشمل السردية التاريخية وتحليل الواقع ورؤية نحو المستقبل".²

¹ مصطفى، مهند، (محرر)، الفلسطينيون في إسرائيل، تحولات المشاركة السياسية في العقدين الأخيرين ورؤية نحو المستقبل، مرجع سابق، ص 54.

² نخلة، خليل، (محرر)، مستقبل الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، مرجع سابق، ص 26.

¹ مصطفى، مهند، (محرر)، الفلسطينيون في إسرائيل، تحولات المشاركة السياسية في العقدين الأخيرين ورؤية نحو المستقبل، مرجع سابق، ص 54.

² المرجع السابق، ص 29.

"وتعتبر الرؤى حالة سياسية وثقافية تعبر عن التصورات الجماعية للقيادات والنخب والمجموعة، وهي عبارة عن لحظات تأمل للمستقبل، نابعة من الحاجة الاجتماعية السياسية الملحة لدراسة المستقبل، وفيها من الرمزية، أي التحدي الرمزي والثقافي، الكثير، وفي بعض الأحيان ما يفوق الواقعية".¹

إنّ التصورات أو الرؤى لا يتم إنتاجها وصياغتها بهدف تطبيقها فقط، ولكن يجب أولاً أن يكون الهدف تشكيل إطار سياسي فكري قادر على تفعيل العمل الجماعي وتوجيهه للمجموعة والقيادات والنخب.²

إنّ الهدف من هذه الوثائق، تشكيل رؤية لمستقبل الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 وطبيعة علاقتهم بالدولة التي يعيشون فيها من جانب، وبالوطن من جانب الآخر، من خلال السياق التاريخي للصراع، وما يميز هذه الوثائق عن غيرها من التصورات السياسية الحزبية أنّها صدرت، ولأول مرة، عن مجتمع مدني ومراكز بحثية، وبتنويل خارجي؛ بهدف وضع تصور سياسي مستقبلي.³

ومن الجدير بالذكر أن نشير إلى مصادر تمويل هذه الوثائق، حيث إنّ وثيقة (حيفا) تم تحقيق مشروعها من خلال دعم مالي من الاتحاد الأوروبي، وتحديداً من خلال مكتبهم في تل أبيب، حيث إنّ المسؤول عن دعم المشاريع في إسرائيل؛ أمّا تحقيق إعداد وإنجاز مشروع (التصور المستقبلي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل)، فقد تم بدعم مالي من خلال (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) (UNDP) بعد دعمه لما يسمى بـ (وثيقة جنيف)؛ أمّا بالنسبة لإنجاز مشروع (الدستور الديمقراطي) فقد تحقق بالاعتماد على الدعم الأساسي المتوفر والمخصص لبرامج المؤسسة الرئيسية، دون تحديد المشروع؛ حيث إنّ هذا الدعم يأتي من منظمات غير حكومية، أوروبية وأمريكية.¹

¹ مصطفى، مهندس، (محرر)، الفلسطينيون في إسرائيل، تحولات المشاركة السياسية في العقدين الأخيرين ورؤية نحو المستقبل، مرجع سابق، ص30.

² المرجع السابق، ص30.

³ المرجع السابق، ص55.

¹ حيدر، عزيز، الفلسطينيون في إسرائيل في ظل اتفاقية أوسلو، مرجع سابق.

وعادة ما ترتبط الرؤى بالقائد الفرد، حيث إنّ فكر وتصورات القائد يؤثران على تصور الحزب أو الحركة أو المجموعة، وهناك أمثلة كثيرة في العالم على ذلك؛ سواء في العالم العربي أو العالم الغربي، إلّا أنّه في حالة الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، كانت معظم المشاريع والرؤى السياسية ناتجة عن قيادات أو أفراد، وهذا ما يميز التصور المستقبلي، بأنّه نتاج عمل جماعي، وليس نتاج عمل فردي، والأمر الملفت أنّه تجاوز في طرحه وسقفه البرامج السياسية للأحزاب العربية، ولكنّه لم ينقطع عنها؛ بسبب أنّ التصور هو خلاصة تجربة وفكر سياسيين متراكمين على امتداد ستة عقود. وتكمن أهمية الرؤى في أنّها تحدد الهوية الجمعية للمجتمع وانتمائه الوطني، وتساهم في تنظيم المجتمع، وتبين سقف تطلعاته السياسية.¹

شكلت الوثائق سابقة الذكر تحديًا كبيرًا للخطاب الصهيوني لفكرة الدولة (اليهودية الديمقراطية)، وطالبت كذلك بالمواطنة الكاملة والمتساوية. وبرزت أهمية الوثائق من خلال التقاف المئات من النخب حولها، وكذلك في أنّها أعطت مؤشرًا للدولة على أنّ الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 صاروا يمثلون تحديًا، وليسوا مجرد أقلية هامشية غير قابلة للإخضاع. تعزو وثيقة التصور المستقبلي سبب ظهورها إلى منطلقها: "تتطور حاليًا نحو حقبة جديدة، حيث يتصاعد الوعي الذاتي بيننا، مشددًا على الحاجة إلى أن نقوم برسم طريقنا نحو المستقبل، وبلورة هويتنا الجماعية وصياغة برامج عملنا الاجتماعية والسياسية"¹، أمّا عن إصدار وثيقة (الدستور الديمقراطي)، فإنّ رئيس مجلس إدارة (عدالة) ربط ببلوغ (عدالة) عشر سنوات من العمر، حيث قررت المؤسسة إصدار دستور (كافتراج لدستور دولة إسرائيل على أساس دولة ديمقراطية ثنائية اللغة ومتعددة الثقافات)، وكرد على مبادرة أكاديميون وسياسيون يهود، والذين طرحوا دستور (بالوافق)، الذي ارتكز على أنّ إسرائيل (دولة يهودية ديمقراطية)، أمّا (وثيقة حيفا)، والتي صدرت رسميًا في ذكرى النكبة، في 15 أيار 2007م،

¹ مصطفى، مهند، (محرر)، الفلسطينيون في إسرائيل، تحولات المشاركة السياسية في العقدين الأخيرين ورؤية نحو المستقبل، مرجع سابق، ص 30-31.

¹ نخلة، خليل، (محرر)، مستقبل الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، مرجع سابق، ص 46

لتحمل معنىً رمزياً، صدرت كوثيقة (توافقية تشمل رؤيا جماعية حول تصور الفلسطينيين المواطنين في إسرائيل لوضعهم، بعد أكثر من خمسين عاماً على النكبة الفلسطينية)¹، كما أنها جاءت بهدف تحدي فكرة إسرائيل كدولة (يهودية ديمقراطية).²

كل ما سبق من تبريرات كان على المستوى المعلن، ولكن هذه الوثائق صدرت في ظل التطورات الفلسطينية المحلية، وكذلك التطورات الإقليمية والدولية التي دفعت إلى هذا التوجه؛ ومن أهم هذه التطورات:

1. سيادة النظام العالمي الجديد، النيوليبرالي، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والتأثير الكبير للجانب الاقتصادي في العلاقات الدولية، تحديداً تأثير الشركات العملاقة العابرة للحدود القومية، والتي فرضت تحديات للأنظمة القومية، وتشجيع دور المنظمات الأهلية والنخب الفكرية كبديل للأحزاب السياسية، أو كتيار مواز لها، وعملها على تعزيز الديمقراطية.
2. دعم التيارات والمبادرات التي تدعو إلى ترسيخ الديمقراطية؛ لإضعاف تأثير ما يسمى بالحركات (الإرهابية)، وكذلك إضعاف التيارات الرافضة لهيمنة النظام الغربي، وكذلك الوقوف في وجه انتشار تيارات الإسلام السياسي.
3. دور ما يسمى بـ (المجتمع الدولي) في العمل على إيجاد ترتيبات ملائمة (للقضية الفلسطينية)، والتي تساعد في ترسيخ سياسته الخارجية في المنطقة؛ فمنذ اتفاقيات كامب ديفيد الأولى عام 1978م، والتي اعتمدت على تجزئة الشعب الفلسطيني (بين المحتل وغير المحتل واللاجئ)، والتي عملت على تحسين نوعية الحياة تحت الاحتلال وليس إزالته، مروراً باتفاقيات أوسلو وتبعاتها، وهناك تفاوت واضح بين الحلول المقترحة للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبين الفلسطينيين في دولة إسرائيل، وبين اللاجئين و(النازحين) في الخارج.

¹ نخلة، خليل، (محرر)، مستقبل الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، مرجع سابق، ص 76-77

² المرجع السابق، ص 28.

تعكس هذه الوثائق، بغض النظر عن أهداف الممولين، خطوة صريحة ومقبولة علناً في أخذ زمام المبادرة لصياغة وتطوير رؤى جماعية حول تصور الفلسطينيين في إسرائيل لوضعهم ومستقبلهم، وأصبح جلياً أنّ هذه الوثائق تضمن أرضية للحوار بين النخب الفلسطينية والنخب الممثلة للسلطة المهيمنة.¹

وتدعي هنيدي غانم، مدير عام المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، إنّ وثائق التصور تسعى لإيجاد حلّ عادل، يشمل كلّ الفلسطينيين، بعدما تم خلخلة الوضع، والشعور بأنّ المنظمة ذاهبة إلى حلّ الدولة، وهنا تم وضع تصور إلى أين فلسطينيو الداخل ذاهبون؟ ومشاريع الرؤى والتصورات، جاءت كمحاولة لاستخدام حقوق المواطنة في إسرائيل؛ لأنّ اتفاق أوسلو يحلّ مشكلة الاحتلال الذي حدث عام 1967م، ولا يحلّ مشكلة الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948؛ وبالتالي فالداخل يجب أن يضع تصوراً لكيفية حل قضاياهم، وجزء من ذلك الحل مشاريع الرؤى والتصورات المستقبلية.¹

إنّ القيادي السابق في حزب التجمع، عوض عبد الفتاح، يدعي أنّ اتفاق أوسلو له دورٌ في ظهور الرؤى والتصورات المستقبلية، ولكن بشكل غير مباشر؛ فالتصورات نتجت وتبلورت في مناخ سياسي وفكري ولّدته التجمع، روح الوثائق من التجمع، حيث إنّهُ غيّر الفكر السياسي إلى دولة المواطنين.²

ويدعي الكاتب والمحلل السياسي، أنطوان شلحت، أنّ وثائق الرؤى والتصورات المستقبلية جاءت عام 2007م، ومنذ أوسلو حدثت تطورات عديدة، منها الانتفاضة الثانية، وهبة أكتوبر، حيث كانت انتفاضة ضد أوسلو، وضد إسرائيل، وجاءت وثائق الرؤى بعد حرب لبنان الثانية، ولأول مرة تتحول الجبهة الداخلية لساحة حرب، ففي 2006م، تحولت إلى جبهة حرب، وبدأ الحديث عن الخطر الذي يشكله فلسطينيو الـ48، واعتبرتهم إسرائيل طابوراً خامساً، وأخذ الفلسطينيون في البحث عن تصور لمستقبلهم

¹ نخلة، خليل، (محرر)، مستقبل الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، مرجع سابق، ص26.

¹ هنيدي غانم، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² عوض عبد الفتاح: مقابلة هاتفية، 2020/11/8

في ظل هذه التطورات، وأغلب الوثائق أكدت أنهم جزء من الشعب والقضية الفلسطينية، وأنّ حلّهم جزء من حلّ القضية الفلسطينية، وأضاف، إنّ الوثائق لم تصدر عن تيارات سياسية، بل عن نخب، وجاءت معبرة عن أفكار التجمع (إنّها روح التجمع).¹

ويقول الشيخ إبراهيم صرصور، القيادي في الحركة الإسلاميّة الشق الجنوبي، إنّ لا يستطيع الجزم فيما إذا كان هناك علاقة وثيقة بين اتفاق أوسلو الذي تمّ توقيعه عام 1993م، وبين وثائق الرؤى والتصور المستقبلي التي ظهرت عام 2006م، وأضاف، إنّهُ أيضاً لا يستطيع أن ينفي تماماً وجود تأثير ولو غير مباشر، شكل قناعة لدى المجتمع الفلسطيني داخل الخط الأخضر قيادة وشعباً. إنّ مستقبل الجماهير العربية الفلسطينية في إسرائيل تحسمه هي، ولن يتمّ حسمه على طاولة المفاوضات بين فلسطين و(إسرائيل)، التي تملك إسرائيل أوراق لعبتها، وبعد أن فشل اتفاق أوسلو في تحقيق الحلم الفلسطيني في الاستقلال وإنهاء الاحتلال، من هنا جاءت فكرة وضع رؤية استراتيجية جماعية مستقبلية للمواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل، يشمل قضية انتماء وهوية، حيث مكانتهم الحقوقية، وسياسة الأراضي والتخطيط والبناء، واستراتيجية التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، والرؤية التربوية لجهاز التربية والتعليم العربي، وسبل تطوير الثقافة العربية الفلسطينية، والعمل السياسي والأهلي في إسرائيل.¹

يمكننا القول ان اتفاق اوسلو كان له دور غير مباشر في ظهور التصورات المستقبلية لدى الفلسطينيين في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، حيث ان هذه التصورات وضحت تعريفهم لذاتهم الفلسطينية، وعلاقتهم مع الدولة التي يعيشون في كنفه، انطلاقاً من انهم اصحاب البلاد الاصليين الذين تحولوا الى اقلية داخلها تناضل من اجل الحصول على حقوقها المدنية، وحقوق المساواة، ومواجهة خطاب ومشروع الدولة اليهودية.

¹ انطوان شلحت: مقابلة هاتفية، مرجع سابق.

¹ ابراهيم صرصور: مقابلة الكترونية، مرجع سابق.

3.12 خاتمة الفصل

يتبين لنا من خلال ما سبق أنّ الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948م، قد نشط فعلهم السياسي بعد اتفاق أوسلو، من خلال الحفاظ على بنية التنظيمات والأحزاب السياسية الموجودة أصلاً، إضافة لظهور الحزب العربي الديمقراطي، والجهة العربية للتغيير، وانقسام الحركة الإسلامية إلى شقين، واختفاء أحزاب واندماج أخرى، إلّا أنّ هذه الأحزاب لم تتمكن في مطلع التسعينيات من تنظيم الجماهير الفلسطينية في الأراضي المحتلة عام 1948م، وتفعيلها سياسياً لتشكيل قوة ضاغطة على النظام السياسي في إسرائيل، من أجل تحصيل حقوقهم والتأثير في صنع القرار السياسي الإسرائيلي، وانحصر بذلك العمل التنظيمي لدى الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948 في العمل البرلماني، من خلال تشكيل القوائم الانتخابية والترشح للكنيست الاسرائيلي؛ وبذلك أصبح جل عمل الجماهير الفلسطينية هو انتخاب ممثلين عنها في الكنيست الاسرائيلي؛ ويبقى العمل السياسي والمطلبي من خلال الكنيست فقط، إلّا أنّ تشكيل القائمة المشتركة كان تحولاً هاماً؛ حيث إنّ الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م تمكنوا من توحيد صفوفهم؛ إذ إنهم أدركوا أنّه لا يمكن مواجهة اليمين الإسرائيلي بدون وحدة حقيقية، كما أنّهم أخذوا العبر من نتائج الانقسام الفلسطيني- الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، والذي خدم المصالح الإسرائيلية وأضعف الفلسطينيين بشكل كبير، حيث أدى الانقسام إلى نتائج سلبية على القضية الفلسطينية. كما أنّه حدث تحول آخر في تفاعل الجماهير من خلال الاحتجاج والتظاهر، خصوصاً في أحداث انتفاضة القدس والأقصى، وكذلك مظاهرات مسيرات العودة للقرى المهجرة، وبهذا يكون الفلسطينيون في الأراضي المحتلة عام 1948م، انتقلوا بالتدريج إلى مرحلة النضال المباشر والمواجهة المباشرة التي تمكنهم من النزول إلى الشارع بهدف الاحتجاج على سياسات تستهدف وجودهم وحقوقهم، وكذلك من أجل المطالبة أيضاً بالحصول على حقوقهم كأقلية أصلانية هضمت حقوقها، كما أنّه، وبسبب تهميش اتفاق أوسلو لفلسطينيي 48، بدأ فكر جديد في الظهور، يسعى إلى تحدي فكر أوسلو، من خلال مجموعة من المفكرين والمتقنين والناشطين ومؤسسات المجتمع المدني،

التي بدأت بالتشابه مع المشهد السياسي الفلسطيني العام؛ والتي تسعى إلى إعادة صياغة المشروع الوطني الفلسطيني من جديد؛ ويظهر كل ذلك في فكر التجمع الوطني الديمقراطي صاحب فكرة الدولة الواحدة، إضافة إلى الوثائق سابقة الذكر، ويواجه هذا الفكر أيضا تياراً لا يستهان به، يعمل باتجاه الأسرلة، من خلال العمل الفردي الذي يلبي المصالح الخاصة، والذي يتجه للتصويت للأحزاب الصهيونية مباشرة، حيث إن اتفاق أوسلو أوجد المبرر لهذه الشريحة، كما أن هنالك تياراً يتساق مع فكر أوسلو، ويسعى إلى أن يكون الوسيط والمؤثر في تشكيل المشهد، مما دفع الفلسطينيين في إسرائيل بعد أن تم تهمةهم، إلى البحث والعمل، من خلال الأمل الذي شكل رؤى جديدة وقدرة على إثبات الوجود في المشهد السياسي الفلسطيني العام، وكذلك في المشهد الإسرائيلي العام، الذي لا يمكن تجاهله في المستقبل.

الفصل الرابع

تأثير اتفاق أوسلو على مكانة فلسطيني 48 ودورهم في المشروع الوطني الفلسطيني

4.1 تمهيد

اختزلت اتفاقية أوسلو القضية الفلسطينية في الاحتلال الذي حدث عام 1967م، واعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بوجود إسرائيل، ولم تطرح منظمة التحرير موضوع الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م في مفاوضات السلام الإسرائيلية الفلسطينية؛ باعتبارهم شأنًا داخليًا إسرائيليًا، على الرغم من أنهم أساس القضية الفلسطينية، حيث لا يمكن أن يتم حلّ القضية الفلسطينية بدون حل قضاياهم.

ظهر خطاب المواطنة والمساواة كمشروع سياسي للفلسطينيين في الداخل المحتل بعد أن تم استثناءهم من المفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، ومع تعثر مشروع السلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وظهور خطاب الدولة اليهودية، وتعاضم قوة اليمين الإسرائيلي المتطرف؛ فإنّ السلوك الإسرائيلي الذي يعمل على إفشال حلّ الدولتين دفع باتجاه إعادة الصراع إلى عام 1948م، وإلى الحديث عن خيارات أخرى، من بينها خيار الدولة الواحدة؛ وبالتالي أصبح الفلسطينيون كلهم أينما وجدوا كتلة واحدة في مواجهة المشروع الصهيوني، الأمر الذي يتطلب إحياء المشروع الوطني الفلسطيني، وإعادة صياغته؛ ليتمكن الكل الفلسطيني من مواجهة المشروع الصهيوني بغض النظر عن مكان وجودهم.

4.2 تعريف المشروع الوطني الفلسطيني

جاءت نشأة فكرة المشروع الوطني الفلسطيني منذ الاحتلال الصهيوني لفلسطين، انطلاقًا من الرغبة الجماعية في الحفاظ على الذات والهوية الفلسطينية، أمام التحديات التي ظهرت، وخوفًا من خسارة الأرض وضياعها، وبهدف حفظ الإرث التاريخي للشعب الفلسطيني، وحفظ خصوصيته، ومن أجل تحقيق مستقبل أفضل، وقد ارتكزت فكرة المشروع الوطني الفلسطيني على ضرورة رفض الكلّ

الفلسطيني للاحتلال، والتوافق على أنّ الكفاح المسلح هو بوابة التحرير، وأنه هو الخيار الاستراتيجي الوحيد لحل القضية الفلسطينية، وأنّ أيّ خلل في هذه المنهجية يعتبر تضيقاً لهوية الشعب الفلسطيني وحقوقه، فجمعت هذه الفكرة الفلسطينيين، واعتبروها بارقة أمل لاستعادة حقوقهم المسلوبة، ولكن بعد دخول منظمة التحرير الفلسطينية إلى خط التسوية مع الاحتلال بدأ هذا المشروع ينتشور ويتقزم، وبدأ المصطلح ينحرف عن هدفه الأصلي.¹

جاء المشروع الوطني الفلسطيني تعبيراً عن تمسك الشعب العربي الفلسطيني بحقوقه وأرضه التاريخية، وكرّد على المقولة الزائفة "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، وتأكيداً من الشعب الفلسطيني لهويته الوطنية، وحقوقه السياسية والتاريخية، التي دعمها وأيدها ميثاق الأمم المتحدة، والتي تجلت في حق تقرير المصير، من خلال إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.²

يرى إبراهيم أبراش أنّ المشروع الوطني الفلسطيني هو عبارة عن "حالة قصرية؛ فوجود تهديد حقيقي للوجود الوطني كدولة وهوية وثقافة وطنية هو مبرر ظهور مشروع وطني، يعبر عن وجود أزمة وخوف ينتابان الشعب الفلسطيني على وجوده السياسي، فيدفعه للتمركز حول الذات، وشحذ كل عناصر المقاومة الذاتية، متوسلاً كل القواسم المشتركة بين أبناء الأمة، من تاريخ ودين وقيم ومعاناة ومصالح مشتركة، فالمشروع الوطني هو مشروع الحرية والاستقلال لكل أمة ذات ثوابت ومرجعيات محل توافق"³، ويرى أبراش أيضاً "أنّ المشروع الوطني هو معركة الاستقلال الوطني، وهو نقيض المشروع الصهيوني، وبالتالي هو تعبير عن الكل الوطني، وأنه ليس ملكاً لحزب، بل هو ملك لمن يستطيع تحمل استحقاقاته النضالية، وحمايته من أيّ تدخلات خارجية تحرفه عن مساره الوطني، والمشروع الوطني

¹ أبو السعود، مصطفى، ماذا تبقى من المشروع الوطني الفلسطيني؟ وكالة فلسطين أونلاين (19 فبراير-2018).
[/https://felesteen.news/post/22374](https://felesteen.news/post/22374)

² أبو كريم، منصور: أوراق فلسطينية 4 مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني في ظل تعثر مشروع التسوية والمصالحة الفلسطينية، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية (مدى الكرمل)، حيفا، 2019م، ص3.

³ أبراش، إبراهيم، المشروع الوطني، التباس التأسيس وتحديات التطبيق، مجلة سياسات، رام الله: معهد السياسات العامة، 2009م، ص32.

رديف استقلالية القرار الوطني؛ فمن لا يملك قراراً مستقلاً لا يمكنه أن يؤسس أو يقود مشروعاً وطنياً".¹

من جانبه يدعي عزمي بشارة "أنّ المشروع الوطني الفلسطيني وقف دائماً، وليس منذ ستينيات القرن العشرين فحسب، على رجلين، الأولى: مقاومة الظلم والعدوان المتمثلتين في الاستيطان والتوسع، بدءاً بالمقاومة السليبة ونهاية بالكفاح المسلح على أشكاله المنظمة والأقل تنظيمًا. والثانية: العمل السياسي منذ أن بدأت اتصالات الهيئة العربية العليا بالدول العربية والمجتمع الدولي قبل عام 1948م، مروراً باتصالات منظمة التحرير الفلسطينية؛ لتحقيق اعتراف بها؛ بوصفها ممثلًا شرعيًا وحيدًا للشعب الفلسطيني، وحتى طرح مشروع الدولة الفلسطينية والصراع على تحقيقه منذ السبعينات".²

توصلت مجموعة التفكير الاستراتيجي إلى أهمية التفريق بين المشروع الوطني الجامع لكل أبناء الشعب الفلسطيني، وبين المشاريع السياسية، حيث تجتمع على المشروع الوطني جميع المجموعات الفلسطينية في كافة أماكن تواجدها، بحيث يرفض المشروع الوطني فكرة الخصوصية في إطار المشروع الوطني الجامع، ويعتبرها صنيعة استعمارية كولونيالية سعت إلى تفتيت الشعب الفلسطيني وتجزئته، بحيث تكون المهمة الرئيسة للمشروع الوطني إعادة لحمة الشعب الفلسطيني ووحدته، من خلال الاجماع على الهوية الوطنية والوطن، بينما تعبر المشاريع السياسية عن المصالح السياسية للجماعات الفلسطينية المختلفة³، ومن هنا يكون معنى المشروع الوطني الفلسطيني حسب (مجموعة فلسطين للتفكير الاستراتيجي)* بأنه ذلك المشروع الذي "يحيل الوطني الفلسطيني إلى، الوجودي الوطني، المشترك

¹ أبراش، إبراهيم، الانقسام الفلسطيني وصناعة دويلة غزة، دار الكلمة للنشر والتوزيع، 2018م، ص11.

² عزم، أحمد جميل وآخرون: قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني: الجزء الأول في الهوية والمقاومة والقانون الدولي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات؛ الدوحة-قطر-ط15، 2015.

³ التقرير الاستراتيجي لمجموعة فلسطين للتفكير الاستراتيجي، تموز 2017م، ص18.

* التقرير الاستراتيجي لمجموعة التفكير الاستراتيجي: العلاقة بين الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر، عبارة عن وثيقة أصدرتها المجموعة، تتناول العلاقات الفلسطينية على جانبي الخط الأخضر، وهي خلاصة لقاءات مشتركة ونقاشات امتدت على مدار عامين بين سياسيين ومتقنين ونشطاء من الجانبين، وهي لا تعكس بالضرورة رأي كل مشارك بشكل شخصي. تم هذا المشروع بالتعاون بين المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار" ومجموعة أوكسفورد، وبدعم من وزارة الخارجية النرويجية ومكتب الممثلية النرويجية (2015-2017) وكونراد ادوانر (2016-2017)

والمرتبط بالشعب، والكيونة الروحية، وعالم المعاني الذي تعطيه الجماعة لوجودها ولتجاربها التاريخية وصيرورتها، والتي تعبر من خلاله عن مشاعرهم المشتركة ونظرتها تجاه أحداث وشخصيات ورموز، بحيث تشكل المعاني محور سرديات الجماعة القومية الكبرى، وتتضمن تصورها عن ذاتها وتنعكس بشكل أساسي في تعريفها "للنحن" الجمعية، وتشكل الثقافة حامل المعاني الأساسي الذي يدمج المعاني ويعيد صياغتها في منتجات مختلفة، كالحكاية الشعبية، والأدب، والشعر، والفن، وغيره. ويعتبر المتقف في هذا السياق وكيل انتاج المعاني الثقافية، وصاحب دور أساسي في تشكيل قيم المجتمع وتوجيهها ونشرها، كما أنه هو الذي يحدد القيم والرموز التي يجب أن تحترم، وتلك التي يجب أن تدان".¹

كما وتشير مجموعة التفكير الاستراتيجي إلى أن الفلسطينيين في كل مكان في العالم تجمعهم مجموعة من المعاني الأساسية التي تشكل محور صياغتهم لـ"نحن" الجمعية، كما أن الفلسطينيين يتقاسمون في فهمهم للأحداث التاريخية في العصر الحديث، وقد ساهم المتقفون وخاصة الأدباء والشعراء، وكانت مساهمتهم هي الأهم في صياغة الـ"نحن" والتعبير عنها برموز ومعان تثير اهتمام جميع أجزاء الشعب الفلسطيني وتعاطفهم وتماهيهم في جميع أماكن تواجدهم.²

تشكل النكبة في هذا السياق اللحظة الزمانية الجامعة، والعقدة التي تربط خيوط الجماعات الفلسطينية المجزأة في سرديّة واحدة لها مكوناتها وعناصرها الثقافية المشتركة، بغض النظر عن المكان الذي ينتمي إليه الكاتب سواء كان في الداخل أم في الخارج في حيفا، أم في الشتات، بحيث يشعر الفلسطيني تجاهها بالتعاطف، ويشعر بأنها تعبر عن مكوناته النفسية التي ينحاز إليها ويتضامن معها؛ وبالتالي تمثل محرك انتاج الهوية الوطنية الجمعية للفلسطينيين أينما وجدوا. من هنا يأتي الشعور بفلسطينية سميح القاسم، ومحمود درويش، وتوفيق زياد، وحنا أبو حنا، وناجي العلي، وغسان كنفاني، ومعين

¹ التقرير الاستراتيجي لمجموعة فلسطين للتفكير الاستراتيجي، مرجع سابق، ص 18-19

² المرجع السابق، ص 19

بسيسو، بغض النظر أكانوا يعيشون في أراضي 48 أم 67 أم في الشتات، فهم استمرار للحالة الثقافية والأدبية الفلسطينية، ومن الضروري وضعهم جميعاً على التسلسل التاريخي لأممهم.¹

ويقصد بالكل الواحد أو "النحن الجمعية" مجموعة السكان وذريتهم الذين عاشوا في فلسطين قبل عام 1948م، وجمعهم عدة ميزات وسمات، أهمها العيش في وحدة جغرافية محددة، والانتماء الاثني، واللغة الواحدة، والتاريخ، والعادات والتقاليد. لقد أسهم كل ما سبق في تشكيل الهوية القومية للفلسطينيين، وإدراكهم لوحدة المصير، والعمل على المطالبة بحق تقرير ذلك المصير المشترك، كما أسهم في تشكل الجماعة القومية وتقويتها، وجود عدو مشترك، هو الحركة الصهيونية، والانتداب البريطاني، والاشتباك المستمر معهم على الأرض، كما أنّ الميزة المسيطرة قبل عام 1948م للوجود القومي الفلسطيني، كانت الاعتقاد بوحدة الشعب ووحدة المصير، من هنا تأتي الأهمية التي تلعبها النكبة في الثقافة الوطنية الفلسطينية بوصفها لحظة فقدان جذرية.²

يشارك كل أبناء الشعب الفلسطيني في المشروع الوطني الفلسطيني رغم حالة التجزئة الجغرافية والسياسية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني؛ الناتجة أساساً عن الحالة، الاستعمارية الاستيطانية، دون نكران المسؤولية الذاتية، حيث أدت هذه التجزئة الى تشظي الشعب الفلسطيني، وبالتالي فإنّ حالة التشظي التي يعاني منها الشعب الفلسطيني تتطلب الاجماع على مشروع وطني يتجاوز حالة الانقسام التي يعاني منها الشعب الفلسطيني.³

ينطلق المشروع الوطني الفلسطيني من اعتبار أنّ كل المجموعات الفلسطينية تنتمي إلى الشعب الفلسطيني، وأنّها جزء من شعب تشتت وتشرد بفعل مشروع استعماري استيطاني صهيوني في فلسطين، هدف إلى اقتلاع الشعب الفلسطيني وتهجيريه من أجل بناء كيان سياسي على الأرض

¹ التقرير الاستراتيجي لمجموعة فلسطين للتفكير الاستراتيجي، مرجع سابق، ص19

² المرجع السابق، ص19-20

³ المرجع السابق ص20

الفلسطينية وعلى حساب الشعب الفلسطيني، ووصلت ذروة هذا المشروع الاستيطاني الاستعماري في نكبة 1948م، وهي النكبة المستمرة حتى الآن؛ لأنّ نتائجها لا تزال قائمة، وأهمها حالة اللجوء الفلسطيني، كما أنّ سياسات التهجير والاستعمار لا زالت قائمة.

ينتمي الشعب الفلسطيني إلى وطنه فلسطين، فالوطن واحد رغم التجزئة السياسية، من البحر إلى النهر، وهو لا يمثل حالة "نوستالجيا" * (حنين إلى الماضي)، عبر تذكر البيارات والصبار، والمقاهي الثقافية، والكنائس والمساجد فقط، بل هو واقع قائم يعيش في قلب أبناء الشعب الفلسطيني ووجدانهم، وجزء من هويته وسرديته وانتماء ومعيشتة.¹

يمثل الانتماء إلى الوطن بالنسبة لأبناء الشعب الفلسطيني وبناته، المركب الأساسي في المشروع الوطني الفلسطيني، كما إنّ المشروع الوطني الفلسطيني ينفي حالة الخصوصية؛ لأنها ناتجة عن علاقات القوة في المشروع الاستيطاني.²

ينطلق المشروع الوطني الفلسطيني في النضال ضد المشروع الاستيطاني الاستعماري، الذي يطبق آليات مختلفة في التعامل مع المجموعات المختلفة للشعب الفلسطيني، كما إنّ المشروع الوطني الفلسطيني ينطلق من أخلاقية النضال وشرعيته ضد المشروع الاستعماري الاستيطاني، حيث إنّ مقاومة هذا المشروع الاستعماري الاستيطاني، هي مركب مهم من مركبات المشروع الوطني الفلسطيني، بغض النظر عن آليات المقاومة وأساليبها، التي تخضع لخيارات المجموعات الفلسطينية ومصالحها، ويجب الحفاظ على تباين المصالح للمجموعات الفلسطينية المختلفة وهي مكسب للمشروع الوطني الفلسطيني.³

* نوستالجيا كلمة يونانية تعني التوق إلى الماضي، إذ يشير هذا المصطلح إلى الالم الذي يعانيه المريض اثر حنينه للعودة الى بيته وخوفه من عدم تمكنه من تحقيق ذلك للابد

¹ التقرير الاستراتيجي لمجموعة فلسطين للتفكير الاستراتيجي، مرجع سابق، ص20

² المرجع السابق ص20

³ المرجع السابق، ص21

وبالتالي يرى التقرير "وجود مشروع وطني فلسطيني جامع تتضوي تحته كل بنات وأبناء الشعب الفلسطيني، وهو مشروع يختلف عن المشاريع السياسية. يتمثل المشروع الوطني الفلسطيني الجامع على ثلاثة مرتكزات أساسية، وهي: وحدة الشعب، والانتماء إلى الوطن الفلسطيني، والهوية الوطنية الفلسطينية في أبعادها التاريخية والثقافية والسياسية؛ فهذه المرتكزات الثلاثة تمثل المنظومة الوطنية الجامعة لكل بنات الشعب الفلسطيني وأبنائه، بغض النظر عن السياقات التاريخية والسياسية التي تطورت فيها كل مجموعة، وتشكلت فيها مصالحها السياسية، ولكنها تجتمع على هذا المشروع، ولا سيما وحدة الشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده".¹

وينفي الكاتب والباحث الفلسطيني حسين أبو نمل* وجود مشروع وطني فلسطيني قائلاً: "من المهم أن يكون المشروع الوطني واحداً أو لا يكون، وأزمته واحدة أو لا تكون، وحلوله واحدة أو لا تكون، وبهذا المعنى يريد أبو نمل أن يقول: إنه لا يوجد مشروع وطني فلسطيني في هذه المرحلة".²

ويدعي الأكاديمي والكاتب الفلسطيني أحمد جميل عازم* أن الاختلافات بين التيارات السياسية الكبرى، وأن الفوارق بينها جزئية، وأن هذه التيارات تتبنى مشروع الدولة الفلسطينية على جزء من فلسطين، وأن هذه التيارات تتمثل في التيار الذي تقوده منظمة التحرير الفلسطينية، وفي مقدمتها حركة فتح، والتيار الثاني الذي هو خارج المنظمة وهو حركة حماس، ويقول: "إذا كان تبني حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية حل الدولتين، أي دولة فلسطينية على 22 في المئة من أراضي فلسطين، أمراً لا جدال فيه تقريباً، فإنّ المواقف السياسية والعملية لحركة حماس تبنت هذا المشروع بالتدريج".³

¹ التقرير الاستراتيجي لمجموعة فلسطين للتفكير الاستراتيجي، مرجع سابق، ص 7

* حسين أبو نمل: كاتب وباحث فلسطيني، قيادي سابق في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

² قراءة نقدية تاريخية لازمة للمشروع الوطني الفلسطيني" في: صالح، محسن (محرر): أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والآفاق المحتملة (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2013)، ص 46

* كاتب وأكاديمي فلسطيني استاذ مساعد في العلاقات الدولية في جامعة بيرزيت، عضو مجلس إدارة مركز الأبحاث (م.ت.ف)، وعضو المجلس المركزي الفلسطيني.

³ عزم، أحمد جميل وآخرون: قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني: الجزء الأول في الهوية والمقاومة والقانون الدولي، مرجع سابق، ص 93

ربما لا يو جد لحركة حماس قرارات علنية رسمية، واعتمادها السرية في صناعة قراراتها، إلا أنه يمكن المجادلة أن موقف التيار الرئيسي في حماس قريب من حل الدولتين لكنه بحدود مؤقتة، وأن التغيرات التي تحدث بمواقفها تسير على نفس الوتيرة التي حدثت في تغير المواقف في منظمة التحرير الفلسطينية، فإذا كان ياسر عرفات تبنى في عام 1988م، فكرة نبذ العنف مقابل حل الدولتين، فإن رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل لم يختلف في موقفه عن موقف ياسر عرفات كثيراً.¹ حيث إن خالد مشعل قال في لقاء مع شبكة "سي إن إن" الأمريكية: "لدينا خياران فقط، إما أن يكون هناك إرادة دولية بقيادة الولايات الأمريكية المتحدة وأوروبا والمجتمع الدولي، ويجري إجبار إسرائيل على سلك درب السلام، وإقامة دولة فلسطينية وفقاً لحدود العام 1967م، مع حق العودة، وهذا شيء اتفق عليه الفلسطينيون باعتباره برنامجاً مشتركاً، وإذا استمرت إسرائيل في رفض هذا، فإما أن نجبرها أو نقاوم". وقال: "أنا أقبل بدولة على (حدود) 1967م"، وعن موضوع الاعتراف بإسرائيل، قال: "أنا أريد دولتي، وبعد تأسيس هذه الدولة، نقرر موقفنا إزاء إسرائيل"، وعن موضوع المقاومة والعنف بعد قيام الدولة الفلسطينية، قال: "أنا قائد حماس، أخبرك من خلال ال (سي إن إن) إلى العالم أجمع، نحن مستعدون لاختيار طريقة سلمية، طريقة سلمية حقاً، من دون دم وأسلحة، طالما حصلنا على مطالبنا الفلسطينية، من إنهاء للاحتلال وإقامة دولة فلسطينية، وإنهاء الجدار، جميع الأهداف، كل الأهداف الوطنية...". وأوضح مشعل أن موقفه هذا هونفس الموقف الذي قدمه الطرف الفلسطيني الآخر، قائلاً: "لقد أعطى ياسر عرفات هذه الفرصة للإسرائيليين وللمجتمع الدولي، ولكن الإسرائيليين قتلوا ياسر عرفات، ومحمود عباس الذي رحب به العالم، أعطى هذه الفرصة لإسرائيل وللمجتمع الدولي، ماذا فعلوا؟ لقد جعلوه يفشل، خذلوه".²

¹ عزم، احمد جميل وآخرون: قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني: الجزء الاول في الهوية والمقاومة والقانون الدولي، مرجع سابق، ص 94.

² CNN'S AMANPOUR. Israel-Hamas Cease Fire; Interview with Hamas Political Leader Khaled Meshaal. Aired November 21, 2012 - 15:00:00 ET. <http://edition.cnn.com/TRANSCRIPTS/1211/21/ampr.01.html>

وتظهر البراغمانية لدى موسى أبو مرزوق، عضو المكتب السياسي لحركة حماس ورئيس مكتبها السابق، عندما تحدث بشأن اتفاقات كامب ديفد، الاسرائيلية المصرية، التي وقعت بين الجانبين في السبعينات، ويقول في سبتمبر 2013م لوكالة فلسطين اليوم: "إنّ غزة كانت مشمولة في اتفاق كامب ديفد، وكانت حين اذا فرصة لتحرير غزة مع تحرير سيناء"، وأعرب عن أسفه عن ذلك قائلاً: "لو أنّ الأمر حدث، لكانت غزة الآن محررة، وتحت الإدارة المصرية كما كانت سابقاً".¹

على الرغم من تلك التصريحات لقيادات من الصف الأول لحماس، والتي تشير إلى استقرار حماس على خيار الحل السياسي، المتمثل بإقامة "الدولة" الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران/ يوليو 1967م، إلا أنّ شعار تحرير فلسطين من البحر إلى النهر ما زال قائماً لدى الفصائل الفلسطينية، خصوصاً لدى الفصائل التي خارج منظمة التحرير، بما فيها حركة حماس، حيث شرح خالد مشعل الفكر السياسي لحركة حماس في وثيقة في آذار/مارس 2013م: "فلسطين من نهرها إلى بحرها، ومن شمالها إلى جنوبها، هي أرض الشعب الفلسطيني ووطنه وحقه المشروع، ولا تتنازل عن أيّ شبر أو جزء منها، مهما كانت الأسباب والظروف والضغط"، كما إنّ مشعل تحدث تحت عنوان "الموافقة على دولة على حدود العام 1967م"، فقال: "والبعض أيضاً يقلق، إنّ هذا ربما كان مقدمة للسير على نهج من سبقنا، وفي النهاية يتقزم الحلم الكبير، نقول: لا، ليس لقناعاتنا أنّ هدف التحرير للأرض المحتلة عام 1967م، هو هدف عملي بالضرورة، فأنا شخصياً أعتقد من الناحية الموضوعية أنّ الذي يستطيع أن يحرر الأرض المحتلة عام 1967م، هو قادر في الواقع على تحرير بقية فلسطين، غير أنّ ضرورة توحيد الموقف الفلسطيني، وكذلك الموقف العربي على برنامج القواسم المشتركة، يلتقي عليها الجميع بصرف النظر عن تفاوت البرنامج الخاص بكل طرف، هو الذي يملينا في حركة حماس ومعنا حركات مقاومة أخرى أنّ نذهب إلى هذا الموقف السياسي، مادام ذلك ليس على حساب بقية الأرض

¹ الحسيني جيهان: ابو مرزوق استبعد تدخلًا عسكريًا مصريًا، وتمنى لو كانت غزة تحت الإدارة المصرية، وكالة فلسطين اليوم، 26 أيلول/سبتمبر 2013.

الفلسطينية، ولا يتضمن تفريطاً بأيّ حق أو جزء من أرضنا، ولا يتضمن أي اعتراف بـ"اسرائيل".¹ وقال إسماعيل هنية رئيس وزراء حكومة حماس في قطاع غزة في تشرين أول/أكتوبر 2013م خلال خطاب ألقاه بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لصفقة وفاء الأحرار التي تم فيها تبادل أسرى فلسطينيين مقابل الجندي الاسرائيلي جلعاد شاليط: "لن نقبل بأقل من عودة القدس كاملة، وقيام الدولة الفلسطينية على كامل التراب الفلسطيني على أساس دولة كاملة السيادة مع عودة اللاجئين"، وهذا يعني ان موقف حماس واضح انها لا تسير على نهج (م.ت.ف) وان موافقتها على حدود عام 1967 لا تعني في المقابل الاعتراف بدولة اسرائيل.²

لم يطرح احد من حماس انه مع الاعتراف باسرائيل أو أن اراضي 1967 مقابل 1948 اراضي، إلا إنّ البنية السياسية لحركة المقاومة الإسلامية حماس تكاد تثبت أنّ البرنامج العملي المرحلي للحركة يتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة، وظهور قصور أو عجز في صوغ حركة فلسطينية تستهدف فلسطين كل فلسطين.³

إنّ الفصائل العاملة على الساحة الفلسطينية، شأنها شأن منظمة التحرير الفلسطينية، حيث إنها تستثني من عضويتها وهيكلها التنظيمية تمثيل الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948م، كما أنّ الفصيلان الرئيسيان خاضا انتخابات السلطة الفلسطينية على أساس قانون الانتخابات لعام 2005م، الذي استثنى الفلسطينيين الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية من المشاركة في تلك الانتخابات⁴، مستخدماً نص "من اكتسب الجنسية الإسرائيلية".⁵

¹ كلمة رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس، خالد مشعل في: مؤتمر الإسلاميون في العالم العربي والقضية الفلسطينية في ضوء التغيرات والثورات العربية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 28-29 تشرين الثاني/نوفمبر 2012.

² حركة المقاومة الإسلامية حماس، دائرة العمل الجماهيري، "النص الكامل لخطاب رئيس الوزراء اسماعيل هنية، 19 تشرين الأول/أكتوبر 2013

³ عزم، احمد جميل وآخرون: قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني: الجزء الاول في الهوية والمقاومة والقانون الدولي، مرجع سابق، ص 96.

⁴ المرجع السابق، ص 101.

⁵ قانون رقم (9) لسنة 2005، بشأن الانتخابات للمجلس التشريعي

إنَّ تبعات تبني مفهوم الدولة في اراضي عام 1967 باعتبارها الفكرة المركزية في العمل الفلسطيني، والتي تقوم على أساس قبول التقسيم الجغرافي، وبالتالي التنازل عن حق تمثيل الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948م، مما سيؤدي إلى ظهور جهة تدعي تمثيل الفلسطينيين في مكان ما مع وضع مطالب قومية خاصة بكيانهم.¹

ويستنتج مهند مصطفى أنَّه لم يعد هناك مكاناً لعملية إقصاء الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948م، من المشروع الوطني الفلسطيني، وإنَّه لم يعد هناك مكان لحالة البتر التي حصلت عام 1948م، بينهم وبين سائر أبناء الشعب الفلسطيني؛ والسبب يعود إلى أنَّه لا يمكن التعامل مع القضايا الخاصة بفلسطيني عام 1948م، دون العودة إلى فتح ملف عام 1948م، بمعنى العودة إلى عام 1948م، حيث إنَّهم لا يزالون يعيشون الواقع الذي أنتجته النكبة الفلسطينية، فهم جزء من القضية الفلسطيني؛ فالنكبة مستمرة في كل مجال وفي كل موقع في حياة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948م؛ وذلك عن طريق مصادرة الأراضي بحجج متنوعة، والهدف من ذلك تضيق الحيز المكاني عليهم، إضافة إلى تشريع قوانين تهدف إلى قمع روايتهم التاريخية، ووضع سياسات وإقرارها تهدف إلى تكبيل عملهم السياسي.²

تمكن الفلسطينيون في إسرائيل من إدراك خطورة يهودية الدولة عليهم وعلى المشروع الوطني الفلسطيني الجامع، ويقول مهند مصطفى: "ولم يكن لمجموعة فلسطينية أخرى أن تعي خطورة معنى يهودية الدولة على المشروع الوطني مثل الفلسطينيين في إسرائيل".³ كما إنَّ انطلاق المشروع السياسي للفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948م، جاء من خطورة مسألة الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية على المشروع الوطني الفلسطيني الجامع، وتكمن الخطورة التي يمثلها الاعتراف بإسرائيل

¹ عزم، احمد جميل وآخرون: قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني: الجزء الاول في الهوية والمقاومة والقانون الدولي، مرجع سابق، ص96

² مصطفى، مهند (محرر)، 70 عاماً من النكبة، مرجع سابق ص6.

³ المرجع السابق، ص7.

كدولة يهوديه بالقبول بالمشروع الصهيوني، وبالتالي إلغاء حق العودة، والقبول بالرواية الصهيونية، الأمر الذي سينعكس سلباً على مشروع المساواة والحقوق الجماعية وحق تقرير المصير للفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948م، وبالتالي تفريغ خطاب المواطنة من مضمونه وأدواته، الأمر الذي سيؤدي إلى بناء جدار أمام حق تقرير المصير للفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948م، ضمن الاعتراف بهم وبحقوقهم الجماعية كمجموعة قومية.¹

يمكن القول: أن هنالك ضروره لوحدة المشروع الوطني الفلسطيني، حيث انه يشمل الكل الفلسطيني وانه لا يمكن اختزال المشروع الوطني الفلسطيني في المشروع السياسي الذي تتبناه منظمة التحرير، وإقامة دولة فلسطينية على حدود عام 1967، حيث ان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 لا يزالون يعيشون الواقع الذي أنتجته النكبة، وهم جزء اساسي من القضية الفلسطينية، وفي مواجهة المشروع الصهيوني الذي لا زال مستمر في التوسع.

4.3 مكانة ودور الفلسطينيين في الداخل المحتل في المشروع الوطني الفلسطيني

يذكر الدكتور مهند مصطفى أن الكثير من الأبحاث أشارت إلى هامشية الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 في خطاب الحركة الوطنية الفلسطينية، وخاصة في مرحلة ما بعد النكبة الفلسطينية، حيث تبلورت الحركة الوطنية الفلسطينية، والمشروع الوطني الفلسطيني، وحتى الهوية الوطنية الفلسطينية، دون مشاركة وتأثير كبيرين للفلسطينيين في إسرائيل، وظهرت قطيعة في التصورات السياسية والأداة النضالية، وحتى في مفهوم الهوية الوطنية الفلسطينية، بين الفلسطينيين في إسرائيل، وسائر فئات الشعب الفلسطيني، ويرى أن فترة ما بعد أوسلو شهدت وعياً أكبر في صفوف التيارات، السياسية الأيديولوجية؛ لأهمية دورها في المشروع الوطني الفلسطيني كرد فعل على تهميشها في المفاوضات، وتهميش قضاياها التي هي جزء من القضية الفلسطينية، كما ان فترة ما بعد أوسلو

¹ مصطفى، مهند (محرر)، 70 عاماً من النكبة، مرجع سابق، ص 7.

انتجت خطاب الدولة اليهودية كخطاب سياسي "نضالي" يضع جوهر الدولة كمتغير مركزي في تحديد مكانة فلسطيني الداخل القومية والمدنية، إذ أنتجت فترة ما بعد أوسلو مسارين يبدوان متناقضين للوهلة الأولى، إلا أنّهما متكاملان في جوهرهما: ازدياد أهمية تعزيز دور الفلسطينيين في الداخل في المشروع الوطني الفلسطيني من جهة، وتعزيز خطاب المواطنة والقوة الكامنة فيها من جهة أخرى.¹

ويشير مهند مصطفى إلى أنّ العقد الأخير شهد تحولين سياسيين هامين ساهما في دفع النقاش حول مكانة فلسطيني 48 ودورهم في المشروع الوطني الفلسطيني، يتمثل أولاهما بتآكل المشروع الوطني الفلسطيني وغياب الإجماع حوله بالتزامن مع وضوح المشروع الإسرائيلي الصهيوني الكولونيالي في فلسطين التاريخية، والذي يتمثل في ثلاثة أمور، أولها حضور مكثف لليهودية الدولة، بما يتجاوز طابعها القومي الإثني إلى طابع قومي ديني، سواء في تعاملها مع ذاتها أو في تعاملها مع فلسطيني 48، وثانيها تعزيز السيطرة الكولونيالية في مناطق 67، وإفشال منهجي لحل الدولة الفلسطينية، وثالثها الحفاظ على تقسيم وانقسام الشعب الفلسطيني. دون اغفال الذات عن المسؤولية الوطنية الفلسطينية عن هذا الانقسام والتقسيم.²

ويعتبر مهند مصطفى إلى أنّ التحول السياسي الثاني في العقد الأخير هو مفارقة، واعتبرها تاريخية، إلا أنّها محفوفة بالمخاطر؛ وذلك بسبب طابعها الدوغمائي الإطلاقي (حالة الجمود الفكري التي يعبر الشخص خلالها عن تعصبه لأفكاره الخاصة لدرجة عدم قبوله الاطلاع على أفكار الآخرين) حسب تعبيره، لا بسبب أساسها الفكري السياسي الوطني، والتي تتمثل في انتقال الحركة الوطنية الفلسطينية في التعامل مع فلسطيني الداخل من التهميش حد الإقصاء إلى الرومنسية، بمعنى أنّ المشروع الوطني الفلسطيني يكمن في تجربة فلسطيني 48، وهذا يدلّ على قصور؛ بمعنى أنّ كلاهما يشكلان قصورا في الحركة الوطنية الفلسطينية، فمن ناحية، يعتبر تهميش فلسطيني 48 والذي وصل ذروته في اتفاق

¹ مهند، مصطفى، *اللحظة الرومنسية في المشروع الوطني الفلسطيني*، مجلة جدل، العدد الخامس والعشرون/ديسمبر 2015م، ص 1

² المرجع السابق، ص 1

أوسلو قصوراً في فهم دور فلسطيني 48 ومكانتهم كجزء من الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية، ومن الناحية الأخرى تعبر النظرة الرومنية عن مأزق هذه الحركة في ظل الانقسام الداخلي، وتبعثر الشتات الفلسطيني، وتآكل المشروع الوطني. ويرى مصطفى أنّ هذه الرومنية تنطلق من اعتبار التجربة السياسية لفلسطيني 48 تجربة يمكن محاكاتها للخروج من المأزق الفلسطيني، ألا وهو الانقسام وغياب الأفق السياسي والفصائلية السلبية وغيرها، ويرى مصطفى أنّ هذه المفارقة تتعزز على نحو مثير عندما تتعامل الحركة الوطنية مع فلسطيني 48 برومنية، بينما تتعامل الحركة الوطنية في مناطق 48 مع الحركة الوطنية العامة ببراعماتية.¹

ويذكر مصطفى أنّ خطاب نتتياهو ومشروعه أعاد الصراع إلى عام 48، وفي عام 48 تلتقي كل فئات الشعب الفلسطيني كتلة تاريخية واحدة في مواجهة المشروع الصهيوني؛ لأنها نقطة الصفر التي تمثلت في وحدة الفلسطينيين قبل الانقسام الذي يفكر الجميع في دوره في المشروع الوطني الفلسطيني.²

ويقف جرياسة في موقف معارض لارتباط الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 بمنظمة التحرير الفلسطينية، ويرى أنّ العلاقة مع منظمة التحرير الفلسطينية لن تخدم الأهداف الوطنية قائلاً: "إنّ الارتباط بمنظمة التحرير الفلسطينية ما كان سيخدم الأهداف الوطنية لفلسطيني 1948م، لا في الماضي ولا اليوم، وهذا ما استدركته المقاومة الفلسطينية في الشتات، وفي مناطق 1967م، ومن باب المكاشفة والمصارحة، فإنّ الآلات الاستثنائية القليلة جداً لانخراط بعض الأفراد منا في فصائل منظمة التحرير لم يخدم طبيعة المعركة الأساس التي خضناها ونخوضها، وأهدافها تصب بالتأكيد في المصلحة الوطنية العليا".³

¹ مهند، مصطفى، اللحظة الرومنية في المشروع الوطني الفلسطيني، مرجع سابق، ص2

² المرجع السابق، ص2

³ جريسي، برهوم: فلسطينيو 48 ومنظمة التحرير، جريدة الغد، 4-4-2010

إلا أنّ نديم روحان يعارض أفكار جرایسة، وينتقد الحزبين الكبيرين العربیین فی فلسطين 1948م (الجبهة الديمقراطية وحزب التجمع الديمقراطي)؛ لأنهما یقبلان مبدأ حل الدولتين، ولأنّ "بعض قيادات (الجماهیر العربية فی إسرائيل) التي رأت فی أنّ الفلسطينيين فی الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948شأن إسرائيلي عليه أن یبقى خارج إطار المشروع الوطني الفلسطيني". ویضيف روحانا قائلاً: "من الناحية العملية والنظرية، فإنّ برنامج حل الدولتين یتترك فلسطيني 1948م خارج إطار الحركة السياسية الفلسطينية، ولا یمثلهم ولا یمثل مصالحهم، ویتترك لهم تمثيلاً ذاتياً فی إطار "دولة إسرائيل".¹

عند الحديث عن المشروع الوطني یجدر التمييز بین ما هو وطني، وما هو سياسي، حتی لو كان بین المفهومين قدر كبير من التداخل والتشابك الوطني أكثر عمقا وأبعد مدى، بینما السياسي محكوم بمعطيات اللحظة التاريخية والفرص المتاحة والمناورات السياسية وهنا، یمكن القول: إنّ المشروع الوطني الفلسطيني یقوم على ثلاثة مرتکزات، وهي: وحدة الشعب الفلسطيني، الانتماء لفلسطين أولاً، وضرورة إبراز الهوية الوطنية الفلسطينية كنقيض مركزي للمشروع الصهيوني، وهذه المرتکزات الثلاثة (الوطن، الشعب، الهوية) تمثل المنظومة الوطنية الجامعة لكل أبناء الشعب الفلسطيني بصرف النظر عن السياقات التاريخية والسياسية التي تطورت فیها كل مجموعة، وتشكلت فیها مصالحها السياسية (الضفة، غزة، القدس، داخل الخط الأخضر، المنافي والشتات)، لكنها تجتمع على هذا المشروع، لا سيما وحدة الشعب الفلسطيني فی كافة أماكن تواجده، مع ضرورة النظر إلى المصالح والتصورات السياسية المتباينة للمجموعات الفلسطينية على أساس التكامل لا التناقض. وضمن هذا المنظور یتعامل مع التصورات السياسية المختلفة كتصورات ديناميكية متكاملة.²

¹ روحانا، نديم، "ملاحظات حول الصراع مع الصهيونية: ماذا یريد الفلسطينيون؟"، ورقة عمل قدمت إلى: التجمعات الفلسطينية وتمثلاتها، ومستقبل القضية الفلسطينية، مج2: المحور الثاني: المشروع الصهيوني وواقع التجزئة والتجمعات الفلسطينية وواقع التجزئة، ص24

² العلاقة بین الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر، التقرير الإستراتيجي، مركز مدار، تموز 2017

وبناء على ما سبق؛ فإن المشروع الوطني الفلسطيني يعني باختصار: الكفاح من أجل حق تقرير المصير، والتحرر من الاحتلال، وتحقيق الاستقلال الوطني، وإقامة الدولة الفلسطينية، وضمان حق العودة، وبناء المجتمع الفلسطيني المدني التقدمي، وفقاً لما نصت عليه وثيقة الاستقلال، والميثاق الوطني، والقواسم المشتركة بين النظام الداخلي لفتح وبقية القوى والأحزاب الفلسطينية، واستناداً للثوابت الوطنية التي حظيت بالإجماع الوطني، وعلى أساس وحدانية تمثيل منظمة التحرير لكل الشعب الفلسطيني، وهذا المشروع يتضمن دعم صمود وكفاح الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، بثباتهم فوق أرضهم، وصمودهم أمام السياسات العنصرية الإسرائيلية.¹

يرى إيطانس شحادة وعميد صعابنة أنه وبموازاة محاولات إسرائيل فرض سياسات الأمر الواقع في المناطق المحتلة عام 1967، وشبه الاجماع بين الأحزاب الإسرائيلية الأساسية برفض إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويرى أن حل الدولتين غير واقعي، ومن شأنه تهديد مستقبل دولة إسرائيل، وكذلك في ظل تزايد الممارسات القانونية والسياسية العنصرية تجاه الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، كما يربا تطوراً إيجابياً في الوعي السياسي للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948؛ إذ يزداد الوعي بوجود عداء بين دولة (إسرائيل) والمواطنين العرب الفلسطينيين، وتلاشي وهم تحقيق المساواة أو تغيير طابع الدولة إلى دولة مواطنين يترافق بظهور بوادر عودة الخطاب إلى أصول الصراع، الصهيوني الفلسطيني، والتعامل مع المشروع الصهيوني كمشروع استعماري استيطاني، قد يؤدي هذا الوعي إلى نمو خطاب سياسي لدى الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، ملخصه أن ترتيب مكانتهم ومستقبلهم السياسيين هو جزء من بنود حل القضية الفلسطينية، وليس على هامش التسوية، وأنهم لا يشكلون مسألة داخلية إسرائيلية فقط، هذا التحول قد يحول الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 نحو القيام بدور فعال في الحركة الوطنية الفلسطينية في المستقبل القريب، على أن أي دور مستقبلي لا يتعلق

¹ سلامه، عبد الغني، شاشه انيوز، 13-9-2017، <https://www.shasha.ps/articles/275381.html>

بقرار الفلسطينيين في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 وحدهم، وينبغي أن يكون مشتركاً لفئات الشعب الفلسطيني ومركبات الحركة الوطنية الفلسطينية كافة.¹

تناول الكاتبان شحادة وصعابنة نتائج استطلاع رأي عام اجري بين ال 19 و ال 23 من آب عام 2015، تناول مواقف المجتمع الفلسطيني على طرفي الخط الأخضر تجاه دور فلسطيني 48 في المشروع الوطني الفلسطيني ومكانتهم داخله، حيث إنّ الذي بادر إلى الاستطلاع والإشراف عليه، وحدد مواضيعه وصاغ أسئلته، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومركز مدى الكرمل، حيث تم تنفيذ الاستطلاع في مناطق ال 67 بواسطة المقابلات الشخصية لعينة تمثيلية بلغ عدد أفرادها 1200 مستطلع، تزيد أعمارهم عن 18 سنة في الضفة الغربية وقطاع غزة، أجراها مركز القدس للإعلام والاتصال، بينما نفذ استطلاع 48 بواسطة مقابلات هاتفية أجراها معهد "ستات نت" مع عينة تمثيلية للمجتمع الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، عدد أفرادها 588 مستطلعاً في شهر أيلول 2015م، تضمن الاستطلاع أسئلة مشتركة تناولت مكانة فلسطيني 48 ودورهم في المشروع الوطني الفلسطيني، بينما تضمن استطلاع 48 عددًا إضافيًا من الأسئلة، تناولت مواقف المجتمع الفلسطيني تجاه دولة إسرائيل (جدل العدد الخامس والعشرون، ديسمبر 2015م)، واستنادًا إلى نتائج هذا الاستطلاع، يتبين أنّ هناك تقاربًا في مواقف المجتمع الفلسطيني في مناطق 67 و 48 المتعلقة بأهمية دور الفلسطينيين في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 في المشروع الوطني الفلسطيني، وبأهمية زيادة هذا الدور وتعزيزه، أما الاختلاف الذي ظهر في الاستطلاع يكمن في الأدوات، بمعنى عدم وضوح وظائف وأدوار الفلسطينيين في مناطق 48 في المشروع الوطني الفلسطيني، والأدوات لترجمة هذا الدور، لا تعود إلى رضى الفلسطينيين في مناطق 48 عن مكانتهم المدنية والقانونية في (دولة إسرائيل)، ولا ينم عن أنّ مصيرهم السياسي منفصل عن مصير سائر أبناء الشعب الفلسطيني، ولا بسبب اقتناعهم بأنّ (إسرائيل) دولة ديمقراطية، ولا بسبب اعتبار القضايا اليومية المعيشية أكثر أهمية من القضية القومية، ولا لكون

¹ شحادة امطانس، وصعابنه، دور فلسطيني 48 ومكانتهم في المشروع الوطني الفلسطيني، جدل العدد الخامس والعشرون، ديسمبر

<https://mada-research.org/wp-content/uploads/2016/01/JDL25-Full.pdf1>, 2015

إسرائيل توفر لهم الحقوق، وتعمل لمصلحتهم على نحو ما توضحه نتائج الأسئلة الخاصة بمناطق 48 والتي لم تعرض نتائجها في هذا التقرير.¹

يمكن القول: أن هناك تقارب في مواقف الفلسطينيين على طرفي الخط الأخضر على أهمية دور الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 في المشروع الوطني الفلسطيني، وأنه يمكن الاستفادة من تجاربهم النضالية في المستقبل في مواجهة المشروع الصهيوني.

4.4 مكانة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948م، في المشروع الوطني الفلسطيني في حال نجاح حل الدولتين

يذكر ثابت أبو راس أن نجاح المفاوضات، وعقد اتفاقية سلام بين دولتين وإقامة دولة فلسطينية لن تحل مشكله القلق الصهيوني، وبالتالي في حال إنجاز حل الدولتين فسيكون لإسرائيل الوقت الكافي لمحاولة حل القضايا الاجتماعية؛ عندها ستظهر هذه القضية أكثر.²

ويرى أبو راس أنه على صعيد العلاقة بين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 والفلسطينيين في الدولة الفلسطينية، فإنّ الأدوار ستتغير، وسيكون الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 بحاجة إلى إخوانهم الفلسطينيين في الدولة الفلسطينية؛ للدفاع عنهم، ولذلك يأمل الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 أن لا ينسى المفاوض الفلسطيني الحاجة إلى بند في اتفاق السلام يلزم إسرائيل باحترام القانون الدولي، ويحمي الأقلية الفلسطينية في الدولة الإسرائيلية من الإضهاد والعنصرية.³

¹ شحاده امطانس، وصعابنه، دور فلسطيني 48 ومكانتهم في المشروع الوطني الفلسطيني، مرجع سابق

² خضر حسن (محرر)، الفلسطينيون على جانبي الخط الأخضر في ظروف سياسية متغيرة: وقائع ورشة عمل (4-5) آذار 2011 في رام الله، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، مدى الكرمل - حيفا، وعن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، مواطن - رام الله، 2012، ص 84

³ المرجع السابق، ص 84-85

كما يرى أنّ العلاقة بين الفلسطينيين في الدولتين ستتأثر بفعل الجغرافيا، جغرافية الوطن، ومسألة الحدود بين الدولتين، وطبيعة وظيفة هذه الحدود، فالفلسطينيون في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 لا يحتاجون فقط إلى الارتباط الوظيفي، إنّما أيضاً هم بحاجة ماسة إلى مصدر إحياء، حيث إنّ غياب المدينة الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م، باستثناء الناصرة، تبقى الحاجة إلى الصرح الثقافي والمرجع الديني والاجتماعي، وإلى ما تشكله المدينة الفلسطينية وخاصة رام الله والقدس، بالنسبة لهم، كمصدر إحياء، سيبقى وراء الحدود مثل رام الله والقدس.¹

ويضيف أبو راس، إنّ الشرح بعد اتفاقية السلام لن يكون بين اليهود أنفسهم، بل سيحدث شرخاً سياسياً أعمق بين كافة أجزاء الشعب الفلسطيني، وسيتمكن الفلسطينيون في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 بسبب الصيرورة التاريخية منذ النكبة وموقعهم السياسي؛ أن يلعبوا دوراً حيويًا ونشطاً في رأب الصدع الفلسطيني؛ كونهم محايدون ولم يكونوا جزءاً من العملية السياسية على الساحة الفلسطينية.²

ويرى أبو راس أنّ المواطنة ستبقى قضية الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948م، في حال التوصل إلى اتفاقية سلام ستبقى في الدولة الاسرائيلية، حيث إنّ الفلسطينيين في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 أصبحوا مدركين لما يريدون، وأصبحوا مستعدين لتحقيق ذلك، ويتجلى ذلك في التصورات التي وضعها الفلسطينيون في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، مثل "التصور المستقبلي"، "وثيقة حيفا"، "دستور عدالة".³

ويشير عزمي الشعيبي إلى أنّ رؤية أبو مازن تمثلت في أنّ هناك خطورة في عملية الإعلان عن المشاركة، وإعلان إدخال الفلسطينيين في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 كجزء من المفاوضات؛ لأنّ المنظمة عندما بدأت التفاوض، لم تكن مقتنعة بالحل النهائي، بل كانت مقتنعة بحل

¹ خضر حسن (محرر)، الفلسطينيون على جانبي الخط الأخضر في ظروف سياسية متغيرة. مرجع سابق، ص 84-85

² المرجع السابق، ص 86-87

³ المرجع السابق، ص 86-87

مرحلي، بمعنى أنّ فكرة الحل المرحلي التي كانت في ذهن منظمة التحرير لم تكن تشمل الفلسطينيين في ال48، فهذه تبقى للحل الاستراتيجي النهائي، وليس للحل المرحلي، ويقول عزمي الشعيبي: " أقول هذا للحقيقة والتاريخ؛ حتى لا يقال أنّ الموضوع كان خارج فكر القيادة الفلسطينية، لقد فكروا في هذا الموضوع بطريقة وكيفية استخدام فلسطيني ال48 في إطار الصراع ما بين الفلسطينيين والاسرائيليين على المدى البعيد وليس القريب".¹

وبعارض وديع عواودة الباحثين والمراقبين الذين تشير اجتهاداتهم إلى أنّه في حال إقامة الدولة الفلسطينية، ستزداد علاقة الفلسطينيين في ال48 سوءاً، ويشير إلى أنّه ممكن أن يحدث العكس تماماً، لسببين: مجرد فكرة إقامة الدولة الفلسطينية، وفكرة التصالح في حال قيامها من الممكن أن تهدف إلى الاحتواء الإرادي للفلسطينيين في ال48، حيث إنّ الاسرائيليين سيستخدمون خطاب العقل وليس خطاب المحقين؛ لأنّهم يدركون حقيقة القنبلة الموقوتة، وسيعملون على تفكيكها، وربما منحهم المواطنة أفضل²، وهنا يتطابق هذا التحليل أو هذه الرؤية في خطاب منصور عباس والقائمة الموحدة التي يرئسها هذا الخطاب، كما يراه عباس في العبارة التي استخدمها خلال لقاء متلفز على القنوات الإسرائيلية الرئيسة، ولمدة سبع دقائق في الأول من نيسان 2021م، حيث قال: "إنّ الذي يجمعنا بالاسرائيليين أكثر مما يفرقنا"، وهذا الخطاب جاء بعد خطابات أخرى لمنصور عباس هدفت إلى التقرب من حزب اللكود بهدف تصدير فكرة إمكانية التحالف مع اللكود؛ لتشكيل حكومة يرأسها نتنياهو، وقد استنتج الكثير من المحللين العرب والاسرائيليين، أنّ سلوك عباس والقائمة التي يرأسها يدل على "ولادة نهج سياسي جديد"، والذي يمكن تلخيصه بالآتي:

1. الانفصال عن الفلسطينيين خارج حدود إسرائيل، عن طريق فك أيّ ارتباط سياسي مع التجمعات الفلسطينية الأخرى سواء في غزة، أو في الضفة الغربية، أو في الشتات.

¹ خضر حسن (محرر)، الفلسطينيون على جانبي الخط الأخضر في ظروف سياسية متغيرة: مرجع سابق، ص 89

² المرجع السابق، ص 108

2. انخراط الفلسطينيين في الأراضي المحتلة في المجتمع الإسرائيلي اقتصادياً.
3. إعادة تعريف العرب في الأراضي المحتلة عام 48 تعريفات أو تصنيفات غير سياسية تنزع عنهم فلسطينيتهم، أو تضعها في مرتبة هامشية على تصنيفات أخرى غير سياسية كالهوية الإسلامية.
4. عدم الاستبعاد لأي تحالف أو تنسيق مع كافة الأحزاب السياسية الإسرائيلية، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وهنا تشير مبادرة الأصيلاني من خلال خطاب عباس إلى استيعاب ذاته داخل مجتمع المستوطنين بدلاً من أن يشكل بديلاً، أو تهديداً، له من الخارج، بينما تشترك مجتمعات الاستعمار الاستيطاني بمحاولات مختلفة يقوم بها المستعمر؛ لاستيعاب ما تبقى من الأصيلانيين في نسيجه الاجتماعي، فالاستيعاب الذاتي هو محاولة الأصيلاني الاندماج الكلي في مجتمع المستعمرين، وأحياناً على الرغم من المستعمرين.¹

ويرى عادل مناع أنّ الفكر السياسي الفلسطيني في العام 1988م، كان يتجه نحو مرحلة جديدة، عنوانه نحن نتازلنا عن 78%، وقبلنا في 22%، وقبل ذلك كان الفكر السياسي الفلسطيني يسعى إلى تصفية نتائج الاحتلال الإسرائيلي الأول، الذي حدث عام 1948م، إلا أنه بعد عام 1948م، انتقل الفكر السياسي الفلسطيني اكتفى بتصفية نتائج الاحتلال الثاني الذي حدث عام 1967 فقط، ولم تعد مسألة الـ 48 موجودة في الفكر السياسي الفلسطيني، ويضيف مناع أنّ التعامل مع الـ 48 بعد عام 1988م، أصبح كذخر استراتيجي لدعم حل الدولتين، بعد أن كان التعامل معهم كذخر استراتيجي للدولة الواحدة، ويوضح مناع أنّ الخطاب السياسي الجديد لمنظمة التحرير الفلسطينية لا يؤمن بالحقوق كما كان قبل عام 1988م، وبعد أوسلو، بل أصبح يؤمن بالمرحلية، وهذا الخطاب ليس مبنياً على الحقوق الجمعية للشعب الفلسطيني، ويتهم مناع منظمة التحرير الفلسطينية وكل الفصائل الفلسطينية بالتكيف في الجغرافيا مع نتائج المشروع الإسرائيلي، ويدلل مناع على ذلك بسلوك شارون الذي فهم هذا التكيف

¹ حباس، وليد: مقالة: بين سياسات الاستيعاب والاستيعاب الذاتي: منصور عباس لا يقرأ اليمين الصهيوني جيداً. مجلة قضايا إسرائيلية. عدد 81: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية؛ مدار-رام الله، (19-6-2021)

السلبى لمنظمة التحرير الفلسطينية والفصائل، ولم يقرأ شارون نتائج التكيف الإيجابي المقاوم لإيجاد آليات تحاول التخفيف من وطأة الإجراءات الإسرائيلية وتعزيز الصمود.¹

ويشير جرایسة إلى أنّ موقف الفصائل العاملة على الساحة الفلسطينية تجاه فلسطيني 48 لا يختلف عن موقف منظمة التحرير ويقول: "في حقيقة الأمر إنّ المراقب لا يحتاج لجهد كبير حتى يكتشف أنّ الفصائل العاملة على الساحة الفلسطينية لا تختلف عن منظمة التحرير في سياسة استثناء فلسطيني 48 من عضويتها وهيكلها التنظيمية، كما أنّ قانون الانتخابات الفلسطينية لعام 2005م، استثنى أي فلسطيني يحمل "الجنسية الإسرائيلية من الانتخابات التي خاض على أساسه الفصيلان الأساسيان فتح وحماس الانتخابات".²

يمكن القول انه رغم الانقسام في الاراء حول تأثير نجاح حل الدولتين على العلاقة بين الفلسطينيين على جانبي الخط الاخضر، حيث ان هنالك من يرى ان العلاقة ستصبح افضل، وان الفلسطينيين سيصبحون في حاجة اكثر لمصدر الياحء الذي ستشكله المدينة الفلسطينية في دولة فلسطين الجديدة، وهنالك من يرى عكس ذلك تماما، حيث ان الفلسطينيين داخل الاخضر سيتجهون الى الاندماج الطوعي في دولة اسرائيل وستصبح العلاقة مع باقي الفلسطينيين ضعيفة، الا ان الباحث يرى ان العلاقة بين الفلسطينيين على طرفي الاخضر ستزداد قوة .

4.5 مكانة فلسطيني 48 المشروع الوطني الفلسطيني في ظل تعثر مشروع التسوية

إنّ أهمّ التحديات التي تواجه المشروع الوطني الفلسطيني هي عملية ربط هذا المشروع بمشروع التسوية الذي يستند على قرارات الشرعية الدولية، حيث نتج عن ربطه بالقرارين 242 و 338 افتقاد المشروع الوطني استقلالته، وسبق لمنظمة التحرير الفلسطينية أن خاضت حروباً من أجل هذه الاستقلالية، بعد أن تم التوقيع على اتفاقية أوسلو، انتقلت منظمة التحرير الفلسطينية من مشروع وطني

¹ خضر حسن (محرر)، الفلسطينيون على جانبي الخط الاخضر في ظروف سياسية متغيرة: مرجع سابق، ص 104

² برهوم جرایسي، فلسطينيو 48 ومنظمة التحرير، جريدة الغد، 4-4-2010

تحرري مقاوم، إلى مشروع وطني خاضع لشروط تسوية غير متوازنة، في ظل ضعف عربي كبير، وانحياز أمريكي لصالح الاحتلال الإسرائيلي، ونتج عن مشروع التسوية تصدع في الاجماع الوطني الفلسطيني حول التسوية، ونتج عن ذلك غياب شبه تام لاستراتيجية فلسطينية موحدة، سواء استراتيجية السلام أو استراتيجية المقاومة، وأصبح المشروع الوطني الفلسطيني رهينة العملية السلمية وما نتج عنها من تفاهات واتفاقات، ورهينة المواقف الإسرائيلية، وبالرغم من أنّ التسوية السياسية جاءت بدافع تلبية أحد مرتكزات المشروع الوطني الفلسطيني، القائم على حق تقرير المصير، وإقامة الدولة، وحق العودة، إلا أنّ انخراط منظمة التحرير الفلسطينية في مشروع التسوية، والذي نتج عنه إنشاء السلطة الفلسطينية كخطوة أولى على طريق الدولة، لم يحقق النتائج المطلوبة، وجاء ذلك بسبب تكرر حكومة رابين لاتفاقية أوسلو، وضغط اليمين الإسرائيلي على الحكومة الإسرائيلية، وكذلك العمليات الاستشهادية التي حدثت داخل إسرائيل، والتي أدت إلى غياب الأمن الشخصي في تلك الفترة.¹

إنّ الترتيبات التي أنتجتها اتفاقية أوسلو على الأرض منذ عام 1993م، جعلت الجانب الإسرائيلي "الحاضر الغائب" في كثير من الأحيان، المؤثر على صناعة القرار لدى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وقيادة السلطة الفلسطينية؛ حيث إنّ اتفاقية أوسلو نتج عنها انتقال قيادات المقاومة للإقامة تحت الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة، وألزمت المقاومة بعدم استخدام المقاومة المسلحة، وبإقامة سلطة فلسطينية يتحكم فيها الاحتلال، سواء على صعيد مدخلاتها ومخارجاتها، أم على صعيد وارداتها وصادراتها، وتحويل أموالها، وانتقال أفرادها وقياداتها؛ وهذا أدى إلى إعطاء الإسرائيليين فرصاً كبيرة لاستخدام وسائل ضغط متعددة وهائلة على الشعب الفلسطيني وقيادته، من خلال تدمير البنى التحتية، والحصار الاقتصادي، وتعطيل المؤسسات، واعتقال القيادات الفلسطينية.²

¹ منصور، كريم، أوراق فلسطينية 4: مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني: في ضوء تعثر مشروع التسوية والمصالحة الفلسطينية، تشرين الاول، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، مدى الكرمل، 2015، حيفا، صص 9-10

² المرجع السابق، صص 11-12

لقد بدأت أزمة المشروع الوطني الفلسطيني في التفاقم عندما تبين أن إمكانية تحقيق المشروع الوطني الفلسطيني تتراجع باستمرار؛ وذلك لسببين أساسيين: أولهما، أن حكومات إسرائيل المتعاقبة اعتمدت سياسة فرض الحقائق على الأرض، من خلال بناء جدار الضم والتوسع، وزيادة الاستيطان، وشق الطرق الالتفافية وإقامة المناطق الأمنية والعسكرية، ومصادرة الأراضي؛ بهدف تقطيع الأوصال الجغرافية وإعاقة إقامة دولة فلسطينية، وثانيهما، المانع لتحقيق المشروع الوطني الفلسطيني هو الفشل الذريع الذي منيت به سياسات العمل الفلسطينية وخطته وأدواته، ولم يتم وضع سياسات وخطط وأدوات عمل جديدة قادرة على حمل وحماية المشروع الوطني الفلسطيني، وبالتالي لم يبق من اتفاق أوسلو إلا الإلتزامات المطلوبة من الجانب الفلسطيني، ولم يعد ملزماً لإسرائيل.¹

كما ساهم الموقف الغربي والأمريكي في إفشال مسار التسوية؛ لعدم استخدامه لأدوات الضغط على الجانب الإسرائيلي، وساهم في إطلاق يد الاحتلال في فرض الحقائق على الأرض، كذلك التدخل في فرض شروط الرباعية الدولية على "حماس" والقوى الوطنية الفلسطينية، بما في ذلك الاعتراف بإسرائيل، ووقف المقاومة المسلحة، والاعتراف بالاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية، بما فيها اتفاقات أوسلو، هذا الموقف بما فيه التدخل، شكل محاولة لتحديد تصورات الشعب الفلسطيني ومواقفه، كما عملت أمريكا وحلفائها على اعتبار حركة حماس حركة "إرهابية" ونزع الشرعية عنها.²

وبدخول دونالد ترامب (Donald John Trump) إلى سدة الحكم في الولايات الأمريكية المتحدة عام 2017م، أصبح الموقف الأمريكي أكثر انحيازاً لإسرائيل؛ حيث إن دونالد ترامب اتخذ مواقف مناقضة للمشروع الوطني الفلسطيني، وللحقوق الوطنية الفلسطينية، عبر إعلانه عن القدس عاصمة لإسرائيل، بشقيها الشرقي والغربي، بتاريخ 6 ديسمبر/كانون الأول 2017، ونقل السفارة الأمريكية إليها بتاريخ 14

¹ منصور، كريم، أوراق فلسطينية 4: مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني: في ضوء تعثر مشروع التسوية والمصالحة الفلسطينية، مرجع سابق، ص 10-11

² المرجع السابق، ص 11

مايو 2018، وقيام ترامب بوقف تمويل وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين وذلك بتاريخ 31 اغسطس/آب 2018؛ بهدف شطب قضية اللاجئين من المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، وتصريحات مستشاره "جارد كوشنير" (Kushner Corey Jared) و"ميلتون فريدمان" (Friedman (Milton) بأنّ الاستيطان الإسرائيلي لا يشكل عقبة في طريق السلام، وبناءً على ذلك، فإن فرص الوصول إلى تسوية سياسية بات أمراً بعيد المنال، خصوصاً أنّ الرئيس الفلسطيني محمود عباس رفض رفضاً قاطعاً التعاطي مع طروحات إدارة ترامب.

إنّ فشل مسار التسوية بعد توقف المفاوضات، الفلسطينية الإسرائيلية، الذي جاء بعد سيطرة كتلة اليمين المهيمنة على الحكم في دولة الاحتلال، يشكل أحد أهم التحديات التي تواجه المشروع الوطني الفلسطيني، الأمر الذي دفع القيادة الفلسطينية باتجاه العمل على تبني مسار إعادة تدويل القضية الفلسطينية، من خلال تصعيد الاشتباك السياسي والقانوني والدبلوماسي في الأمم المتحدة، الأمر الذي نتج عنه حصول فلسطين على عضوية "دولة مراقب" في الأمم المتحدة، وهذا الإنجاز سمح لها بالانضمام إلى العديد من المنظمات والاتفاقات الدولية.¹

يرى جميل هلال* أنّ المطلوب هو إعادة بناء الحقل السياسي الوطني الفلسطيني على أسس تمثيلية جديدة، ويجب أن يتم البناء على أسس جديدة، وأخذ العبر من القصور السائد، وعلينا الاستفادة من الوعي الذي تتمتع به القوى الشبابية، وكذلك الاستفادة من العلاقة التي تربط بين القوى السياسية في الأراضي المحتلة عام 1948م، حيث أصبحت القوى الشابّة والقوى السياسية داخل الخط الأخضر تدرك أنّه لا يمكن التعايش مع الصهيونية كأيدولوجية عنصرية، وكنظام استيطاني عنصري لا يعترف

¹ منصور، كريم، أوراق فلسطينية 4: مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني: في ضوء تعثر مشروع التسوية والمصالحة الفلسطينية، مرجع سابق، ص 16

* جميل هلال: باحث اجتماعي وكاتب سياسي مستقل، وحاضر جامعي متخصص في علم الاجتماع السياسي، عمل محاضراً في جامعتي رهام ولندن، وباحثاً زائراً في جامعة أكسفورد في بريطانيا، شغل هلال منصب كبير الباحثين في عدد من المؤسسات البحثية الفلسطينية، نشر العديد من الكتب

بالرواية التاريخية الفلسطينية، كما أنه يقوم بتجريمها، ويجب أن يتم استغلال الوعي السياسي الناشئ، وإشراك كل التجمعات الفلسطينية في مناقشة السياسات الوطنية وصياغتها وإقرارها للكل الفلسطيني، مع ضرورة إدراك حق كل تجمع فلسطيني منفرد في تقرير استراتيجيته تجاه القضايا الخاصة به، دون حرمانه من حق المشاركة في تقرير مصير مجمل الشعب الفلسطيني.¹

ويشير هلال إلى الخطأ الفادح الذي ارتكبه منظمة التحرير الفلسطينية في اتفاقية أوسلو، والذي شكل خللاً جوهرياً في الاتفاقية لصالح دولة الاحتلال فيقول: "الخلل يكمن في أن منظمة التحرير الفلسطينية اعترفت بحق إسرائيل في الوجود بكل ما يعنيه ذلك من اعتراف، وإسباغ شرعية على الرواية التاريخية الصهيونية، دون أن تحصل على اعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة، بل على مجرد الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني، وحققها التفاوض باسمه".²

كما يشير هلال إلى خطأ آخر ارتكبه منظمة التحرير الفلسطينية عندما وافقت على تقسيم الضفة الغربية الى مناطق "أ" و "ب" و "ج"، حيث إن هذا التقسيم مكن إسرائيل من استغلاله لاحقاً لفرض واقع جديد يعمق الاستيطان الإسرائيلي، ويحاصر المدن الفلسطينية، ويقتطع أجزاء كبيرة من الضفة الغربية لصالح المشروع الاستيطاني التوسعي، ويسهل عملية الضم في المستقبل، إذ إن عملية تفكيك الحقل الجغرافي الفلسطيني إلى عدة حقول، حقل القدس وحقل غزة وحقل الضفة، سينتج عنه بالضرورة تفكك في الحقل السياسي الفلسطيني إلى حقول محلية، دون مرجعية سياسية موحدة، ودون مؤسسات وطنية موحدة جامعة، وبالتالي فقدان الرؤية السياسية الموحدة والاستراتيجية الشاملة المتكاملة، لذلك لا بد من إعادة بناء الحقل الوطني الفلسطيني مجدداً على أسس ديمقراطية تمثيلية للكل الفلسطيني.³

¹ هلال، جميل: حوار مع عرب 48، تاريخ النشر 2018-12-22

² هلال، جميل: هناك حاجة لإعادة بناء الحقل الوطني الذي فككه أوسلو، عرب 48 تاريخ النشر 2018-12-22

³ المرجع السابق.

ويشير محمد دحلة أنه في حال انهيار حل الدولتين فإنّ الخيارات أمام الفلسطينيين كثيرة، وإنّ أول طرح سيكون هو طرح إقامة دولة ثنائية القومية، علماً بأنّ هذا الطرح يلاقي رواجاً في الداخل الفلسطيني، وكذلك يلاقي بعض الاستحسان والرواج في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، من بعض الأكاديميين وغير الأكاديميين، ويقول محمد دحلة عن خيار طرح إقامة دولة ثنائية القومية: "الساسة الإسرائيليون يذكرونه كفضاعة في الحقيقة. بعض الساسة الفلسطينيين ذكروا هذا الأمر. أبو العلاء تحدث عنه عندما كانت تتأزم المفاوضات، وصائب عريقات تحدث عنه، ويجدد الآن فلسطينياً، هناك قلة إسرائيلية تدعم هذا الموقف، أمثال ميرون بنفستي، وحاييم هنغي، وأمنون راز"¹

ويبين محمد دحلة أنّ هناك خيارات أخرى في حال انهيار حل الدولتين، مثل طرح دولة ديمقراطية علمانية، أو دولة ديمقراطية متعددة الثقافات، أو فكرة التقسيم الجديد والذي يتخوف منه الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، والذي يعني تقسيم فلسطين على أساس التعداد السكاني والذي سيكون نتيجته 50-50.²

ويشير دحلة إلى أنّ الفلسطينيين في الـ 48 غير جاهزين في المدى القريب للعب دور في موضوع العمل على إقامة دولة ثنائية القومية؛ لانعدام قدرتهم على التأثير، سواء على الطرف الفلسطيني الرفض لهذه الفكرة، أو على الطرف الإسرائيلي الرفض أيضاً لهذه الفكرة، ولذلك من أجل تغيير المعادلة، وإنشاء قوة تأثير، يجب العمل على تمتين العلاقة، الفلسطينية الفلسطينية، على جانبي "الخط الأخضر" على مستوى الشباب وغيره، ويشير دحلة إلى أنّ الشخص الوحيد الذي يقوم بالتشبيك بين الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر هو الشيخ رائد صلاح، من خلال لقاءات الطلاب التي اقتصرت على قافلة

¹ خضر، حسن (محرر)، الفلسطينيون على جانبي الخط الأخضر في ظروف سياسية متغيرة: مرجع سابق، ص 127

² المرجع السابق، ص 128

البيارق، والباصات التي تزور الخليل والقدس، ويضيف دحلة: "إنّه بمجرد لقاء طلاب جامعيين من شقي
"الخط الاخضر" له أثر كبير في الرؤية المستقبلية للعلاقة، وأيضاً حتى على الحل السياسي".¹

ويشير خليل شاهين أنّه في حال فشل حل الدولتين سيكون هناك غياباً للدولة، وفي حال غياب الدولة
يقول شاهين: "سنتحدث عن ضرورة بناء مشروع جمعي لكل الفلسطينيين، عن مشروع يتجاوز "الخط
الاخضر"، ويتجاوز الحدود في الشتات، وهو ما يجب أن نعمل عليه حتى في ظل خيار بقاء الوضع
الراهن".²

ويولي خليل شاهين أهمية كبيرة لدور الحركة الوطنية الفلسطينية في الأراضي المحتلة عام 1948م،
بغض النظر عن أي سيناريو يتقدم، ويرى شاهين أنّ المهم رؤية القيادة الفلسطينية للداخل، ويؤكد
شاهين أنّ المشكلة تكمن في تغير نظرة القيادة الفلسطينية للداخل بعد عام 88، وتغيرها بشكل أكبر بعد
اتفاق أوسلو.³

ويرى عادل مناع أنّ الوقت يعمل لصالح الفلسطينيين، سواءً على المدى القصير أم على المدى البعيد؛
لأن مسألة الديمغرافيا ستكون ضد إسرائيل، ويشير مناع إلى أنّ عدم قيام الدولة الفلسطينية مضر
بإسرائيل أكثر مما هو مضر بالفلسطينيين، وعلى الفلسطينيين أن لا يخافوا من عدم قيام الدولة، ويتمنى
مناع أن لا تقبل القيادة الفلسطينية بدولة مسخ، معبراً عن عدم ثقته بها فيقول: "لا أحد يعرف هل القيادة
الفلسطينية ستوافق في مرحلة معينة، إذا جاء نتيا هو أو غيره وعرضوا دويلة مسخاً".⁴

وبخصوص خيار الدولة الواحدة يرى مناع استحالة قيام دولة واحدة كبديل لنظام الأبارتهايد على المدى
القصير، ويراهن على الزمن، وأنّه بإمكان الفلسطينيين تحقيق مكاسب أكبر بكثير من دويلة مسخ، قائلاً:

¹ خضر، حسن (محرر)، الفلسطينيون على جانبي الخط الاخضر في ظروف سياسية متغيرة: مرجع سابق، ص128

² المرجع السابق، ص129

³ المرجع السابق، ص129

⁴ المرجع السابق، ص131

"دولة واحدة لن تقوم بدل نظام الأبارتهايد، خلال سنة أو سنتين أو عشر سنوات، ولكن موقفنا الأخلاقي والسياسي يكون أقوى، وفي نهاية الأمر نحقق شيئاً أكبر بكثير من الدولة المسخ إلى جانب إسرائيل".¹

إن تبعات تبني خيار الدولة باعتبارها الفكرة المركزية في العمل الفلسطيني، والذي يعني قبول التقسيم الجغرافي، وبالتالي قبول التقسيم الديمغرافي، والذي يعني التنازل عن التمثيل للفلسطينيين خصوصاً فلسطينيي عام 1948م، وبالتالي لا يمكن استبعاد فكرة ظهور جهة تدعي تمثيل الفلسطينيين في مكان ما، ووضع مطالب قومية لكيانهم، استناد على أنه جرى التخلي عن تمثيلهم من قبل الممثل الشرعي والوحيد للفلسطينيين.²

إنّ الحديث عن دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو المشروع الرسمي لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، والذي تقبله حركة المقاومة الإسلامية "حماس" ضمناً تارة وصراحة تارة أخرى باعتباره البرنامج المرحلي بعيد المدى، على الأقل لها، يثير سؤالاً هاماً بخصوص الهوية التي تعبر عنها هذه التنظيمات.³

ويشير هاني المصري إلى حالة التشظي التي يعاني منها الشعب الفلسطيني، وافتقار الشعب الفلسطيني إلى أطر تنظيمية واحدة، ويقول: "هناك انقسام يمتد بين كل تجمعات المجتمع الفلسطيني، ولا يقتصر على الضفة الغربية وقطاع غزة فقط، ولذلك لم يعد لدينا مشروع وطني موحد، ولا أي مؤسسة جامعة؛ فمنظمة التحرير تراجع دورها بشكل كبير، ولم تعد لدينا قيادة واحدة، وإنما قيادات".⁴

¹ خضر، حسن (محرر)، الفلسطينيون على جانبي الخط الأخضر في ظروف سياسية متغيرة: مرجع سابق، ص 131
² عزم، أحمد جميل وآخرون: قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني: الجزء الأول في الهوية والمقاومة والقانون الدولي، مرجع سابق، ص 96-97
³ المرجع السابق، ص 101
⁴ المصري، هاني: فلسفة المؤتمر وأهدافه" ورقة قدمت الى: التجمعات الفلسطينية وتمثلاتها ومستقبل القضية الفلسطينية، 3 مج، سلسلة وقائع المؤتمر الثاني 2؛ (رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات)، 2013)، مج 1، المحور الأول، الفلسطينيون.... الهوية وتمثلاتها ص 15.

وهناك إجماع واسع على وحدانية الشعب الفلسطيني وهويته في كافة أماكن تواجده، إلا أنه لا يوجد حركة سياسية موحدة تعبر عنه، كما أن القوى السياسية الرئيسية، والتي تمثلها الفصائل الكبيرة لا تملك الإرادة لتغيير ذلك الواقع، خصوصاً فيما يتعلق بالأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م.¹

إنّ الشعب الفلسطيني ليس لديه حركة وطنية موحدة، وإنّ معظم القوى السياسية ترفض قيام حركة وطنية موحدة؛ لأنّ فكرة الحركة الوطنية الموحدة تصطدم بالخوف من الوضع القانوني للفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948م، وردات الفعل الإسرائيلية عليها، هذا من ناحية، وكذلك الخوف على العلاقة بالأنظمة العربية؛ حيث إنّ هناك حرص فلسطيني على استقرار الدول العربية، فعلى سبيل المثال، عندما ننظر إلى الأردن، فإنّ وضع تمثيل الأردنيين من أصل فلسطيني يطرح إشكالية فيما يخص قضايا المواطنة والهوية، ولكن على الرغم من ذلك يجب إيجاد حلول خلاقة بهدف جمع الشعب الفلسطيني في حركة، وطنية سياسية واحدة، وأن يكون محورها وجسدها منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وهذا لا يعني أن يكون هناك برنامج سياسي واحد للشعب الفلسطيني، بل يجب العمل على إيجاد كونفدرالية سياسية قائمة على عمل ممنهج، وبالتالي يجب وضع تصورات للفلسطينيين وأوضاعهم وبرامجهم في كل ساحة يتواجدون فيها، وبالتالي إنتاج برنامج وطني عام وبرامج فرعية، وصولاً إلى ارتباط أي فلسطيني بغض النظر عن مكان وجوده بمنظمة التحرير الفلسطينية.²

وتدعي هنيّدة غانم مدير عام المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، أنّ الفلسطينيين في الداخل قبل اتفاق أوسلو، كان لهم مكانة ودور في المشروع الوطني الفلسطيني، ولكن كنخب، والنخب الثقافية هي التي وضعت السردية والقيم، ولعبت دوراً مركزياً في بناء السردية الفلسطينية، وإقامة الهوية الوطنية

¹ عزم، أحمد جميل وآخرون: قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني: الجزء الأول في الهوية والمقاومة والقانون الدولي، مرجع سابق، ص 103

² المرجع السابق، ص 116

الفلسطينية، وكان لهم دور في حمل البندقية الفلسطينية، فهم من وضع الفرش الرمزي للمشروع الوطني الفلسطيني، والبعد القيمي المرتبط بالأساطير الفلسطينية، وهناك نخب من الداخل كوّتوا البعد الثقافي من خلال الشعر والأدب، وترى أنّ المشروع الوطني الفلسطيني بالنسبة للكل الفلسطيني بعد أوصلو، تحول إلى إقامة الدولة الفلسطينية وإنهاء الاحتلال، والمشروع الوطني للداخل تمحور حول سؤال الهوية.¹

ويدعي أنطوان شلحت، الكاتب والمحلل السياسي، أنّ فلسطيني الداخل لم يكن لهم دور في المشروع الوطني على المستوى الجماعي قبل أوصلو، أمّا على المستوى الفردي فكانت المساهمة أكبر، ولا يمكن معرفة حدودها، ولكن بعد أوصلو، تعززت مكانتهم في المشروع الوطني؛ حيث تم استثناءهم من غايات المشروع.²

ويرى الشيخ إبراهيم، أحد أبرز قيادات الحركة الإسلامية، الشق الجنوبي، أنّ المجتمع الفلسطيني داخل الخط الأخضر جزء من الشعب الفلسطيني، وهو أحد أضلاع مثلث هذا الشعب، ومكون من مكوناته الرئيسية التي تشكلت بعد نكبة فلسطين؛ حيث إنّ الفلسطينيين داخل حدود العام 1948م، والفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس، والفلسطينيين في الشتات، والمجتمع العربي الفلسطيني، لم ينسَ هذه الحقيقة، وقد دفع ثمنًا باهضًا على مذبح هذه القناعة التي عملت إسرائيل خلال سنواتها الأولى على قتلها في نفوس مئة وخمسين ألفًا من الفلسطينيين، وقد شاء الله أن ينجو بأعجوبة من وحش التطهير العرقي الذي مارسه الاحتلال الإسرائيلي في تلك الفترة، خصوصًا في فترة الحكم الذي امتد من عام 1948/1949م، وحتى عام 1966م.³

ويرى أنّ العلاقة بين الفلسطينيين تعززت بعد انتهاء الحكم العسكري، واحتلال أراضي العام 1967م؛ فالفلسطينيون جميعًا أصبحوا تحت الاحتلال، وسمح الاحتلال بالتواصل بينهم، ويرى أنّ انفجار

¹ هنيده غانم: مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² أنطوان شلحت: مقابلة هاتفية، مرجع سابق.

³ إبراهيم صرصور: مقابلة الكترونية، مرجع سابق.

الانتفاضة الفلسطينية الأولى (1987م)، اثبت وحدة الشعب الفلسطيني؛ فالفلسطينيون في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 كان لهم دور داعم ومساند، في الإغاثة والسياسة، ومع عودة القيادة الفلسطينية وبداية مشروع أوسلو، مرورًا بالانتفاضة الثانية (2000 م)، وحتى اليوم.

ويضيف أنه كان للشيخ عبد الله نمر درويش من قيادة الحركة الإسلامية، ومعها قيادات من الحركة الإسلامية في الداخل والمجتمع الفلسطيني ولجنة المتابعة العليا، الدور الرئيس في إخماد نار الفتنة داخل المجتمع الفلسطيني قبل أوسلو وبعدها، وتقريب وجهات النظر، ومنع الانزلاق نحو الهاوية.¹

ويضيف الشيخ صرصور بأن عبد الله نمر درويش -رحمه الله- جعل من القدس الشريف والأقصى المبارك، القبلية الدعوية لكوادر الحركة الإسلامية ومؤيديها وأنصارها.

ويدعي الشيخ صرصور أن مكانة المجتمع الفلسطيني ودوره في الداخل وقيادته، لم تتأثر بعد أوسلو، بل على العكس تمامًا، فقد زادت ثقل المسؤولية تجاه فلسطين، خصوصًا أوقات المحن الداخلية، أو في مواجهة الاحتلال، كما أنها زادت ثقة الشعب الفلسطيني وفصائله بقيادات المجتمع الفلسطيني في الداخل عمومًا، وقيادة الحركة الإسلامية خصوصًا، ورأوا فيها العنوان المهم في الدفاع عن الحق الفلسطيني؛ بحكم الموقع المتميز الذي يتمتعون به، وقدرتهم على الحركة والفعل في الكثير من الميادين الرسمية والشعبية.²

وتدعي هنيده غانم أنه بالإمكان إنشاء مشروع وطني فلسطيني وحدوي، مع مراعات خصوصية كل مجموعة، ويجب أن يبقى الشعب الفلسطيني شعب واحد بغض النظر عن أماكن تواجده، وبغض النظر عن المشروع السياسي لكل مجموعة. التشبيك مهم: وتضيف هناك ورقة تقدير بموقف سبق وأن كتبتها تحمل عنوان (الخصوصية في ظل الوحدة)، فيها إجابة شافية على هذا التصور.³

¹ ابراهيم صرصور: مقابلة الكترونية، مرجع سابق.

² ابراهيم صرصور: مقابلة الكترونية، مرجع سابق.

³ هنيده غانم: مقابلة شخصية، مرجع سابق.

إلا أنّ عوض عبد الفتاح، القيادي السابق في حزب التجمع الوطني الديمقراطي وحركة أبناء البلد، يرى أنّ المشروع الوطني الجامع بحاجة إلى مظلة واحدة، وفي الوقت الحالي وضع المنظمة مترهل، ناهيك عن الانقسام بين الضفة وغزة، ويرى أنّ المنظمة جُوّقت من الداخل، ولا توجد إمكانية لبنائها، بالرغم من أهمية ذلك، ويرى أنّ التغيير يجب أن يكون من تحت، وأن يقود التغيير جيل جديد، خاصة أنّ وضع القياده الحالي يشبه وضع قيادات الأربعينات التي كانت تقليدية ومترهلة، تمامًا مثل زمن الشقيري، والرهان على الشباب في عملية التغيير، ويدعي أنّ قيادات المنظمة تكلست وتجمدت، والمنظمة على المستوى العملي تتراجع؛ لذلك يجب أن يكون التفكير من خلال تيار ثالث يحمله جيل الشباب، ويضيف، إنّ هناك محاولات حديثة لخلق تيار ثالث جديد يطالب بالدولة الواحدة، والسبب في هذه المحاولات لخلق التيار الثالث؛ هو أنّ منطق النخب تخطى عن الشعب الفلسطيني، وتسبب في الدخول في مفاوضات لا نهائية، تخلت عن الـ 48 وعن اللاجئين، وتقريبًا عن غزة، ولم تتمكن من إعطاء شيء، ويجب أن تكون الأولوية للعمل على إعادة وحدة الشعب، ويجب استعادة المقاومة السلمية، غير المسلحة؛ لذا عند العمل على مشروع الدولة الواحدة من خلال مقاومة شعبية سلمية، مع وجود تقارير تؤكد أنّ إسرائيل دولة عنصرية، ستكون هناك نتيجة، وعلينا استرداد الرواية الفلسطينية، وفي النهاية أبو مازن يتحدث عن الدولة الواحدة.¹

إلا أنّ الشيخ إبراهيم صرصور، القيادي في الحركة الإسلامية الشق الجنوبي، يدعي أنّه لم يعد هناك وجود لمشروع وطني فلسطيني بالمعنى الكامل غير تراكم لعبارات (رومسية)، تتحدث عن الاستقلال، وكس الاحتلال، وعودة اللاجئين وغير ذلك، إلا أنّ هذه الأفكار التي أصبحت أشبه بالأحلام، لا تمثل مشروعًا يقف وراءه الشعب العربي الفلسطيني موحدًا بكلّ فصائله ومكوناته، وتقف من ورائه أمته العربية والإسلامية، ويرى أنّ القيادة الحالية المتنفذة في منظمة التحرير، تدفع باتجاه عكسي تمامًا، وإنّ ادعت أنّها حاملة القضية، ويدعي أنّ قيادة المنظمة هي المعطلة لمشروع المصالحة، وأنّها ألغت

¹ عوض عبد الفتاح: مقابلة هاتفية، مرجع سابق.

الانتخابات الفلسطينية؛ ليدل على أنّ تأثيرها سلبي على القضية الفلسطينية، وبضيف، إنّ الفلسطينيين في الداخل الفلسطيني لا يملكون مشروعاً للتحرير، لا لأنفسهم، ولا لبقية أبناء الشعب الفلسطيني؛ بسبب وضعهم الخاص، وبضيف أنّه في ظلّ غياب مشروع وطني فلسطيني في مواجهة المشروع الصهيوني الذي يفرض وقائع على الأرض؛ سيؤدي إلى فرض حل من إسرائيل وأمريكا إذا رفضه الفلسطينيون؛ وسينتج عن ذلك إسقاط هذا الملف دولياً كما أسقطت ملفات أقليات أكبر حجماً وأكثر عدداً من الشعب الفلسطيني، كالأكراد، والأبخاز، والشيشان، وكشمير، وغيرها، ولن يجد الشعب الفلسطيني أمامه حلاً إلا القبول أو المواجهة المفتوحة والصراع الدائم.¹

يمكن القول ان فشل مسار التسوية سيدفع باتجاه التوجه لمشروع الدولة الواحدة ثنائية القوة، وهذا التوجه سيؤدي الى وحدة الفلسطينيين على جاني الخط الاخضر، وسيؤدي الى ظهور تيار ثالث جديد وواسع من جيل الشباب سيكون له دور كبير في هذا المشروع، والذي يجب ان يكون ضمن منظمة التحرير التي يجب ان يتم اعادة هيكلتها بحيث تصبح قادرة على حمل المشروع الجديد.

4.6 خاتمة الفصل

إنّ الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م، هم جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني، كما أنّهم أصحاب فلسطين الأصليين، وينتمون إلى الوطن الفلسطيني والهوية الوطنية الفلسطينية؛ ولذلك لم يكن فلسطينيو الـ 48 في يومٍ ما خارج المشروع الوطني الفلسطيني، ولا يمكن التوصل إلى أي حل سياسي حقيقي دون أن يتم تناول قضاياهم وحقوقهم خلاله، بالتالي فإنّ القضية الفلسطينية بدأت منذ أن تم احتلال الأراضي الفلسطينية عام 1948م، صحيح أنّ منظمة التحرير الفلسطينية لم تطرح قضاياهم على جدول أعمال مفاوضاتها، وأنّها قامت بتهميشهم وإقصائهم، إلّا أنّ أغليبتهم رغم ذلك دعمت إقامة دولة فلسطينية على حدود 67 وعاصمتها القدس، كما أنّهم انطلقوا لوضع تصورات ورؤى لمستقبلهم

¹ ابراهيم صرصور: مقابلة الكترونية، مرجع سابق.

السياسي داخل دولة إسرائيل، واطلقوا مشروعهم السياسي المتمثل في المواطنة المتساوية مع الحفاظ على هويتهم الوطنية الفلسطينية.

كما إن الكثير من الباحثين والأكاديميين والسياسيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، يعتبرون أن لكل مجموعة فلسطينية خصوصيتها، ولها مشروعها السياسي الذي يفرضه عليها الواقع الذي تعيشه، وأن مجموع المشاريع السياسية للمجموعات الفلسطينية تخدم المشروع الوطني الجامع لأبناء الشعب الفلسطيني وبناته.

وهناك تيار داخل الـ 48 لا يعترف بإسرائيل، ولا يعترف بوجودها أو بحقها في الوجود، صحيح أنه تيار هامشي نسبياً، إلا أن هذا يدل على التمسك بالوطن الفلسطيني والحقوق الفلسطينية، ويرى أن إسرائيل دولة محتلة وغاصبة، وهذا يعبر عن روح المشروع الوطني الفلسطيني.

إن حزب التجمع الوطني الفلسطيني الذي أسسه عزمي بشارة، طرح مشروع حل الدولة الواحدة كبديل عن مشروع الدولتين، ويعتبر التجمع أن هذه الرؤية يمكن أن تحقق الحقوق الفلسطينية لكل المجموعات الفلسطينية، من خلال إقامة دولة واحدة لجميع مواطنيها، وهذا المشروع طرحه الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وهدد بأن الشعب الفلسطيني سيلجأ إلى خيار حل الدولة الواحدة في حال استمرار الاستيطان في الضفة الغربية، والذي يقف عائقاً أمام حل الدولتين.

في كل الظروف، فإن الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة لهم دور كبير في المشروع الوطني الفلسطيني، ولا يمكن تغيب مكانتهم؛ لأنها الجزء الأصيل في القضية الفلسطينية، وفي كل المراحل حافظوا على فلسطينيتهم، وعلى هويتهم الفلسطينية، وعلى بقائهم في أرض فلسطين، واستمروا بالنضال ضد المشروع الصهيوني منذ انطلاقه، وحتى يومنا هذا، بكل ما أتيح لهم من أدوات لا تضر ببقائهم في وطنهم.

خاتمة الدراسة

النتائج والتوصيات

النتائج

حاولت الدراسة، من خلال تناولها لتأثير اتفاقية أوسلو الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل على الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م، التوصل إلى النتائج الواقعية التي أسفرت عنها هذه الاتفاقية، على الصعيدين الوطني والسياسي الخاص بالفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948م، في محاولة لدعم فرضيتي الدراسة اللتين تدّعيان أنّ اتفاقية أوسلو أثرت بصورة واضحة على تعاطي فلسطينيّ عام 1948م سياسيًا؛ ما دفعهم إلى الاعتماد على الذات في صياغة تصورات ورؤى؛ لحل مختلف قضاياهم السياسيّة والوطنية داخل الكيان الإسرائيلي.

إن اتفاقية أوسلو أدت إلى ظهور تيارين عريضين أساسيين، أحدهما يرى أنّ هناك إمكانية لتحصيل حقوقهم من خلال نشاطات وجهود ذاتية، وتحول بدلًا من المطالبة بالحقوق السياسيّة والوطنية وتقرير المصير، إلى المطالبة بتحقيق حقوق المواطنة والمساواة داخل النظام السياسي الإسرائيلي، بينما يرى تيار آخر أنّ هذا النهج لا يحقق مطالب فلسطينيّ عام 1948م، مع وجود تيارات أخرى على الهامش ترفض اتفاقية أوسلو، وتعتبرها تضحية بحقوقهم وتفريط بها. حيث إنّ النتائج تطابقت مع الفرضيات وتوصلت الدراسة إلى الاستنتاجات الآتية:

1. منذ عام 1948م، وحتى عام 1966م، أي قبل ظهور منظمة التحرير الفلسطينية، لم يكن للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 أي تمثيل سياسي، ومنع من ممارسة أي نشاط سياسي، وقام جهاز الحكم العسكري الإسرائيلي بإجهاض (حركة الأرض)، التي تم تشكيلها في أواخر الخمسينات من القرن الماضي، والإعلان أنّها حركة غير شرعية، حيث كان برنامج

حركة الأرض يدعو إلى إنهاء الحكم العسكري الإسرائيلي، والمطالبة بحقوق متساوية للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، والدعوة إلى حق اللاجئين في العودة. وتمتعت الحركة بشعبية واسعة، وأسست أرضية جيدة للعمل السياسي والاحتجاجي المستقبلي، طبعاً مع الحزب الشيوعي، وكان هدف الحركة تفريغ دولة إسرائيل من مضمونها، وكان الحزب الشيوعي هو البوابة الوحيدة للعمل السياسي والحزبي للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948.

2. ظهرت منظمة التحرير الفلسطينية عام 1965م، كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، إلا أنّ الحزب الشيوعي الإسرائيلي الذي كان بوابة العمل الوحيدة للعمل السياسي للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، اعترف بصراحة بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني خارج حدود (دولة إسرائيل)، مستثنياً تمثيل منظمة التحرير للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، أي قبل الحزب مبدأ تجزئة الشعب الفلسطيني، وأيد حق الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية في تقرير مصيره، من خلال إقامة دولته المستقلة في الجزء الذي تمّ احتلاله في حرب حزيران 1967م، من فلسطين التاريخية.

3. لم يكن لدى الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948م، إجماع منذ ظهور منظمة التحرير الفلسطينية على أنّها تمثلهم، فكان التيار الشيوعي يرى أنّ منظمة التحرير الفلسطينية تمثل كل الفلسطينيين باستثناء الفلسطينيين في (إسرائيل)، أما التيار القومي فكان يرى بأنّ منظمة التحرير الفلسطينية تمثلهم، أما التيار الإسلامي فلم يكن هذا السؤال مطروحاً لديه، ولا يوجد مؤشرات تدلّ على أنّه يعتبر المنظمة ممثلاً لهم، حيث إنّ تيار مبني على العقيدة الإسلامية.

4. لم ينضم الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 لمنظمة التحرير بشكل جماعي، وكان هناك حالات فردية للانضمام، ولم يطلب منهم أحد الانضمام، وهم لم يطالبوا بذلك، كما أنّ

سلوك منظمة التحرير منذ عام 1973م، وتبنيها لفكرة الكفاح الدبلوماسي، عززت قناعات الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 بأنّ مصيرهم السياسي مختلف عن مصير باقي إخوتهم الفلسطينيين.

5. وقعت منظمة التحرير الفلسطينية اتفاقية أوسلو مع الحكومة الإسرائيلية، والتي هي بالتأكيد ليست معاهدة سلام، ولكنّها مبادئ لعملية سلام، ولم يتم طرح قضايا وحقوق الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 على طاولة المفاوضات؛ حيث تم استثناءهم وتهميشهم من قبل الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، وبالتالي تم اعتبارهم مسألة داخلية إسرائيلية.

6. أحدثت اتفاقية أوسلو نتائج خطيرة على القضية الفلسطينية؛ حيث أنّ الاعتراف بوجود (إسرائيل) كدولة في الأراضي المحتلة عام 1948م، جعل من الفلسطينيين داخل الدولة الإسرائيلية شأنًا داخليًا إسرائيليًا، وأنّ عدم طرح القضايا والحقوق التي تخص الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 والتي نتجت عن الاحتلال الإسرائيلي في مباحثات السلام يعتبر استسلامًا وقبولًا باختزال القضية الفلسطينية في مسألة احتلال عام 1967م، وبالتالي يصبح الحل على حساب الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948.

7. كان لاتفاقية أوسلو أثر عميق على مواقف النخب الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، ولكن بشكل متفاوت؛ فهناك نخب رفضت اتفاق أوسلو بشكل قاطع، وهناك نخب تحفظت وهناك نخب انتقدت وهناك نخب وافقت. إلا أنّ كافة النخب ترى أنّه لا يمكن حل القضية الفلسطينية دون العودة إلى عام 1948م، وحلّ قضايا الفلسطينيين وحقوقهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، إضافة لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

8. هناك شبه إجماع بين جميع التنظيمات السياسية الفلسطينية الفاعلة في الانتخابات البرلمانية الاسرائيلية على قبول الحل السياسي كما تراه منظمة التحرير الفلسطينية، بناءً على اتفاق أوسلو

(مع الانتباه إلى أنّ حركة أبناء البلد تعارض هذا الحل، حيث إنّ جزء منها تحول إلى تنظيم يخوض الانتخابات تحت عباءة التجمع الوطني الديمقراطي).

9. موقف التيار القومي المتمثل بحزب التجمع الوطني الديمقراطي، كان رافضاً في البداية لاتفاق أوسلو، ولكن بعد استلام اليمين الإسرائيلي الحكم في إسرائيل اضطر الحزب إلى دعم اتفاق أوسلو، ويتبنى الحزب مشروع حل الدولة الواحدة ثنائية القومية في حال فشل أوسلو. أمّا موقف التيار الشيوعي فيؤيد مشروع حل الدولتين ومنح الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 حقوقاً متساوية، إلا أنّ موقف التيار الإسلامي داخل الخط الأخضر انقسم إلى موقفين: موقف رافض لاتفاقية أوسلو، ويمثله الشق الشمالي للحركة الإسلامية، وموقف يؤيد اتفاق أوسلو تأييداً غير مطلق، إنّما مشروط، والذي يمثله الشق الجنوبي للحركة الإسلامية.

10. شكل اتفاق أوسلو رافعة قوية للتيار الفلسطيني الذي يسعى إلى القبول بالواقع والانخراط في المجتمع الإسرائيلي، وأضاف إلى هذا التوجه تحولاً جديداً، يتمثل في تخفيض سقف الاندماج وشروطه، إلا أنّ هذا التيار اصطدم بحقيقة يهودية الدولة؛ الأمر الذي عزز تيار (السلطنة)، وأصبح المكون الوطني الفلسطيني مرتفعاً لدى الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948.

11. أدت اتفاقية أوسلو إلى إدراك الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، بعد أن تم إقصاؤهم من مفاوضات السلام الإسرائيلية الفلسطينية، أنّ مصيرهم السياسي أصبح مختلفاً عن مصير الفلسطينيين في الضفة وقطاع غزة، ولذلك دفعهم اتفاق أوسلو إلى إطلاق مشروع سياسي خاص بهم، يتمثل بالمطالبة بالمواطنة الكاملة، والمساواة الكاملة، والمحافظة على الهوية العربية الفلسطينية، وإلغاء مشروع يهودية الدولة، والعمل على تحقيق حكم ذاتي ثقافي لهم، وبالتالي نتج عن اتفاق أوسلو انقسام سياسي بين الفلسطينيين على طرفي الخط الأخضر، وعلى الرغم من ذلك، بقي موقفهم ثابتاً من القضية الفلسطينية، ورغم تخلي منظمة التحرير عنهم، إلا أنهم استمروا في

النضال داعمين للنضال الفلسطيني، سواء ذلك النضال المتعلق بالحقوق الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م، أو حقوق باقي الفلسطينيين أينما وجدوا.

12. لا يوجد للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 أي تواجد على الهياكل التنظيمية لحركة المقاومة الإسلامية حماس، وحركة الجهاد، بصفتها حركتي تحرر وطني للفلسطينيين في الداخل المحتل، على الرغم من رفضهما لاتفاقية أوسلو وعدم اعترافهما بإسرائيل، بمعنى أن الفصائل الفلسطينية خارج منظمة التحرير الفلسطينية، والتي عارضت أوسلو لم تقم ببناء علاقة تنظيمية مع أي طرف، أو جهة في الداخل المحتل، حتى مع الحركة الإسلامية؛ لتشكيل رؤية واحدة بديلة عن رؤية منظمة التحرير الفلسطينية، تدعو إلى تحرير فلسطين من البحر إلى النهر، بمشاركة الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948.

13. تمكن اليمين الإسرائيلي من الاتحاد والسيطرة على نظام الحكم داخل الكيان الإسرائيلي؛ لمواجهة مشروع حل الدولتين وإفشاله، فقام بتعزيز الاستيطان في الضفة بعد عملية تفكيك المستوطنات التي كانت مقامة في قطاع غزة، إضافة لاستقدام المهاجرين اليهود الجدد لأراضي الضفة الغربية، ويشير واقع الأمر إلى نجاح اليمين الإسرائيلي في اغتيال حل الدولتين.

14. في حال فشل حل الدولتين، سيتوحد الفلسطينيون على طرفي الخط الأخضر في طرح مشروع حل الدولة الواحدة، وهناك بوادر لظهور تيار ثالث بين صفوف الفلسطينيين في فلسطين التاريخية، يتبنى هذا الحل، وستكون تجربة الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 نموذجاً، للنضال لكل الفلسطيني.

15. لا يمكن استثناء الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 من المشروع الوطني الفلسطيني، ولا يمكن إنكار دورهم فيه؛ حيث إنهم مازالوا يواجهون مشروع الدولة اليهودية، بالإضافة لوقوفهم وتأييدهم لإقامة دولة فلسطينية، وفي حال فشل عملية السلام، فإنهم يطرحون

مشروع الدولة الواحدة التي سيلتحم الفلسطينيون داخلها، وسيكونون ضمن المركب الفلسطيني في دولة ثنائية القومية.

16. كان لاتفاق أوسلو تأثير على كافة التجمعات الفلسطينية دون ان يفقدها وحدة الأرض والقضية والشعب والمصير المشترك.

17. (التصورات والرؤى المستقبلية)، جاءت بعد إدراك الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، أنّ مكانتهم المدنية غير مرتبطة بالقضية الوطنية الفلسطينية، بل بالدولة وطبيعتها؛ ولذلك تم صياغة خطاب سياسي فلسطيني يركز على المواطنة والقوة الكامنة فيها، في سياق العلاقة مع الدولة وهويتها اليهودية، وبالتالي كان لاتفاق أوسلو تأثير غير مباشر في ظهور (وثائق الرؤى والتصورات المستقبلية).

التوصيات

1. توصي هذه الدراسة القيادة الفلسطينية المتمثلة في منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني بكافة أماكن تواجده، بإعادة النظر في اتفاقية أوسلو، وقوفاً عند مسؤولياتها الوطنية والتاريخية تجاه القضية الفلسطينية؛ حيث إنّ الواقع الذي يعيشه الشعب الفلسطيني والتدهور الحاصل للقضية الفلسطينية؛ جاء نتيجة استغلال إسرائيل لهذه الاتفاقية لتحقيق أهدافها الاستيطانية التوسعية.

2. توصي هذه الدراسة بإعادة بناء الأطر التمثيلية لمنظمة التحرير الفلسطينية وهيكلته، وخلق أجسام داخل المنظمة؛ لتتمكن من خلالها من بناء مشروع وطني جامع يعالج كل ما يتعلق بحقوق المجموعات الفلسطينية أينما وجدت، بما فيها الفلسطينيين داخل الخط الأخضر؛ حيث إنّ ذلك سيكون ضرورياً في حال فشل حل الدولتين أيضاً.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

1. أبراش، إبراهيم، الانقسام الفلسطيني وصناعة دويلة غزة، دار الكلمة للنشر والتوزيع، 2018م.
2. أبراش، إبراهيم، المشروع الوطني، التباس التأسيس وتحديات التطبيع، مجلة سياسات، رام الله: معهد السياسات العامة، 2009م.
3. ابو كريم، منصور: أوراق فلسطينية 4 مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني في ظل عشر مشروع التسوية والمصالحة الفلسطينية، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية (مدى الكرمل)، حيفا، 2019م.
4. اشتية، محمد (تحرير): موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية، المركز الفلسطيني للدراسات الاقليمية.
5. اوساتسكي-لازر، س، تبلور العلاقات المتبادلة بين العرب واليهود في دولة اسرائيل، العقد الاول 1948-1958، دراسة دكتوراه، جامعة حيفا، حيفا، 1996.
6. بشارة، عزمي: الخطاب السياسي المبتور ودراسات أخرى، ط2، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، رام الله فلسطين، 2002م.
7. بويل، يئير: ظل أزرق ابيض: سياسات المؤسسة الإسرائيلية ونشاطها في صفوف المواطنين العرب بين السنوات 1958-1968، منشورات بردرس (بالعبرية)، حيفا، 2007.
8. تحالف السلام الفلسطيني. 2009.

9. الترمان، راحيل: من سينطق ببطولات أراضي إسرائيل؟ فحص التبريرات لمتابعة الملكية القومية على الأراضي، لدى دغان، حانوخ، الأراضي في اسرائيل بين الخاص والقومي، كلية الحقوق جامعة تل أبيب، 2000.
10. توما، اميل، طريق الجماهير العربية الكفاحي في اسرائيل، دار أبو سلمى لنشر الفكر الفلسطيني التقدمي، عكا، 1982.
11. حركة المقاومة الاسلامية حماس، دائرة العمل الجماهيري، "النص الكامل لخطاب رئيس الوزراء اسماعيل هنية، 19 تشرين الاول/اكتوبر 2013
12. الحزب الشيوعي الإسرائيلي المؤتمر الثامن عشر: موضوعة الحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكاح)، مطبعة الاتحاد التعاونية، حيفا، 1976.
13. الحسيني جيهان: ابو مرزوق استبعد تدخلًا عسكريًا مصريًا، وتمنى لو كانت غزة تحت الإدارة المصرية، وكالة فلسطين اليوم، 26 أيلول/سبتمبر 2013.
14. حيدر، عزيز: الفلسطينيون في إسرائيل في ظل اتفاقية أوسلو. ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1997.
15. خيزران يسرى (محرر): العرب الدروز في اسرائيل، مقاربات وقراءات نظرية وسياسية ناقده. المركز العربي للدراسات الاجتماعية والتطبيقية، مدى الكرمل، حيفا، 2018.
16. دراوشة، مذكرات شخصية. 1994.
17. روحانا، نديم ، وأريج الصباغ -خوري (محرران)، الفلسطينيون في إسرائيل، قراءات في التاريخ والسياسة والمجتمع، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية ،مدى الكرمل، حيفا، 2015

18. ريخس، إيلي، **الأقلية العربية في إسرائيل: بين الشيوعية والقومية العربية**، مشروع دراسة السياسة العربية، جامعة تل أبيب (بالعبرية)، تل أبيب، 1993.
19. سيغف، توم: **الإسرائيليون الأوائل-1949م (ترجمة)**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1986م.
20. شبلي، محمد: **المنهجية في التحليل السياسي**. كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1997.
21. صالح، محسن (محرر): **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والآفاق المحتملة**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2013.
22. عبد الحفيظ، سعيد: **مناهج البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والتربوية والنفسية**، دار النشر الدولي، المملكة العربية السعودية، -الرياض-العليا- طريق خريص، ط1، 2015.
23. عبد الفتاح، إسماعيل: **معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية**، الطبعة الأولى، العربي للنشر والتوزيع، 2008.
24. عزم، أحمد جميل وآخرون: **قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني: الجزء الأول في الهوية والمقاومة والقانون الدولي**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات؛ الدوحة-قطر-ط1، 2015.
25. غانم، أسعد ومصطفى، مهند: **الفلسطينيون في إسرائيل، سياسات الأقلية الأصلية في الدولة الإثنية**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، رام الله، 2009م.
26. غانم، أسعد، **الفلسطينيون في إسرائيل جزء من المشكلة وليس الحل: قضية مكانتهم في زمن السلام**. دولة، نظام وعلاقات دولية (بالعبرية) (41-42)، 1996م،

27. فاروق يوسف احمد: مشكلات وحالات في مناهج البحث العلمي، القاهرة مكتبة عين شمس، 1978.
28. فرح، بولس، من العثمانية إلى العبرية، الناصرة: منشورات الصوت، 1983.
29. قانون رقم (9) لسنة 2005، بشأن الانتخابات للمجلس التشريعي
30. قهوجي، حبيب: العرب في ظل الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1948، بيروت: مركز الأبحاث، العربية والانجليزية، م.ت.ف، بيروت 1972.
31. قهوجي، حبيب، القصة الكاملة لحركة الأرض، منشورات العربي، القدس، 1987.
32. كبها، مصطفى (محرر): الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل في ظل الحكم العسكري وإرثه، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، مدى الكرمل، حيفا.
33. كناعنه، روضة ونصير، ايزيس (محرران)، في غربة الوطن، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، رام الله، 2010.
34. الكيالي، عبد الوهاب: موسوعة السياسة، الجزء الأول، ط2.
35. كيوان، مأمون ، فلسطينيون في وطنهم لا دولتهم، مركز الزيتونة للدراسات والاستثمارات، بيروت، 2010.
36. مصطفى، مهدي (محرر): سبعون عاما على النكبة، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، مدى الكرمل، حيفا، أيار 2018.
37. معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية

38. منصور، كريم، أوراق فلسطينية 4: مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني: في ضوء عشر مشروع التسوية والمصالحة الفلسطينية، نشرين الاول، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، مدى الكرمل، حيفا، 2015.

39. ميثاق الحركة الإسلامية، 2019.

40. نخلة، خليل (محرر): مستقبل الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، رام الله، 2008.

41. هلال، جميل: حوار مع عرب 48، 2018/12/22.

42. هلال، جميل: هناك حاجة لإعادة بناء الحقل الوطني الذي ففككه اوسلو، عرب 48، 2018/12/22.

التقارير والمجلات والصحف

1. الاتحاد، 29 تموز 1999م، ص14

2. إيلي ريخيس: العرب في إسرائيل وعرب المناطق: العلاقات السياسية والتضامن الوطني 1967-1988، الشرق الجديد، المجلد 32، العدد 125-128، 1989.

3. برهوم جراسي، فلسطينيو 48 ومنظمة التحرير، جريدة الغد، 4-4-2010

4. بشارة، عزمي، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 7، العدد 28، خريف عام 1996م، ص43.

5. التقرير الاستراتيجي لمجموعة فلسطين للتفكير الاستراتيجي، تموز 2017م.

6. جراسي، برهوم: فلسطينيو 48 ومنظمة التحرير، جريدة الغد، 4-4-2010

7. جيروسل بوست وهآرتس، 25/ 11/ 1964.
8. حباس، وليد: مقالة: *بين سياسات الاستيعاب والاستيعاب الذاتي: منصور عباس لا يقرأ اليمين الصهيوني جيداً*. مجلة قضايا اسرائيلية. عدد 81: المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية؛ مدار - رام الله، (19-6-2021)
9. حسن، خضر، (تحرير) *الفلسطينيون على جانبي الخط الأخضر في ظروف سياسية متغيرة*، وقائع ورشة عمل (4-5 آذار - 2011 في رام الله)، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، مدى الكرمل، حيفا، بالشراكة مع المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، مواطن، رام الله، 2012م.
10. روحانا، نديم: *التحول السياسي للفلسطينيين في إسرائيل: من الإذعان إلى التحدي*، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 2، ربيع 1990.
11. روحانا، نديم، "ملاحظات حول الصراع مع الصهيونية: ماذا يريد الفلسطينيون؟"، ورقة عمل قدمت إلى: التجمعات الفلسطينية وتمثلاتها، ومستقبل القضية الفلسطينية، مج 2: المحور الثاني: المشروع الصهيوني وواقع التجزئة والتجمعات الفلسطينية وواقع التجزئة، ص 24
12. صحيفة "الارض"، "القومية العربية" حديث الارض، 5/ 10/ 1959.
13. *العلاقة بين الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر*، التقرير الإستراتيجي، مركز مدار، تموز 2017
14. كلمة رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الاسلامية حماس، خالد مشعل في: مؤتمر الإسلاميون في العالم العربي والقضية الفلسطينية في ضوء التغيرات والثورات العربية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 28 - 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012.

15. مركز الإعلام: التقرير الاستراتيجي الثاني: الناصرة، 2018م، ص6.
16. المصري، هاني: فلسفة المؤتمر وأهدافه" ورقة قدمت الى: التجمعات الفلسطينية وتمثلاتها ومستقبل القضية الفلسطينية، 3مج، سلسلة وقائع المؤتمر الثاني؛ 2 (رام الله: المركز الفلسطيني لبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات)، 2013)، مج1، المحور الاول، الفلسطينيون....الهوية وتمثلاتها.
17. مصطفى، مهند (محرر): الفلسطينيون في إسرائيل: الحقل السياسي الفلسطيني: تحولات في القيادة ودور الاحزاب بين التمثيل والتنظيم، مؤتمر مدى الكرمل عام 2020، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، مدى الكرمل، حيفا، 2020.
18. مصطفى، مهند، (محرر)، الفلسطينيون في إسرائيل، تحولات المشاركة السياسية في العقدين الأخيرين ورؤية نحو المستقبل، مؤتمر مدى الكرمل 2019م، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، مدى الكرمل، حيفا، 2019م.
19. مهند، مصطفى، اللحظة الرومنسية في المشروع الوطني الفلسطيني، مجلة جدل، العدد الخامس والعشرون/ديسمبر 2015م، ص1
20. يديعوت أحرنوت، 27/7/1964 و 24/10/1965.

المقابلات

1. ابراهيم صرصور: مقابلة الكترونية، 2020/11/9
2. أبو دعباس حماد: مقابلة شخصية، رهط، 2018.
3. انطوان شلحط: مقابلة هاتفية، 2020/11/7

4. زحالة مقابلة شخصية، نائب في الكنيسة، 4 كانون الأول، 2014م.

5. عزمي بشارة: مقابلة صحفية في صحيفة "كوله غير"، 13/12/1996.

6. عوض عبد الفتاح: مقابلة هاتفية، 2020/11/8

7. هنيده غانم: مقابلة شخصية، 2020/11/5

المراجع الإلكترونية

1. ابو السعود، مصطفى، ماذا تبقى من المشروع الوطني الفلسطيني؟ وكالة فلسطين أونلاين

(19 فبراير 2018). <https://felesteen.news/post/22374/>

2. حـبـلا، أمـين محمـد: الجـزيرة نت 2018/7/19،

<http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2018/7/19>

3. سـلامه، عـبد الغـني، شاشـه انيـوز، 2017-9-13،

<https://www.shasha.ps/articles/275381.html>

4. شحاده امطانس، وصعابنه، دور فلسطيني 48 ومكانتهم في المشروع الوطني الفلسطيني، جدل

العدد الخامس والعشرون، ديسمبر 2015، <https://mada-research.org/wp-1>

content/uploads/2016/01/JDL25-Full.pdf

5. الشرق الوسط: 2017/2/15، <https://www.france24.com/ar/20170215>

6. صالح، محمد احمد، هوية فلسطيني 48 بين استراتيجيات الأسرلة وجهود الفلسطنة، 2012،

مجلة رسالة المشرق، جامعة القاهرة - مركز الدراسات الشرقية، 2012م، ص 63-64،

<http://search.mandumah.com/record/701969>

7. صالح، محمد احمد، هوية فلسطيني 48 بين استراتيجيات الأسرلة وجهود الفلسطنة، 2012،

مجلة رسالة المشرق، جامعة القاهرة- مركز الدراسات الشرقية، 2012، ص 64، 701969/

[http:// search.mandumah.com/record](http://search.mandumah.com/record)

8. عواودة، وديع، استطلاع رأي لفلسطيني الداخل يكشف عن رسالتين هامتين لإسرائيل ولقادة

العمل السياسي وراء الخط الأخضر. القدس العربي (2017-15-شباط). مستقاه

من: <http://www.alguds.co/?p=675353>.

9. المركز العربي للحريات الإعلامية والتنمية والبحوث: تقرير لمجموعة التفكير الاستراتيجي

(psg) حول علاقات الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر، (ج، م) [http://www.ilam-](http://www.ilam-center.org/news.aspx?id=777)

[center.org/news.aspx?id=777](http://www.ilam-center.org/news.aspx?id=777) بتاريخ 2017/1/8

10. مناع، عاطف: يامن زيدانصوت السجان بالامس...وصوت الحق والاسرى اليوم، 25آب

2013 مستقاة بتاريخ (2016/9/10)، من <http://www.hona.co.il/news-1,N-8481.htm>

11. <https://www.arab48.com>

المراجع الأجنبية

1. Agbaria, A.K., & Mustafa, M. (2012). **Two states for three peoples: The 'Palestinian-Israeli' in the future vision documents of the Palestinians in Israel.** Ethnic and Racial Studies, 35(4).
2. Agbaria, A.K., & Mustafa, M. (2012). **Two states for three peoples: Th'Palestinian-Israeli' in the future vision documents of the Palestinians in Israel.** Ethnic and Racial Studies, 35(4).
3. Al-haj, majid (1993).The Impact of The Intifada on the Orientation of the Arabs in Israel: The case of "Double Periphery".In: Skins Cohen and

Gadi Wolsfeld(eds). Framing the Intifada: Media and people. Nor Wood
Ablex Publishing Corporation.

4. Barkan, L. (2010) *The Islamic Movement in Israel: Switching focus from Jerusalem to the Palestinian case*. MEMRI Inquiry and Analysis Series Report, no. 628.
5. CNN'S AMANPOUR. Israel-Hamas Cease Fire; Interview with Hamas Political Leader Khaled Meshaal. Aired November 21, 2012 - 15:00:00 ET.
<http://edition.cnn.com/TRANSCRIPTS/1211/21/ampr.01.html>
6. Jabareen, H. (2013). *20 Years of Oslo: The Green Line's challenge to the statehood project*. Journal for Palestinians Studies, 43(1).
7. Jabareen, H. (2013). *20 Years of Oslo: The Green Line's challenge to the statehood project*. Journal for Palestinians Studies, 43(1).
8. Jamal, A. (2006). *Arab leadership in Israel: Ascendance and fragmentation*. Journal of Palestine Studies, 35(2).
9. Jamal, A. (2008). *The counter hegemonic role of civil society: Palestinian Arab NGOs in Israel*. Citizenship Studies, 12(3).
10. Jamal, A. (2013, September) *Twenty Years after Oslo accords: A perspective on the need for mutual ethical recognition*. Rosa Luxemburg Stiftung in Israel.
11. Jamal, A. (2013, September) *Twenty Years after Oslo accords: A perspective on the need for mutual ethical recognition*. Rosa Luxemburg Stiftung in Israel.
12. Rouhana & Sabbagh-Khoury, A. (2015). *Settler-Colonial citizenship: conceptualizing the relationship between Israel and its Palestinian citizens*. Settler Colonial Studies and Israel –Palestine, 5(3).

13. Rouhana&Sabbagh-Khoury,A.(2015).*Settler-Colonial citizenship: conceptualizing the relationship between Israel and it's Palestinian citizens. Settler Colonial Studies and Israel –Palestine*,5(3).
14. Wise,L.(2018)Setting Aside the' Others"Exclusion aimd inclusion of Non – dominant Minorities in Peace Agreements.**Nationalism and Ethnics Politics**,VOI 24.
15. Yiftache,O,(1997).**The Political Geography of Ethnic Protest: Nationalism,Deprivation and Regionalism among Arabs In Israel.** Th Royal Geographic Society. Vol. 22,(1).



**An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies**

**THE POLITICAL AND NATIONAL
CONSEQUENCES OF THE 1993 OSLO
ACCORDS ON THE PALESTINIANS FROM
1948 OCCUPIED TERRITORIES**

**By
Ayman Farah Musalam**

**Supervisors
Dr. Othman Othman**

**This Thesis is submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree
of Master of Political Planning and Development, Faculty of Graduate Studies, An-
Najah National University, Nablus, Palestine.**

2022

THE POLITICAL AND NATIONAL CONSEQUENCES OF THE 1993 OSLO ACCORDS ON THE PALESTINIANS FROM 1948 OCCUPIED TERRITORIES

By
Ayman Farah Musalam
Supervisors
Dr. Othman Othman

Abstract

This study aims to investigate the 1993-Oslo Accord and its impact on the Palestinian in the 1948 occupied land politically and nationally that it excluded 1948 Palestinians from the Israeli- Palestinian peace negotiations. Also, their causes and rights have not been proposed in these negotiations despite they are an essential part of the Palestinians and their causes .

It aims at analyzing the aftermath of Oslo Accord on the rights of 1948 Palestinians and their political and national stature as well as recognizing their stands from this agreement. Also, it focuses on how they have understood this accord and how they managed their affairs during this period .

The case study approach has been employed in order to deal with the issue at hand in depth in its socio-cultural environment as well as getting facts about it. Also, it seeks to get to know the interrelation of factors in the political process among individuals, countries and groups as a result of the interaction among them such as struggles or coalitions. Also, the historic approach has been employed since this study talks about the Palestinian cause through out various historic epochs reaching peace process between the PLO and the Israeli government marked by signing Oslo Accord in `1993 and its reflection on 1948 Palestinian .

Studies verified the hypotheses of the study being reflected on the results of the study which show that Oslo Accord has led to the realization of the Palestinian in 1948 land that their political fate has become different from other Palestinians in the West Bank and Gaza Strip. Consequently, this deal led them to have their own project represented with claiming their full citizenship, full equality, preserving their Arab Palestinian identity and having their own cultural rule. Furthermore, it is shown that this agreement has had a great impact on the Palestinian groups without losing the unity of the Palestinian land, people and fate .

Still, it has shown that 1948 Palestinians cannot be excluded from the Palestinian national project as well as their undeniable role that they face the project of the Jewish state. Also, they express their solidarity to the establishment of the Palestinian state on the 1967 land with Jerusalem as its capital. In case peace processes fail, they propose the project of the unified state where all Palestinians are unified in a bi-national state.

Keywords: Political Implications; National Implications; Oslo Agreement; Occupied Territories in 1948